

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

غدًا.. جامعة السلطان قابوس تحتفل بـ40 عامًا على افتتاحها

مسقط- العُمانية

تحتفل جامعةُ السُّلطان قابوس غدًا الإثنين بذكرى مرور أربعين عامًا على افتتاحها، تحت رعاية صاحبِ السُّموّ السَّيِّد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائبِ رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية بالقاعة الكبرى في المركز الثقافي بالجامعة.

وتقام احتفالية هذا العام تحت شعار "أثرٌ ممتد"، مستحضرةً أربعة عقود من العطاء الوطني والعلمي والفكري، ومسيرة رائدة أسهمت خلالها الجامعة في بناء الإنسان، وإنتاج المعرفة، واستشراف المُستقبل عبر منظومة مُتكاملة جعلت من الإنسان محورًا للتعليم، ومن المعرفة ركيزةً للبحث والابتكار.

08



أكد أن ضعف تطبيق نماذج اللامركزية يحتاج إلى إعادة توزيع الأدوار

وزير الصحة لـ«الرُّؤيَة»: التعيينات مرتبطة بالاحتياج الفعلي.. و18 مشروعًا جديدًا في الصناعات الدوائية

- تطوير نماذج رعاية جديدة لتوسيع نطاق الخدمات التخصصية والتأهيلية
- نستهدف التعمين النوعي واستدامة الكفاءات في التخصصات الدقيقة والحرجة
- 50.4% نسبة التعمين بين الأطباء.. و76% بالمهن الطبية المساعدة
- إعادة توزيع بعض الموارد لضمان العدالة الصحية

الرؤية- مدرين المكتومية

أكد معالي الدكتور هلال بن علي السبتي وزير الصحة، أن سلطنة عُمان تملك منظومة صحية عالية المستوى وخدمات تغطي جميع المحافظات، مشيرًا إلى أنّ الوزارة تُركِّز على جودة المخرجات الصحية وتجربة المريض وكفاءة استخدام الموارد.

وقال معاليه- في حوار خاص مع جريدة "الرؤية"- إن الوقاية والكشف المُبكر عن الأمراض أساس راسخ للمنظومة الصحية في عُمان، لافتًا إلى أنَّ الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص خيار استراتيجي للارتقاء بالمنظومة الصحية. وأضاف معالي الدكتور وزير الصحة أن عدد العاملين في وزارة الصحة بلغ ٤٤٢٩٨ موظفًا بنهاية ٢٠٢٥، فيما وصلت نسبة التعمين إلى ٧١٫٤٪، مشيرًا إلى أنَّ الوزارة تستهدف التعمين النوعي واستدامة الكفاءات في التخصصات الدقيقة والحرجة، مع التأكيد على أنَّ الكفاءات غير العُمانية ستظل شريكًا مُهمًا في بعض التخصصات. وشدَّد معاليه على مساعي الوزارة لتوسيع نطاق الخدمات التخصصية والتأهيلية والافتراضية وتطوير نماذج رعاية جديدة.

وتطرق الوزير إلى الصناعات الدوائية؛ حيث أوضح أنه يجري العمل على تنفيذ مشاريع نوعية لتوطين صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية ذات الأولوية الاستراتيجية، مؤكدًا أن الأمن الدوائي جزء من الأمن القومي. وأضاف أنه في ظل الجهود المتواصلة لرفع معدلات الاكتفاء الذاتي، فإنَّ الوزارة تستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواء إلى ٣٠٪ خلال السنوات العشرة المقبلة، بالتوازي مع تنفيذ ١٨ مشروعًا جديدًا في الصناعات الدوائية.

3-2

اختبارات التحمُّل تؤكد قدرة المصارف على استيعاب الصدمات المعاكسة

«المركزي»: سياسات احترازية كُلية لتعزيز منظومة رصد المخاطر المالية

مسقط- العُمانية

أكد البنك المركزي العُماني التزامه بالحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطبيق سياسات احترازية كلية استباقية، وتعزيز منظومة رصد المخاطر، وتطوير إطار تنظيمي ورقابي يستشرف المستقبل، بما يدعم متانة النظام المالي ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

وذكر تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٦ الذي أصدره البنك، أن النظام المالي في سلطنة عُمان واصل إظهار متانته وقدرته على مواجهة الصدمات رغم تصاعد حالة عدم اليقين العالمية، مستعرضًا أبرز التطورات الرئيسة في الاستقرار المالي، والمخاطر الناشئة، والسياسات الرامية إلى تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي. وأشار التقرير إلى أن القطاع المصرفي واصل أداءه القوي وحافظ على قدرته على الصمود، مدعومًا بمستويات قوية من رأس المال والربحية والسيولة، وبجودة عالية للأصول.

11

اقرأ في الأحد الممتاز:

- تطبيقات التوصيل في مرمى الانتقادات بسبب «الأسعار المرتفعة جدًا»! 04
- إغراق الأسواق بالمنتجات الزراعية المستوردة يهدد المزارعين! 05
- آمال التوسع في زراعة «الشجرة المباركة» تصطدم بالتحديات 09



حاتم الطائي يكتب:

هزيمة محور الشر

كشفت نتائج انتخابات التجديد النصفي في الكونجرس الأمريكي ومن قبلها انتخابات الكنيست الإسرائيلي، حجم الهزيمة الساحقة التي تعرض لها محور الشر الذي قاد حروبًا دموية ضد الأبرياء في مناطق مُختلفة من العالم، وعلى رأسها حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة بفلسطين المحتلة، والعدوان الآثم على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وجرائم الاغتيال بحق قيادات الشعب الفلسطيني والدولة الإيرانية.

البداية كانت مع الهزيمة المدوية التي تكبدها مجرم الحرب بنيامين نتنياهو في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، والتي تزامنت مع فوز لافت للمرشحين العرب، على الرغم من خطاب الإرهاب الصهيوني ضدهم. أعقبت ذلك الهزيمة المذلة للحزب الجمهوري وللرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسه، في انتخابات الكونجرس، والتي أحدثت زلزالاً سياسيًا أطاح بالأغلبية الجمهورية التي كان يرتكز عليها ترامب لممارسة صلاحياته الاستبدادية وضمان عدم مساءلته عن أي مخالفة يرتكبها، لا سيما فيما يتعلق بالحرب على إيران ودعم الكيان الإسرائيلي.

ما حدث في الانتخابات الأمريكية مثّل انعطافًا غير مسبوق في وعي المجتمع الأمريكي؛ فلم يعد يقنع هذا المجتمع بفزّاعات وهمية مثل إيران والإسلاموفوبيا، كما تخلص في الوقت نفسه من الضغوط التي كان يمارسها اللوبي الصهيوني وعلى رأسه لجنة "أيباك" التي ضخت مئات الملايين من الدولارات لإسقاط المرشحين الديمقراطيين وفشلت فشلاً ذريعًا. لكن التحوُّل الأخطر في السياسات الأمريكية، اعتراف الرئيس ترامب ونائبه جيه دي فانس، بأنَّ الحرب على إيران ودعم إسرائيل هما السببان الرئيسان لتكبد هذه الهزيمة النكراء. ونحن لا ننظر إلى هذا الاعتراف بأنَّه ناتج عن إقرار ذاتي بخسارة الانتخابات في ضوء الأعراف الديمقراطية التي تفرض على الخاسر أن يُقر بفوز الخصم، ولكنه اعتراف يعكس حجم الإفلاس السياسي والأخلاقي الذي وصلت إليه الإدارة الأمريكية الراهنة بقيادة دونالد ترامب، واليأس التام من تحقيق أي انتصار.

وأي قراءة مُعمَّقة وموضوعية في نتائج هذه الانتخابات ستصل إلى عدة نتائج تكشف من منظور تحليلي الأسباب التي أفضت لهذه الفضيحة الانتخابية، كما يلي:

أولاً: الحرب على إيران؛ حيث مثّل العدوان الأمريكي على إيران نقطة فارقة في حياة المواطن الأمريكي، الذي سقط في براثن التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، نتيجة لغلق مضيق هرمز واشتعال المواجهات العسكرية بين إيران وأمريكا، وفي منطقة الخليج بشكل عام. هنا تراجعت مستويات الأمان الاجتماعي للمواطن الأمريكي، وبدأ يدفع ثمن حرب لا ناقة له فيها ولا جمل، وإنما هي حرب شنها ترامب بتحريض من مجرم الحرب بنيامين نتنياهو، وظن أنها بمثابة نُزهة لمدة ٣ أيام ستنتهي بسقوط النظام الإيراني ومن ثم السيطرة على النفط، على غرار ما حدث مع فنزويلا! لكن سرعان ما انزلق ترامب إلى مستنقع هذه الحرب، وانعكست آثارها العنيفة على المواطن الأمريكي، الذي رد الصاع صاعين، وأسقط الحزب الجمهوري.

ثانيًا: الدعم الأمريكي لإسرائيل، والذي منح الديمقراطيين الفرصة لصب جام غضبهم على إدارة ترامب، وركزوا في حملاتهم الانتخابية على أنَّ أموال دافعي الضرائب الأمريكيين تذهب إلى إسرائيل لشن حروبٍ دموية، في غزة وإيران والشرق الأوسط، بدلاً من استخدامها للارتقاء بجودة التعليم والصحة والبنية الأساسية في الولايات المتحدة. وهنا تكمن المفارقة التي استطاع مرشحو الحزب الديمقراطي توظيفها بذكاء منقطع النظير؛ فقد ظل الدعم الأمريكي لإسرائيل غير مرتبط بحزب بعينه، فكلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي يدعمان إسرائيل، لأنهما ينفذان سياسة دولة وليس سياسية حزب. إلاّ أنَّ الديمقراطيين استغلوا الضغوط الاقتصادية العنيفة التي يئن منها المواطن الأمريكي وعارضوا هذا الدعم، ما أجبر الرئيس ترامب على الإعلان عشية الانتخابات عن وقف المساعدات السنوية لإسرائيل، لكن بعد فوات الأوان!

ثالثًا: الحرب على غزة، وهذه النقطة ترتبط بمسألة دعم إسرائيل؛ حيث ساعد الدعم الأمريكي اللامحدود إسرائيل على تنفيذ حرب الإبادة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وانتفضت قطاعات مختلفة في المجتمع الأمريكي اعتراضًا على هذه الحرب الدموية، والجميع شاهد كيف اشتعلت الجامعات الأمريكية غضبًا ضد دور الولايات المتحدة في هذه الحرب، وما مثله من سقوط أخلاقي وقيمي، أثر فيما بعد في نتائج الانتخابات الأمريكية.

رابعًا: فضائح إبستين. تسببت فضائح رجل الأعمال المُنتحر جيفري إبستين وعلاقته الوثيقة بدونالد ترامب، في جانب من هذه الخسارة الانتخابية؛ حيث تبيّن للناخب الأمريكي أنَّ هذا الرئيس ودائرة حكمه ملوثون بانحرافات أخلاقية، الكثير منها تمثل جرائم يُعاقب عليها القانون الأمريكي، وقد استغل الديمقراطيون هذه النقطة بصورة مميزة وشنوا انتقادات حادة، كشفت مدى الانحدار الأخلاقي والتواطؤ وتضارب المصالح.

خامسًا: التنوع العرقي. نجح الحزب الديمقراطي في توظيف مبدأ التنوع العرقي في المجتمع، وأن الولايات المتحدة هي في الأساس موطن للمُهاجرين من أنحاء العالم، ولذلك عارض الحزب توجهات ترامب ضد المهاجرين، واستغل ذلك لاستقطاب الأصوات الرافضة لسياسيات الهجرة والعنصرية التي يقودها ترامب رغم أنَّه هو نفسه ابن لمهاجرين تنحدر أصولهم إلى ألمانيا من جهة الأب وأسكتلندا من جهة الأم.

سادسًا: مرشحو التيار السياسي الجديد؛ حيث كشفت هذه الانتخابات ومن قبلها انتخابات عمدة نيويورك، عن تيار سياسي جديد يتشكل داخل الحزب الديمقراطي، يؤمن بالتعددية وقيم العدالة والمساواة؛ بل و"الحلم الأمريكي" الذي سعى ترامب لطمسه وتدميره بالكامل. هذا التيار أسفر عن فوز زُهران ممداني بمنصب عمدة نيويورك ليكون أول مسلم يتولى هذا المنصب، ثم فوز عبدالرحمن السيد (عبدول) بمقعد ولاية ميشيغان كأول مسلم يدخل مجلس الشيوخ، وفوز الطبيب آدم حموي الذي تطوع لمداواة جرحى غزة، إلى جانب إعادة انتخاب إلهان عمر ورشيدة طليب، وفوز ديب هالاند بمنصب حاكمة ولاية نيو مكسيكو؛ لتصبح أول حاكم امرأة من السكان الأصليين، وفوز كيشا لانس بوتومز بمنصب حاكم ولاية جورجيا، وهي أول امرأة سوداء تُنتخب لمنصب حاكم ولاية في تاريخ الولايات المتحدة.

هذا التيار السياسي الجديد أعلن بوضوح تحديه للعنصرية والفاشية السياسية التي يقودها ترامب واللوبي الصهيوني، ولا شك أنَّه سيعمل على تغيير وجه العالم، بما يعكس تنوع المجتمعات ويقضي على المركزية الغربية في التحكم في العالم، لأنه يضع مصالحه الداخلية فوق كل اعتبار.

لقد هُزم بالفعل محور الشر العالمي خلال الأسبوع الماضي، ولعلَّ من مفارقات القدر أن يفوز الرئيس البرازيلي بولاية جديدة ويهزم المرشح المدعوم من إسرائيل وأمريكا، وفي نفس الوقت يتكبد نتنياهو وترامب هزائم ساحقة، وكأنَّ الأقدار الإلهية تؤكد لنا أن المجرمين لن يفلتوا من العقاب الإلهي، وإن طال الزمن كما قد بدا لنا.

المؤكد أن ترامب أصبح الآن أفشل رئيس أمريكي، وكل مُؤامراته انقلبت عليه خُسرانًا مبينًا، فقد تآمر على غزة وشعب فلسطين الأبيّ، ليحصد الثبور والوَيل والهلاك في أول اختبار انتخابي، ومثلما فشل مخططه لتحويل غزة إلى "ريفييرا الشرق الأوسط"، فشل في الحفاظ على أغلبية الكونجرس، وفشلت مؤامرته على دول الخليج وإيران.

ويبقى القول.. إنَّ هزيمة محور الشر خيرُ دليل على أنَّ لعنة حرب الإبادة في غزة لن تترك كل من تآمر ودبّر ونفّذ تلك الجريمة البشعة، وأن العدوان على الشعوب المسالمة وسرقة مواردها لا يُمكن أن يمضي دون عقاب، وأن الأمل في مستقبل أفضل للبشرية لا يخفتُ أبدًا، وأن جيل الشباب بأعراقه المتعددة وثقافاته المتنوعة، سيقودنا نحو عالم أكثر عدالة وإنصافًا ومساواة.

أكد أن وزارة الصحة تستهدف توسيع نطاق الخدمات التخـــــصصية والتأهيلية والافتراضية وتطوير نماذج رعاية جديدة

السبتي لـ«الرؤية»: الـــوقاية والكشف المبكر عن الأمراض أساس راسخ للمنظومة الـــصحية.. وخصوصية المريض «خط أحمر»



أكد معالي الدكتور هلال بن علي السبتي وزير الصحة، أن سلطنة عُمان تملك منظومة صحية عالية المستوى وخدمات تغطي جميع المحافظات، مشيرًا إلى أن الوزارة تُركِّز على جودة المخرجات الصحية وتجربة المريض وكفاءة استخدام الموارد. وقال معاليه- في حوار خاص مع جريدة «الرؤية»- إن الوقاية والكشف المُبكر عن الأمراض أساس راسخ للمنظومة الصحية في عُمان، لافتًا إلى أن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص خيار استراتيجي للارتقاء بالمنظومة الصحية. وأضاف معالي الدكتور وزير الصحة أن عدد العاملين في وزارة الصحة بلغ ٤٤٢٩٨ موظفًا بنهاية ٢٠٢٥، فيما وصلت نسبة التعمين إلى ٧١,٤٪، مشيرًا إلى أنَّ الوزارة تستهدف التعمين النوعي واستدامة الكفاءات في التخصصات الدقيقة والحرجة، مع التأكيد على أنَّ الكفاءات غير العُمانية ستظل شريكًا مُهمًا في بعض التخصصات. وشدَّد معاليه على مساعي الوزارة لتوسيع نطاق الخدمات التخصصية والتأهيلية والافتراضية وتطوير نماذج رعاية جديدة. وتطرق الوزير إلى الصناعات الدوائية؛ حيث أوضح أنه يجري العمل على تنفيذ مشاريع نوعية لتوطين صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية ذات الأولوية الاستراتيجية، مؤكدًا أن الأمن الدوائي جزء من الأمن القومي. وأضاف أنه في ظل الجهود المتواصلة لرفع معدلات الاكتفاء الذاتي، فإنَّ الوزارة تستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواء إلى ٣٠٪ خلال السنوات العشرة المقبلة، بالتوازي مع تنفيذ ١٨ مشروعًا جديدًا في الصناعات الدوائية.

وإلى نص الحوار...

الرؤية- مدرين المكتومية

معاليكم.. بعد سنوات من العمل على تطوير المنظومة الصحية ما تقييمكم اليوم لمستوى جودة الخدمات الصحية في سلطنة عُمان؟ وأين ترون الفجوة التي ما زالت تحتاج إلى مُعالجة عاجلة؟

المنظومة الصحية في سلطنة عُمان قطعت شوطًا مهمًا خلال العقود الماضية، وأصبحت لدينا بنية أساسية صحية واسعة، وكوادر وطنية مؤهلة، وخبرات متراكمة، وخدمات صحية تغطي مختلف محافظات السلطنة، إلى جانب تطور ملموس في التخصصات والخدمات التشخيصية والعلاجية، ولكننا في وزارة الصحة لا نقيس النجاح فقط بعدد المؤسسات الصحية أو الخدمات المتاحة، وإنما بما يلمسه المواطن من جودة وسرعة وسهولة وعدالة في الحصول على الخدمة.

وأعتقد أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من التركيز على التوسع في تقديم الخدمات إلى التركيز بصورة أكبر على جودة المخرجات الصحية وتجربة المريض وكفاءة استخدام الموارد. أما الفجوات التي تحتاج إلى معالجة؛ فهي تشمل تقليل قوائم الانتظار، وتحسين الوصول إلى بعض التخصصات الدقيقة، وتعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتقليل الفوارق الجغرافية في توفر الخدمات، ورفع كفاءة الإنفاق، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز الكوادر الوطنية في بعض التخصصات الدقيقة.

ففي مجال الأمراض غير المعدية، حققت سلطنة عُمان تقدمًا مهمًا في بناء منظومة متكاملة تبدأ من الوقاية والكشف المبكر وتمتد إلى التشخيص والعلاج والمتابعة، مع وجود برامج وطنية راسخة ضمن الرعاية الصحية الأولية. وهذا يتضح من انخفاض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية في المراحل السابقة. لكن التحدي في المرحلة القادمة لا يرتبط فقط بتوفر الخدمة، وإنما بمدى قدرتنا على منع المرض قبل حدوثه، واكتشافه في وقت أبكر، وضمان استمرارية وجودة الرعاية بعد التشخيص.

وشهدت وزارة الصحة توسعًا واضحًا في قدرتها البشرية خلال السنوات الأخيرة؛ إذ ارتفع إجمالي القوى العاملة من ٣٧٧٣٢ موظفًا في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤٢٩٨ موظفًا في عام ٢٠٢٥، بزيادة صافية قدرها ٦٥٦٦ موظفًا ونمو يقارب ١٧,٤٪ خلال أربع سنوات، كما بلغت نسبة التعمين الإجمالية نحو ٧١,٤٪ في عام ٢٠٢٥.

والمرحلة المقبلة تركز بصورة أكبر على التخطيط الاستباقي للقوى العاملة، والتعمين النوعي، وتحسين التوزيع والمزيج المهاري، واستدامة الكفاءات في التخصصات الدقيقة والحرجة؛ لأن جودة الخدمة في النهاية ترتبط بقدرة النظام على توفير الكفاءة المناسبة للمريض في الوقت والمكان المناسبين.

مع تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)، ما الأولويات التي ستشهد أكبر تحول ملموس خلال السنوات المقبلة، وما المؤشرات التي ستعتمدون عليها لقياس نجاح هذه الخطة؟

بدأنا بالفعل تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦- ٢٠٣٠)؛ بوصفها المحطة التنفيذية الثانية لتحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، فقد بُنيت الخطة على أساس تحليل شامل للوضع الراهن ودروس مستفادة من الخطة الخمسية العاشرة، وتُرجمت إلى ثمانية برامج استراتيجية تخدم خمسة أهداف رئيسية لأولوية الصحة في الرؤية.

وهناك أولويات ستشهد تحولًا ملموسًا خلال السنوات المقبلة، أولها: التغطية الصحية الشاملة وتوسيع الوصول للخدمات؛ حيث سيجري توسيع نطاق الخدمات التخصصية والتأهيلية والافتراضية، وتطوير نماذج رعاية جديدة، وتقليص الفجوة بين المحافظات في جودة الوصول للخدمة، إضافة إلى دمج القطاع الخاص بفعالية ضمن منظومة التغطية الصحية الشاملة.

ثانيًا: التحول الرقمي الصحي، من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية، وتفعيل الملف الصحي الموحد، وتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في دعم القرار الطبي والتشخيص، بعد أن كانت وتيرة هذا التحول أبطأ من المستهدف في الخطة السابقة.

ثالثًا: تعزيز الصحة العامة والوقاية، عبر إعطاء الأولوية لبرامج الوقاية من الأمراض غير المعدية ومسبباتها، وتعزيز الترصد والإنذار المبكر، ومواجهة تنامي الأمراض المزمنة، انطلاقًا من دروس جائحة كوفيد-١٩ وأهمية الاستثمار في الجانب الوقائي لتقليل عبء التكاليف المستقبلية.

رابعًا: تنويع مصادر تمويل النظام الصحي؛ حيث يجري تقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي عبر تفعيل أدوات تمويل بديلة كالوقف الصحي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، لضمان استدامة مالية للقطاع بعيدًا عن تقلبات الإيرادات النفطية.

خامسًا: تنمية الموارد البشرية الصحية وتوطين الصناعات الدوائية، من خلال رفع نسبة التعمين، وإنشاء مرصد وطني للموارد البشرية الصحية، إلى جانب تمكين سلطنة عُمان لتكون مركزًا إقليميًا في صناعة الأدوية والتقنية الحيوية ضمن برنامج «اقتصاد الدواء والأمن الدوائي».

سادسًا: تعزيز حوكمة النظام الصحي واللامركزية؛ إذ نحرص على توضيح الأدوار بين الجهات الصحية المختلفة (وزارة الصحة، المدينة الطبية للأجهزة العسكرية، المدينة الطبية الجامعية، القطاع الخاص)، وتمكين المحافظات من إدارة خدماتها الصحية.

أما بخصوص مؤشرات قياس نجاح الخطة، فقد اعتُمدت منهجية دقيقة تتمثل في ربط كل برنامج تنفيذي من البرامج الثمانية بمؤشرات أداء رئيسية (KPIs) محددة، ذات موازنات وجداول زمنية واضحة ومستهدفات قابلة للقياس، واعتماد نظام متابعة وتقييم موحد يرصد التقدم المحرز بشكل ربع سنوي ونصف سنوي، مع رفع تقارير تحليلية دورية، وإجراء مراجعة شاملة منتصف مدة الخطة في عام ٢٠٢٨ لتقييم الأثر العام وتحديث البرامج بما يتواءم مع المستجدات، وربط مؤشرات الأداء القطاعي بمؤشرات الأداء الوطني ومؤشرات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وعلى رأسها تحسين معدل العمر الصحي المتوقع عند الولادة، ووجود لجنة إشرافية برئاستنا، ولجان توجيهية لكل برنامج استراتيجي، مسؤولة عن متابعة مؤشرات الأداء وضمان الالتزام بالتوجهات الوطنية.

وهذه المنظومة تضمن أن الخطة ليست وثيقة طموحات فحسب، بل إطار عمل قابل للمساءلة والقياس، يُترجم رؤيتنا في بناء «صحة مستدامة لمجتمع مزدهر».

وفي هذا الإطار، يضطلع مركز ضمان الجودة بدور محوري في تعزيز جودة وسلامة خدمات الرعاية الصحية، من خلال تطبيق المعايير الوطنية والدولية للجودة والالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، إلى جانب تعزيز العلاقات والشراكات مع مختلف الجهات المعنية وفهم احتياجاتها وتوقعاتها.

> عُمان تملك منظومة صحية عالية المستوى وخدمات تغطي جميع المحافظات
>
> أطمح أن يلمس المواطن منظومة صحية أكثر سهولة وأسرع استجابة وأعلى جودة
>
> نُركِّز على جودة المخرجات الصحية وتجربة المريض وكفاءة استخدام الموارد
>
> أحرزنا تقدمًا في بناء منظومة متكاملة من الوقاية والكشف المبكر عن الأمراض
>
> 44298 موظفًا في وزارة الصحة بنهاية 2025.. ونسبة التعمين 71.4 %
>
> نستهدف التعمين النوعي واستدامة الكفاءات في التخصصات الدقيقة والحرجة
>
> الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص خيار استراتيجي للارتقاء بالمنظومة الصحية

الرعاية الصحية الأولية والوقاية أصبحتا محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الصحية.. كيف يمكن الانتقال من نموذج يعتمد بدرجة أكبر على علاج المرض إلى نموذج يجعل الوقاية والكشف المبكر أساسًا للمنظومة الصحية؟

تُعد الرعاية الصحية الأولية والوقاية محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الصحية الحديثة، ويبرز ذلك في عدة برامج وطنية منها: رعاية الحوامل، والفحص للكشف المبكر عن التشوهات الخلقية وضمان التدخل المبكر أثناء الحمل وبعد الولادة، وفحص الكشف عن فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومرض الزهري لمنع انتقاله من الأم إلى الجنين، والفحص الطبي قبل الزواج، ووجود برامج وطنية نشطة للكشف المُبكر عن سرطان الثدي، واستمرار الجهود لتوسيع نطاقها لضمان التشخيص في المراحل الأولى. إلى جانب إدراج برامج الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم بهدف رفع معدلات التغطية وزيادة الفحص الدوري للنساء ضمن الفئة العمرية المستهدفة، بما يُسهم في خفض الحالات بنسبة تصل إلى ٩٥٪ من خلال التشخيص المبكر والتدخل العلاجي قبل تطور المرض إلى مراحل متقدمة.

ونولي اهتمامًا كذلك بسجل صحة الطفل؛ حيث يجري التركيز من خلال الزيارات الروتينية للطفل على متابعة جوانب النمو الشامل في مرحلة الطفولة المبكرة، بما يشمل النمو الجسدي، واللغوي، والمعرفي، والاجتماعي، والانفعالي.

إلى جانب تنفيذ مجموعة من الفحوصات المجتمعية، مثل فحص المواليد الجدد فحصًا إكلينيكيًا شاملًا للتقصي عن أية عيوب خلقية أو أمراض وراثية، وفحص السمع، والفحص الموسع لحديثي الولادة، ودعم الرضاعة الطبيعية الخالصة، المتابعة الدورية للطفل في المؤسسات الصحية من عمر أسبوعين إلى عمر ٥ سنوات، وفحص الكشف المبكر عن اضطرابات طيف التوحد والاضطرابات النمائية الأخرى من عمر ١٨ شهرًا و٢٤ شهرًا، وفحص الأنيميا، وتقييم النمو العقلي النمائي للأطفال، والفحص الطبي المدرسي قبل دخول المدرسة.

ونؤكد أن تعزيز الكشف المبكر المبني على المخاطر والأدلة، وربطه بمسارات واضحة للتشخيص والمتابعة والعلاج، يهدف إلى علاج المرض بصورة أكثر أمانًا، وبناء رحلة صحية أكثر أمانًا تبدأ قبل حدوث المرض.

ومن هنا نستطيع القول إن المنظومة الصحية في عُمان استطاعت الانتقال بثقة ونجاح من نموذج يعتمد بدرجة أكبر على علاج المرض إلى نموذج يجعل الوقاية والكشف المبكر أساسًا راسخًا للمنظومة الصحية، في تحول يعكس طموحًا استراتيجيًا، ويرسم مسارًا عمليًا يتحقق فعليًا عبر برامج مركز مراقبة الأمراض والوقاية منها، التي حولت الوقاية من مفهوم نظري إلى منظومة متكاملة ذات نتائج ملموسة.

الإنفاق الصحي يمثل تحديًا مستمرًا، خاصة مع ارتفاع تكلفة التقنيات والأدوية والعلاجات الحديثة.. ما الإجراءات التي تتخذها الوزارة لتحقيق الاستدامة المالية للنظام الصحي دون التأثير على جودة الخدمات؟

يُشكِّل الإنفاق الصحي عبئًا وتحديًا رئيسيًا تُواجهه مختلف دول العالم، بما فيها البلدان المتقدمة؛ وذلك نتيجة الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة والموارد المحدودة (المالية، والبشرية، واللوجستية). وسلطنة عُمان ليست بمنأى عن هذه التحديات العالمية؛ إذ تشهد ضغوطًا متزايدة ناتجة عن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة، والتحولات الديموغرافية المتمثلة في زيادة عدد السكان وأيضا زيادة عدد كبار السن وما تتطلبه هذه الفئة من ارتفاع في تكاليف تقديم الرعاية الصحية . لذا بات من الضروري ابتكار حلول تمويلية مستدامة، والبحث عن مصادر بديلة لدعم القطاع الصحي، بالتوازي مع رفع كفاءة التشغيل والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، لضمان استدامة تمويل النظام الصحي دون التأثير على جودة الرعاية المقدمة للمواطنين.

ويُعد تمويل القطاع الصحي في سلطنة عُمان ركيزة أساسية من ركائز السياسة الاجتماعية للدولة؛ إذ يعتمد تمويل النظام الصحي في سلطنة عُمان بدرجة أساسية على الإنفاق الحكومي، الذي يُقدَّر بنحو ٨٠٪ من إجمالي الإنفاق الصحي. ولهذا أولت وزارة الصحة خلال السنوات الماضية اهتمامًا متزايدًا بملف بدائل التمويل، وتعاملت معه باعتباره مسارًا استراتيجيًا طويل الأمد، وليس مجرد حلول مؤقتة أو استجابات ظرفية. وفي هذا الإطار، عملت الوزارة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على دراسة واستكشاف مصادر بديلة لتمويل النظام الصحي، من أبرزها: استمرار الدعم الحكومي كداعم رئيسي وضامن أساسي لاستدامة تمويل النظام الصحي والشراكة مع القطاع الخاص، كما أولت الوزارة في الوقت نفسه اهتمامًا برفع كفاءة الإنفاق، وحسن استغلال الموارد وتوجيهها بالشكل الأمثل نحو البرامج والأنشطة ذات الأولوية.

وفيما يتعلق بالأدوية باهظة الثمن وأدوية الأمراض النادرة، فإنَّ طبيعة هذه العلاجات تتطلب نهجًا أكثر تكاملًا يربط بين الجوانب التنظيمية والتسعيرية والقيمة العلاجية والحاجة الفعلية والبدائل المتاحة والأثر المالي، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر كفاءة واستدامة.

كيف تنظرون إلى الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في القطاع الصحي؟ وهل هناك مجالات ترون أن القطاع الخاص قادر على تقديمها بكفاءة أكبر بما يخفف الضغط عن المؤسسات الحكومية؟

تنظر وزارة الصحة إلى الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص باعتبارها خيارًا استراتيجيًا لا حلًا مرحليًا؛ فهي أداة محورية لتطوير البنية الصحية واستقطاب الخبرات والاستثمارات النوعية، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين واستدامة المنظومة الصحية الوطنية ككل. وقد حرصنا في الوزارة على اعتماد نماذج تعاقدية مرنة تراعي الخصوصية الاقتصادية والتنظيمية لسلطنة عُمان؛ بما يتيح الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص ونقل المعرفة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على دور الوزارة الرقابية والتنظيمية الضامنة لجودة الخدمة وسلامة المرضى.

وتترجم هذه الرؤية عمليًا عبر عدد من مشاريع الشراكة القائمة والجاري تنفيذها، من أبرزها مشروع مركز التعافي بصحار بمحافظة شمال الباطنة، بقيمة استثمارية تناهز ٢٩ مليون ريال عُماني، والذي بدأ استقبال المستفيدين في ديسمبر ٢٠٢٥ بموجب عقد شراكة استراتيجية مدته ١٢ عامًا. كما نعمل على مشروع الغرف الخاصة بالمستشفى السلطاني، بنظام البناء والتملك والتشغيل والنقل، ليضم نحو ٩٦ غرفة توفر بيئة علاجية أكثر خصوصية وراحة للمرضى.

وفي مجال التقنيات الصحية، وقَّعت الوزارة اتفاقية مع مجموعة إذكاء لتطوير نظام المعلومات الصحية «الشفاء» وتعزيز منظومة الرعاية الصحية عبر أحدث الحلول الرقمية، على أن يتم ذلك من خلال كيان جديد مخصص لتنفيذ مشاريع الصحة الرقمية وفق نموذج تجاري مستدام. ومن المشاريع النوعية أيضًا مشروع مصنع النظائر المشعة والصيدلية النووية، الذي حظي بموافقة مجلس الوزراء، ويتضمن إنشاء معجّل نووي جديد بطاقة إنتاجية تغطي الاحتياج الفعلي للسلطنة وتتجاوزه.

ملف الكوادر الطبية العُمانية يظل من أبرز ملفات القطاع الصحي.. أين وصلت جهود بناء تخصصات طبية دقيقة، وتقليل الاعتماد على الكفاءات الوافدة، والاحتفاظ بالكفاءات العُمانية داخل النظام الصحي؟

حققت السلطنة تقدمًا مُهمًا في بناء الكوادر الوطنية، ولكننا ندرك أن هناك تخصصات دقيقة ونادرة تحتاج إلى مزيد من الاستثمار والتخطيط طويل المدى. ولذلك لا ننظر إلى التعمين باعتباره مجرد إحلال وظيفي، وإنما هو بناء منظومة متكاملة لتأهيل الكفاءة الوطنية والمحافظة عليها، وهذا الأمر يبدأ من التخطيط للاحتياجات المستقبلية، ثم الابتعاث والتدريب والتخصص الدقيق، ثم توفير بيئة عمل محفزة، ومسارات مهنية واضحة، وفرص للتطوير والبحث والابتكار والقيادة. كما أن استبقاء الكفاءات الوطنية لا يعتمد فقط على الجانب المالي، وإنما يرتبط أيضا ببيئة العمل، والتقدير المهني، وفرص التطور، والمشاركة في صناعة القرار.

وقد قطعنا شوطًا مهمًا في بناء الكفاءات الوطنية، وتبلغ نسبة التعمين الإجمالية بوزارة الصحة حاليًا في عام ٢٠٢٥ نحو ٧١,٤٪، بينما تشير نسب التعمين التفصيلية إلى أنها وصلت في مهن الأطباء لنحو ٥٠,٤٪، وفي التمريض ٥٩,٤٪، وفي المهن الطبية المساعدة ٧٦٪، وفي الصيدلة والهندسة الطبية الحيوية ٩٧,٧٪، وفي مهن المساعدين الصحيين والمضمدين ١٠٠٪، أما في الفئات الإدارية والمالية وغيرها فقد بلغت نسب التعمين ٩٩,٨٪.

والأولوية الحقيقية لدينا للمستقبل تتمثل في العمل على زيادة الكفاءات الوطنية في الطب والتمريض والتخصصات السريرية الدقيقة والنادرة التي تتطلب سنوات طويلة من التعليم والتخصص والخبرة. ولذلك نعمل مع شركائنا بالوحدات الحكومية ذات العلاقة على ربط التدريب والابتعاث وبرامج التخصص بالتوقعات المستقبلية للاحتياج، مع الاستمرار في الاستقطاب والتوظيف وفق الأولويات.

أما الكفاءات غير العُمانية فستظل شريكًا مهمًا في بعض التخصصات الدقيقة والنادرة متى ما اقتضت حاجة النظام ذلك، بالتوازي مع إعداد البديل الوطني بصورة تدريجية ومدروسة.

الأدوية والمستلزمات الطبية أصبحت جزءًا من منظومة الأمن القومي، خصوصًا بعد ما أظهرته الأزمات العالمية من هشاشة سلاسل الإمداد.. إلى أي مدى أصبحت عُمان قادرة على تأمين احتياجاتها الدوائية والطبية؟

نعم بالفعل، الأمن الدوائي أصبح جزءًا من الأمن القومي واستمرار العلاج خلال الأزمات يعتمد على قدرة الدولة على تحمّل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية. وتعمل وزارة الصحة على بناء هذه المرونة من خلال الإدارة الرشيدة الاحتياطيات الاستراتيجية، وتنويع مصادر الإمداد، وتقليل الاعتماد على مصدر خارجي واحد. كما تتجه الجهود نحو توطين صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية ذات الأولوية الاستراتيجية، وليس مجرد زيادة عدد المصانع المحلية. ونهدف من رواء ذلك إلى بناء السيادة الصيدلانية المستدامة؛ بما في ذلك نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات المتقدمة والمواد الخام، لضمان استمرار الرعاية الصحية في الأوقات الطبيعية والأزمات.

وبلغ إجمالي المصانع الطبية القائمة في السلطنة ٢٠ مصنعًا، موزعة بين ٧ مصانع للأدوية، ومصنعين للمواد الخام الدوائية، و١١ مصنعًا للمستلزمات الطبية، وينتج عنها نحو ٢٠٠٠ منتج متنوع، يتم تصدير جزء منها إلى أكثر من ٣٢ دولة حول العالم. ورغم ذلك، تُشكِّل نسبة الاكتفاء المحلي الحالية نحو ٧-٨٪ من إجمالي احتياجات السوق الوطني؛ مما يعكس استمرار الاعتماد الكبير على الاستيراد في المرحلة الراهنة. لكننا في المقابل، نعمل على تنفيذ ما يقارب ١٨ مشروعًا صناعيًا جديدًا، تشمل ١١ مصنعًا للأدوية، و٦ مصانع للمستلزمات الطبية، ومصنعًا واحدًا للمواد الخام الدوائية، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشاريع، عند اكتمالها، في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو ٣٠٪ خلال السنوات العشر المقبلة، وهو ما يمثل نقلة نوعية في مسار الأمن الدوائي الوطني.

> التعمين لا يستهدف الإحلال فقط.. وإنما بناء منظومة متكاملة لتأهيل الكفاءات الوطنية
>
> 50.4 % نسبة التعمين بين الأطباء.. و76 % بالمهن الطبية المساعدة
>
> الكفاءات غير العُمانية ستظل شريكا مهما في بعض التخصصات
>
> مشاريع نوعية لتوطين صناعات الأدوية والمستلزمات الطبية ذات الأولوية الاستراتيجية
>
> الأمن الدوائي جزء من الأمن القومي.. وجهود متواصلة لرفع معدلات الاكتفاء الذاتي
>
> جارٍ العمل على تنفيذ 18 مشروعًا جديدًا في الصناعات الدوائية
>
> نستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواء إلى 30 % بحلول 2036
>
> العدالة الصحية تقتضي حصول المواطن على الخدمة بالمستوى وفي المكان المناسبين
>
> ضعف تطبيق نماذج اللامركزية يحتاج إلى إعادة توزيع الأدوار بوضوح تام
>
> ربط التعيينات الجديدة بالاحتياج الفعلي وإعادة توزيع بعض الموارد لضمان العدالة الصحية



صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

متى يستطيع المواطن الوصول إلى منظومة صحية رقمية متكاملة تشمل الربط بين مختلف المؤسسات؟

وزارة الصحة تعمل بالتكامل مع مختلف المؤسسات الصحية، وقد قطعت شوطًا لاستكمال الملف الصحي الوطني الموحد، استنادًا إلى السياسة الوطنية لحوكمة وإدارة المعلومات الصحية، والتي تمثل العمود الفقري للمنظومة الصحية الرقمية المتكاملة.

والهدف من هذا أن يستفيد المواطن والمقيم من منظومة صحية ورقمية متكاملة بحيث تصبح جميع بياناته الطبية متاحه بشكل آمن ومشفر للمؤسسات الصحية الحكومية والخاصة عبر منصة مركزية واحدة دون تكرار الفحوصات والإجراءات، بما يختصر الوقت واتخاذ القرار ويسرع عملية التشخيص والعلاج، كما أنه يتيح متابعة حالة المريض الطبية عند انتقاله بين المؤسسات الصحية. وهذا يعني أن الطبيب، عندما يتعامل مع المريض، يمكنه الاطلاع على تاريخه الطبي والفحوصات والإجراءات العلاجية السابقة، وهو ما يدعم اتخاذ القرار الطبي، ويسهم في الحد من تكرار الفحوصات والإجراءات التي لا تستدعي الحاجة إلى إعادتها، كما يختصر الوقت والجهد على المريض ويرفع من كفاءة استخدام الموارد الصحية.

كما تعمل الوزارة على رقمنة إجراءات تسجيل الأدوية وتقييم الملفات التنظيمية وتطوير أنظمة التقديم الإلكتروني للملفات، إلى جانب توظيف الذكاء الاصطناعي في عدد من المجالات التي يمكن أن تحدث أثرا مباشرا في صحة المواطن، خصوصًا في الكشف المبكر والوقاية ودعم التشخيص.

ومن الأمثلة على ذلك استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر عن اعتلال شبكية العين لدى مرضى السكري، من خلال تحليل صور قاع العين الرقمية، بما يساعد على اكتشاف التغيرات المرضية في مراحل مبكرة، وتحديد الحالات التي تحتاج إلى تقييم أو متابعة متخصصة، الأمر الذي يسهم في التدخل المبكر والحد من مضاعفات المرض والحفاظ على البصر.

الانتقال الآمن للبيانات الصحية لا يقتصر على المريض فقط؛ بل يجب أن يشمل المُعالج أيضًا.. ما الخطوات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن؟

تعمل المديرية العامة للموارد البشرية بوزارة الصحة في الوقت الحالي على تطوير بنية رقمية تشمل ملف الموظف وصولًا إلى قاعدة بيانات أكثر تكاملًا للقوى العاملة، ومختلف الإجراءات التي تتعلق بالتعامل مع مختلف الشؤون المتعلقة بالموارد البشرية في وزارة الصحة.

وفي الموارد البشرية نعمل على بناء منظومة رقمية أكثر تكاملًا تشمل بيانات الموظف، والشواغر، والتنبؤ بفجوات القوى العاملة، وتحليل الاحتياج، وتحديد أنماط النقص والتسرب، ودعم قرارات التدريب والتوزيع؛ حيث إن الغاية الأسمى لدينا ليست رقمنة الإجراء القديم فقط، وإنما إعادة تصميمه ليصبح أسرع وأكثر تكاملًا وشفافية، بحيث ينعكس ذلك في النهاية على تجربة المواطن وجودة الخدمة.

كيف تضمن الوزارة حماية خصوصية البيانات الصحية للمواطنين؟

خصوصية المريض وأمن بياناته الصحية خط أحمر لا يُمكن المساس به، وقد نظمت السياسة الوطنية لحوكمة وإدارة المعلومات الصحية هذا الجانب؛ بما يضمن أعلى درجات الأمن والخصوصية للبيانات في جميع المؤسسات الصحية على المستوى الوطني، مع وضع سياج أمني وقانوني صارم حول الخصوصية وأمن وتشفير البيانات.

وقد عمدت الوزارة على إنشاء قسم مختص لحوكمة وإدارة المعلومات الصحية يعنى بمتابعة حماية وخصوصية البيانات الصحية، يقوم بدور كبير في هذا الجانب، كما تم تشكيل فريق لحوكمة وإدارة البيانات الصحية يقوم بزيارة المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة لمتابعة مدى التزام المؤسسات من تطبيق بنود السياسات والقوانين ذات الأطر الوطنية والعالمية لسرية وخصوصية البيانات الصحية، كما يقوم برصد اي ملاحظات قد يجدها والتعامل معها على الفور.

ويأتي كل ذلك ضمن منظومة متكاملة لحوكمة البيانات الصحية وحمايتها، تشمل ضوابط أمن المعلومات، وإدارة صلاحيات الوصول، والرقابة على استخدام البيانات، بما يضمن عدم الاطلاع على المعلومات الصحية إلا من قبل الممارسين الصحيين المخولين، ووفقًا لطبيعة عملهم والصلاحيات الممنوحة لهم والحاجة الفعلية إلى هذه المعلومات.

ومن المهم التأكيد على أن وجود الملف الصحي الإلكتروني لا يعني أن جميع المعلومات الصحية متاحة لجميع العاملين في القطاع الصحي، وإنما يتم الوصول إليها وفق صلاحيات وضوابط محددة، وبما يتناسب مع الدور المهني والحاجة الطبية.

ما خطة الوزارة لدعم تحقيق «اللامركزية» وضمان وصول جميع الخدمات الصحية إلى المحافظات لتحقيق «العدالة الصحية»؟

العدالة الصحية لا تعني أن تكون جميع الخدمات وجميع التخصصات متطابقة في كل محافظة؛ وإنما تعني أن يحصل المواطن على الخدمة التي يحتاج إليها في المستوى والمكان المناسبين؛ إذ ليس من المنطقي أن تمتلك كل محافظة العدد نفسه من الأطباء أو جميع التخصصات، لأنَّ عدد السكان والعبء المرضي وحجم المؤسسات وطبيعة الخدمات والمسافات تختلف، ولذلك فإن المؤشر الصحيح هو مدى توافق الموارد مع الاحتياج الفعلي ومستوى الخدمة المطلوب. وهذا التساؤل يمسّ فعلًا أحد التحديات الجوهرية التي حدّدها تحليلنا الدقيق للوضع الراهن، وقد خصصنا له مسارًا واضحًا ضمن الأهداف الاستراتيجية للخطة الخمسية الحادية عشرة، وتحديدًا في الهدف الثاني: «نظام صحي لا مركزي، عادل، شفاف ومسؤول».

ومن نعمل على عدة مُستهدفات: أولًا: تعزيز اللامركزية الصحية الفعلية؛ حيث رصدنا أن تطبيق نماذج اللامركزية يحتاج إلى توزيع الأدوار بين المستوى المركزي والمحافظات، وإلى الحاجة إلى تطوير المهارات القيادية على مستوى المديريات العامة للخدمات الصحية بالمحافظات، ولذلك يتضمن «برنامج تطوير حوكمة النظام الصحي» مسارًا مخصصًا هو «برنامج تعزيز منظومة اللامركزية»، يهدف إلى إعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بوضوح، مصحوبًا ببرامج تأهيل وتطوير القيادات الصحية في المحافظات.

ثانيًا: توسيع الخدمات التخصصية في المحافظات نفسها؛ إذ إنَّنا ضمن «برنامج تعزيز التغطية الصحية الشاملة»، رصدنا مسارًا صريحًا لتوسيع نطاق الخدمات التخصصية في مستشفيات المحافظات، عبر إدخال تقنيات تشخيصية حديثة، وخدمات إعاقة وتأهيل، وأطراف صناعية وأدوات مساندة، بما يقلل الحاجة إلى الإحالة إلى مسقط. كما نعمل على إنشاء مراكز تميّز تخصصية تُبنى وفق الاحتياج الفعلي لكل محافظة.

ثالثًا: الصحة الافتراضية والتطبيب عن بُعد، فقد أدرجنا «برنامج خدمات الصحة الافتراضية» ضمن الخطة، ويشمل التوسع في العيادات الافتراضية، وخدمات الاستشارات المشتركة بين المحافظات والمستشفيات المرجعية في مسقط، إضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم القرار الطبي عن بُعد، بما يقتصر معه السفر على الحالات التي تستدعي تدخلًا علاجيًا فعليًا.

رابعًا: سدّ فجوة البنية الأساسية الرقمية بين المحافظات؛ حيث حدّدنا هذا التفاوت كمخاطرة صريحة ضمن خطة إدارة المخاطر المرافقة للخطة، واستجابتنا هي تسريع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية مع توجيه الاستثمار نحو المناطق الأقل تغطية بحسب الفجوة الفعلية.

خامسًا: الشراكة مع القطاع الخاص جغرافيًا؛ فمن خلال «برنامج تطوير الرعاية الصحية في القطاع الخاص»، نسعى لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في المحافظات وليس حصرًا في العاصمة، عبر أطر تخطيط وحوافز واضحة تراعي التوزيع الجغرافي للخدمة.

وسنقيس نجاح هذا المسار عبر مؤشرات أداء محددة ترتبط مباشرة بمعدلات التحويل من المحافظات إلى مسقط، ونسبة رضا المستفيدين في كل محافظة، ومدى التوسع في نطاق الخدمات التخصصية المتوفرة محليًا.

ولكي تتحقق العدالة الصحية؛ فهناك مجموعة من الأدوات التي يجب توفرها، وهي: ربط التعيينات الجديدة بالاحتياج الفعلي، إعادة توزيع بعض الموارد عند وجود تفاوتات واضحة، ربط توزيع مخرجات البرامج التخصصية من الأطباء بأولوية الاحتياج بالمحافظات، مراجعة موازنة الوظائف والشواغر وآلية التعامل معها وفق احتياجات المؤسسات الصحية من التخصصات الصحية والإدارية، استخدام منهجيات قائمة على عبء العمل والطلب على الخدمة.

عُمان تسعى إلى بناء منظومة صحية بمعايير عالمية؛ فهل نتَّجه مستقبلًا إلى إنشاء مراكز إقليمية متخصصة تستقطب المرضى من خارج السلطنة؟

نعم، هذا أحد المسارات التي يمكن أن تحمل فرصًا كبيرة للسلطنة، ولكننا نتعامل معه بمنهج واقعي ومدروس. فنحن لدينا إمكانات وكفاءات وخبرات يمكن تطويرها في بعض المجالات التخصصية لتصبح مراكز مرجعية، ليس فقط لخدمة المواطنين والمقيمين، وإنما للاستفادة من موقع السلطنة وقدراتها في استقطاب المرضى من المنطقة متى توافرت مقومات التنافس والجودة، ولكننا لا نريد أن نبدأ من مفهوم السياحة العلاجية قبل بناء التميز الطبي الحقيقي.

والترتيب الصحيح هو: جودة عالية، وتخصصات دقيقة، واعتماد دولي، وكوادر متميزة، وتقنيات حديثة، وتجربة مريض متقدمة، ثم يأتي استقطاب المرضى من خارج السلطنة كامتداد طبيعي لهذا التميز، وهذا يمكن أن يحول الصحة من مجرد قطاع خدمي إلى قطاع معرفي واستثماري واقتصادي ونحن اليوم نستثمر في إيجاد منظومة صحية بمعايير عالمية وكوادر متميزة، إضافة إلى فرص استثمارية نطرحها حاليًا عبر منصة «استثمر في عُمان»، مثل مركز الكشف المبكر عن الأمراض ومستشفى متخصص لخدمات إعادة التأهيل. أما المرحلة الثانية، فتتمثل في تحويل هذه المؤسسات إلى وجهة إقليمية بمفهومها الاستثماري الكامل، فأرى أنها رهينة بملفين لا يمكن تجاوزهما: تنظيم قطاع التأمين الصحي بصورة أوضح وأشمل، ووضوح تام في آليات تسعير الخدمات الصحية. وهذان الملفان تحديدًا هما ما يفصل بين رغبتنا في السياحة العلاجية وبين تحقيقها فعليًا على أرض الواقع، لأنَّ أي مستثمر أو مريض قادم من الخارج يحتاج إلى منظومة تسعير وتأمين واضحة ومستقرة يبني عليها قراره.

بعد تنفيذ الخطة الخمسية الحالية.. ما التغيير الأكبر الذي تطمحون أن يلمسه المواطن في المنظومة الصحية؟

أطمح أن يلمس المواطن منظومة صحية أكثر سهولة، وأسرع استجابة، وأكثر عدالة، وأعلى جودة، وأكثر اعتمادًا على الوقاية والكشف المبكر، وأقل حاجة إلى التنقل أو تكرار الفحوصات والإجراءات، وأريد أن يشعر المواطن أن التكنولوجيا أصبحت في خدمته وليس عبئًا إضافيًا عليه.

والمؤشر الأهم في النهاية ليس عدد المستشفيات أو الأجهزة أو الزيارات، وإنما تحسُّن صحة الإنسان العُماني وجودة حياته وثقته في النظام الصحي؛ لأن الإصلاح الصحي الحقيقي لا يحدث بقرار واحد أو مشروع واحد؛ بل هو رحلة مستمرة، هدفها في نهاية المطاف أن يحصل كل مواطن ومُقيم في سلطنة عُمان على رعاية صحية آمنة وعالية الجودة، في الوقت والمكان المناسبين.

تطبيقات التوصيل في مرمى الانتقادات بسبب «الأسعار المرتفعة جدًا»!

المسروري: نتابع باستمرار الممارسات التي قد تؤثر سلبًا على التنافسية

السيابي: نحرص على ضمان التزام المزودين بالإفصاح عن جميع الأسعار والرسوم

العبري: سهولة الطلب والخصومات قد تجعل المستهلك لا ينتبه لفروقات الأسعار

شكا عدد من المواطنين عبر مواقع التواصل الاجتماعي من الارتفاع الملحوظ في أسعار الوجبات ورسوم التوصيل عبر تطبيقات توصيل الطعام، مقارنة بالأسعار المعتمدة لدى المطاعم والمقاهي عند الشراء المباشر، مشيرين إلى أنَّ إضافة رسوم التوصيل والخدمة، إلى جانب الفروقات في أسعار بعض المنتجات، تجعل التكلفة النهائية للطلب أعلى بصورة ملحوظة. وأثارت هذه الزيادة العديد من التساؤلات حول حجم العمولات التي تتقاضاها هذه التطبيقات من المطاعم والمقاهي، ومدى انعكاسها على الأسعار التي يتحملها المستهلك، لا سيما في ظل محدودية البدائل المتاحة في السوق، إذ طالب الكثيرون بضرورة تنظيم سوق تطبيقات التوصيل وتعزيز المنافسة والشفافية في تحديد الأسعار والرسوم، بما يحقق التوازن بين مصالح المنصات الرقمية والمطاعم المحلية، ويحمي المستهلك من أعباء إضافية قد تؤثر في قدرته الشرائية.


صورة تعبيرية


خالد المسروري


خالد السيابي


عبدالله العبري

الرؤية- ريم الحامدية

ويؤكد خالد المسروري، القائم بأعمال مدير عام مركز حماية المنافسة ومنع الاحتكار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن المركز يولي اهتمامًا بمتابعة وتحليل واقع المنافسة في الأسواق الرقمية، بما فيها سوق تطبيقات توصيل الطعام في سلطنة عُمان، في ظل التوسع المتسارع الذي يشهده هذا القطاع، وتنامي دوره في دعم الأنشطة التجارية والخدمية، مشيرًا إلى أن ضمان بيئة تنافسية عادلة يمثل ركيزة أساسية لتعزيز كفاءة السوق، وتحفيز الابتكار، وحماية مصالح المطاعم والمقاهي والمستهلكين.

وأوضح -في تصريحات لـ"الرؤية"- أن المؤشرات الأولية لسوق تطبيقات توصيل الطعام تشير إلى وجود تركز سوقي حول أحد التطبيقات الرئيسية، مع محدودية عدد المنافسين، الأمر الذي يستدعي تقييم انعكاسات هذا التركز على مستوى المنافسة، والعمولات المفروضة، والشروط التعاقدية، ومدى توافر الخيارات أمام المنشآت والمستهلكين، مؤكدًا أن امتلاك أي منشأة لمركز مُهيمن في السوق لا يُعد مخالفة قانونية بحد ذاته، وإنما تكمن المخالفة في إساءة استغلال ذلك المركز من خلال ممارسات من شأنها تقييد المنافسة أو الإضرار بالمتعاملين، بالمخالفة لأحكام قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار.

وأشار المسروري إلى أنَّ المركز يمتلك الصلاحيات والأدوات القانونية اللازمة لدراسة أوضاع الأسواق والتحقق من الممارسات التي قد تُؤثر سلبًا في المنافسة، سواء بناءً على الشكاوى المقدمة أو بمبادرة منه، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليل الحصص السوقية، وفحص العقود والعمولات وشروط التعامل، وتقييم العوائق التي قد تحد من دخول منافسين جدد أو توسعهم في السوق، مضيفاً أن ارتفاع العمولات أو فرض شروط تعاقدية غير عادلة قد ينعكس على هوامش ربح المطاعم والمقاهي، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد يؤثر في قدرتها على الاستمرار والتوسع، فضلاً عن انعكاساته المحتملة على الأسعار وجودة الخدمات المقدمة للمستهلكين، الأمر الذي يُعزز أهمية ضمان الشفافية والعدالة في العلاقات التعاقدية بين المنصات الرقمية والمنشآت المستفيدة من خدماتها.

وبيّن المسروري أن تعزيز المنافسة في هذا القطاع يتطلب تهيئة الظروف المناسبة لدخول تطبيقات جديدة إلى السوق، والحد من العوائق غير المبررة أمام الاستثمار والتوسع، إلى جانب تعزيز شفافية العمولات والشروط التعاقدية، وبحث الحاجة إلى ضوابط تنظيمية إضافية بالتنسيق مع الجهات المختصة، متى ما أظهرت نتائج تقييم السوق وجود اختلالات تستدعي ذلك، مؤكدا أن الهدف ليس تقييد نمو المنصات الرقمية أو التدخل في المنافسة المشروعة، وإنما ضمان ممارسة الأنشطة الاقتصادية في إطار من العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص، بما يحقق التوازن بين استدامة أعمال شركات التوصيل، وحماية مصالح المطاعم والمقاهي، وصون حقوق المستهلكين، ويُسهم في بناء سوق رقمية أكثر تنافسية واستدامة، تدعم توجهات سلطنة عُمان نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمار والابتكار.

من جانبه، أوضح خالد السيابي، مدير دائرة تنظيم ومراقبة الأسواق والمتحدث الرسمي بهيئة حماية المستهلك، أن الهيئة تحرص على ضمان التزام المزودين بالإفصاح الواضح عن جميع الأسعار والرسوم المرتبطة بالخدمات المقدمة للمستهلك، موضحًا أنَّ الهيئة تعتمد قوائم الأسعار للمطاعم المدرجة ضمن التطبيقات، بما يتيح لها متابعتها، ولا تسمح بأي رفع للأسعار دون تقديم طلب مسبق بذلك.

وقال إن الخدمات الإضافية تخضع لما يتم الاتفاق عليه تعاقديًا، مع إلزام صاحب المنشأة التجارية بتوضيحها للمستهلك قبل إتمام عملية الشراء، وإدراجها في الفاتورة، بما في ذلك رسوم التوصيل أو أي رسوم إضافية أخرى، بحيث تُعرض بصورة واضحة أمام المستهلك قبل إتمام عملية الشراء، مؤكدا أن الهيئة تتابع الشكاوى الواردة من المستهلكين بشأن عدم وضوح الأسعار أو وجود رسوم لم يُعلن عنها مسبقًا، وتتخذ الإجراءات اللازمة للتحقق من مدى التزام المزودين بأحكام قانون حماية المستهلك، الذي يضمن حق المستهلك في الحصول على معلومات صحيحة وواضحة تمكنه من اتخاذ قرار الشراء عن بينة.

وأوضح أنَّ الهيئة تتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأسعار أو الرسوم الإضافية من منظور حماية حقوق المستهلك وضمان عدم تعرضه للتضليل أو الخداع، وذلك وفقًا للتشريعات والقوانين المعمول بها، وفي مقدمتها قانون حماية المستهلك ولائحته التنفيذية، لافتاً إلى أن الحالات التي يكون فيها اختلاف السعر أو فرض الرسوم مصحوبًا بعدم الإفصاح الواضح عنها أو تقديم معلومات مضللة للمستهلك، تُعد من الممارسات التي تستوجب تدخل الهيئة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

وبيّن السيابي أن تقييم الهيئة للحالات الواردة إليها يستند إلى مدى وضوح المعلومات المقدمة للمستهلك، وشفافية الإعلان عن الأسعار والرسوم، ومدى توافق الممارسة مع الأحكام القانونية المنظمة لحماية المستهلك والمنافسة العادلة في السوق، مشيرا إلى أن الهيئة تعمل بصورة مستمرة على تعزيز حماية المستهلك في مختلف الأسواق الرقمية، من خلال تكثيف الجهود الرقابية والتوعوية، ومتابعة الإعلانات والعروض الترويجية للتأكد من صحتها وعدم احتوائها على أي بيانات قد تؤدي إلى تضليل المستهلك.

وأكد السيابي أن الهيئة تشجع مزودي الخدمات على تبني أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن الأسعار والرسوم والشروط المرتبطة بالعروض، مشددًا على أهمية تعامل المستهلكين مع المتاجر والمنصات الموثوقة، والتحقق من وضوح الأسعار والرسوم قبل إتمام عمليات الشراء، بما يسهم في تعزيز تجربة استهلاكية آمنة وشفافة.

وأشار إلى أنه في إطار تطوير المنظومة الرقابية، تحرص الهيئة على تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتبادل المعلومات ومتابعة المستجدات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، بما يسهم في توفير بيئة تسوق إلكترونية أكثر شفافية وعدالة للمستهلكين.

من جهته، قال عبدالله العبري، باحث في الاقتصاد السلوكي، إن استمرار المستهلكين في استخدام تطبيقات توصيل الطعام رغم ارتفاع تكلفتها لا يعني بالضرورة عدم اهتمامهم بالإنفاق، وإنما يرتبط بما توفره هذه التطبيقات من راحة وتوفير للوقت والجهد، إذ تتيح للمستخدم اختيار المطعم وإتمام الطلب والدفع من مكانه، دون الحاجة إلى الاتصال أو الخروج، وهو ما يكتسب أهمية في ظل طول ساعات العمل والازدحام المروري والوقت الذي يستغرقه الوصول إلى المطاعم.

وأوضح العبري أن عملية الطلب عبر التطبيقات تصبح أكثر سهولة مع تكرار الاستخدام، نتيجة حفظ العنوان وبيانات الدفع وظهور المطاعم المفضلة أمام المستخدم، في حين تتطلب مقارنة سعر الوجبة داخل المطعم بسعرها في التطبيق، ثم احتساب رسوم التوصيل والخدمة، جهدًا إضافيًا قد لا يرغب المستهلك في بذله، خصوصًا عندما يكون جائعًا أو متعبًا أو منشغلاً.

وأشار إلى أن تكرار الطلب عبر التطبيق قد يحوّله تدريجيًا إلى عادة مرتبطة بأوقات معينة، مثل نهاية الدوام أو السهرات المسائية، مؤكدًا أن ذلك لا يعني أن مستخدمي التطبيقات يتصرفون دون وعي، وإنما قد تكون الراحة حاضرة أمامهم بصورة مباشرة، بينما لا تظهر التكلفة الكاملة إلا في المرحلة الأخيرة من عملية الطلب.

ولفت إلى أن دراسة استطلاعية محدودة أجريت في مسقط عام ٢٠٢٤ أظهرت أن أغلب المشاركين يطلبون الطعام ثلاث مرات أو أكثر شهريًا، إلا أن صغر حجم العينة لا يسمح باعتبار نتائجها صورة ممثلة لجميع سكان مسقط أو سلطنة عُمان. وأضاف أن بعض المطاعم تحافظ على السعر نفسه داخل المطعم وفي التطبيق، وتتحمل عمولة المنصة من أرباحها.

وفيما يتعلق بتأثير الخصومات والعروض الترويجية على قرارات المستهلكين، أكد العبري أن الخصومات قد تجعل بعض المستهلكين يغفلون عن المبلغ النهائي الذي سيدفعونه، موضحًا أن الرقم الكبير أو الملون للخصم يلفت الانتباه بسرعة، في حين قد لا تحظى الرسوم التي تظهر في مرحلة لاحقة بالقدر نفسه من الانتباه، وهو ما يُعرف في الاقتصاد السلوكي بـ"بروز السعر"، حيث يؤثر ما يراه المستهلك أولاً في قراره بدرجة أكبر مما قد يتوقع.

وأشار العبري إلى أن بعض العروض الترويجية، مثل "أضف صنفاً ليصبح التوصيل مجانيًا"، قد تبدو للمستهلك فرصة للتوفير، لكنها قد تدفعه إلى شراء منتج لم يكن يخطط لشرائه، وقد تكون قيمته أعلى من رسوم التوصيل التي حاول تجنبها.

وحول سبل تعزيز وعي المستهلك دون التأثير على سهولة الخدمة، أكد العبري أن الهدف لا يتمثل في دفع الناس إلى التوقف عن استخدام تطبيقات التوصيل، وإنما تمكينهم من معرفة المبلغ الذي سيدفعونه كاملاً قبل اتخاذ قرار الشراء، لافتًا إلى إمكانية تحقيق ذلك من خلال إظهار تقدير للتكلفة الإجمالية منذ مرحلة اختيار المطعم، ثم عرض المبلغ الدقيق قبل تأكيد الطلب، مع الفصل بوضوح بين سعر الطعام ورسوم التوصيل والخدمة.

وأوضح أن من بين الإجراءات الممكنة إظهار قيمة الخصم بالبيسة أو الريال، وبيان السعر قبل الخصم وبعده، والتنبيه إلى وجود اختلاف بين سعر المنتج في المطعم وسعره عبر التطبيق، بما يعزز قدرة المستهلك على المقارنة واتخاذ القرار المناسب.

وأشار إلى أن قانون حماية المستهلك العُماني يكفل للمستهلك الحصول على السلعة والخدمة بالسعر المُعلن، ويحظر تقاضي سعر أعلى مما أعلن، مبينًا أن المقترح يتمثل في عرض التكلفة الإجمالية بصورة أكثر وضوحًا وفي مرحلة مبكرة من خطوات الطلب.

واقترح اختبار هذه الآلية بالتعاون مع إحدى منصات التوصيل، وقياس مدى مطابقة المبلغ المعروض قبل تأكيد الطلب للمبلغ الذي يُحصّل فعليًا، إلى جانب قياس قدرة المستخدمين على تذكر إجمالي فاتورتهم بعد إتمام الطلب، بما يساعد على تقييم فاعلية الإفصاح المبكر عن الرسوم.

وعلى مستوى الأسرة، أكد العبري أن المستهلك يستطيع اتخاذ خطوات بسيطة تساعده على اختيار ما يناسبه، من خلال الاحتفاظ برقم المطعم القريب أو اختيار الاستلام المباشر في بعض الأحيان، ووضع تذكير بالمبلغ الإجمالي قبل الدفع، فضلاً عن متابعة عدد طلبات التوصيل أسبوعيًا، ليس بهدف الوصول بها إلى الصفر، وإنما للتأكد من أن الطلب يأتي نتيجة قرار واعٍ وليس استجابة تلقائية في كل مرة.

ضمن الجهود المؤسسية لدعم تنافسية الصادرات العُمانية غير النفطية

حضور مرتقب للمنتج العُماني مع انطلاق معرض شنغهاي الدولي للأغذية والضيافة.. الثلاثاء

مسقط- العُمانية

تشارك سلطنة عُمان بعد غد الثلاثاء في معرض شنغهاي الدّولي للأغذية والضّيافة الذي يُقام بمدينة شنغهاي بجُمهوريّة الصّين الشّعبية لتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، والترويج للصناعات الغذائية العُمانية وفتح قنوات تجاريّة جديدة أمامها في الأسواق الآسيويّة والدّوليّة.

وتركز المشاركة على قطاعات الأغذية والضيافة ذات الميزة النسبية والقيمة المضافة العالية بمشاركة ١٥ شركة عُمانية، لدعم تنافسية الصادرات العُمانية غير النفطية، وتماشيًا مع توجّهات سلطنة عُمان نحو تنويع الأسواق الخارجية وربط المصدرين العُمانيين بالمستوردين والموزعين والمشترين الدوليين.

وتسعى الشركات العُمانية من خلال وجودها في المعرض إلى التعريف بجودة وتنوع المنتجات الغذائية الوطنية وقدرتها التنافسية، وبحث فرص النفاذ إلى قنوات توزيع وتوريد جديدة في السوق الصيني والأسواق الدولية، فضلاً عن بناء شراكات تجارية مستدامة والتوقيع على اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع نظرائها من الموزعين والمشترين الدوليين، وتمكين المصدرين العُمانيين من استكشاف متطلبات واشتراطات النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وقالت لبنى بنت محمد الحارثي مديرة دائرة تنمية الصادرات بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن تنظيم الجناح العُماني في معرض شنغهاي الدّولي للأغذية والضيافة يعد محطة مهمّة لتعزيز العلاقات التجارية وفتح منصّة مباشرة وتفاعلية أمام الشركات الوطنية للتواصل مع كبرى الشركات العالمية والمستوردين في جُمهورية الصّين الشعبية والمنطقة ككل، والاطلاع عن قرب على احتياجات الأسواق والاشتراطات الفنية والتنظيمية وتسهيل إبرام الصفقات والعقود التصديرية.


لبنى بنت محمد الحارثي


هدى بنت سالم الحسني

وأضافت أن "صادرات عُمان" تحرص على تمكين الشركات العُمانية وتقديم الدّعم اللوجستي والتنظيمي المباشر لتحويل اللقاءات التجارية وفرص المعرض إلى صفقات تصديرية فعلية، مؤكدة على أن السوق الصيني يمثل أحد أكبر الأسواق الواعدة والمحورية لاستقبال المنتجات العُمانية.

وأشارت إلى أن استمرار الحضور العُماني في المعارض التخصصية الكبرى يترجم الجاهزية التصديرية العالية التي باتت تتمتع بها الصناعات الوطنية، معربة عن أملها في أن تسهم المشاركة في رفع حصة الصادرات الغذائية غير النفطية وبناء شبكة علاقات وتوزيع متكاملة.

من جانبها، أكدت هدى بنت سالم الحسني أخصائية تطوير صادرات بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على أن هذه المشاركة تمثل منصة تجارية متكاملة تجمع نخبة من صناع القرار والمستوردين والمتخصصين في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية والغذائية على المستوى الدولي، مشيرةً إلى أن المشاركة ركزت على استهداف القطاعات ذات الميزة التنافسية العالية للمنتجات الوطنية.

يُشار إلى أنَّ هذه المشاركة تأتي ضمن استراتيجيات وبرامج "صادرات عُمان" للترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق ذات الأولوية خلال عام ٢٠٢٦، لفتح منافذ تصديرية جديدة وربط المصانع والشركات الوطنية بالفرص والشركاء التجاريين على المستوى الدولي، ولعقد لقاءات مواءمة الأعمال والشراكات الثنائية المباشرة مع كبار المشترين ورجال الأعمال الدوليين.

إغراق الأسواق بالمنتجات الزراعية المستوردة يهدد المزارعين!

مزارعون يدقّون ناقوس الخطر لحماية الأمن الغذائي.. ومطالب بمنظومة تسويقية تضمن استدامة القطاع

الرؤية- ناصر العبري

يُؤكد عدد من المزارعين أهمية إيجاد منظومة متكاملة لدعم القطاع الزراعي المحلي في ظل التنافسية غير العادلة مع المنتجات المستوردة، لافتين إلى أن القطاع الزراعي يواجه الكثير من التحديات التي قد تدفع المزارعين إلى تصدير منتجاتهم لتغطية تكاليف الإنتاج، وذلك في الوقت الذي تشهد فيه الأسواق شحًا في بعض المنتجات المحلية.

وطالبوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- بتوفير البيئة المناسبة التي تشجع المزارعين على مواصلة العمل والتوسع في المحاصيل وتوفير احتياجات السوق المحلية ثم الانتقال إلى التصدير.

ويقول خالد بن محمد بن حارب الجابري رئيس الجمعية الزراعية العُمانية بمحافظة الظاهرة، إن شح بعض المنتجات الزراعية المحلية في الأسواق لا يمكن إرجاعه إلى التصدير وحده، بل يرتبط بعدة تحديات مثل ارتفاع تكاليف الإنتاج والكهرباء والعمالة، وضعف منظومة التسويق، وغياب مراكز التجميع والتخزين والتبريد، فضلًا عن عدم التوازن بين الإنتاج واحتياجات الأسواق، موضحا أن المشكلة ليست في قدرة المزارع العُماني على الإنتاج، وإنما في ضمان تسويق محصوله بعائد مجزٍ يشجعه على الاستمرار والتوسع.

ويضيف: «نرى أن تصدير المنتجات الزراعية يمثل فرصة اقتصادية مهمة للمزارع، شريطة تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات السوق المحلي والاستفادة من الأسواق الخارجية، ولمعالجة هذه التحديات، نؤكد أهمية إنشاء مراكز لتجميع وتسويق المنتجات الزراعية، وتوفير منافذ بيع مباشرة، وتشجيع التعاقد بين المزارعين والمؤسسات التجارية، ووضع خطط زراعية موسمية تتوافق مع احتياجات السوق، إلى جانب تخفيف تكاليف الإنتاج وتعزيز دور الجمعيات الزراعية في تنظيم التسويق، كما أن إعطاء المنتج المحلي الأولوية في الأسواق، ودعم الصناعات التحويلية للاستفادة من فائض الإنتاج، من شأنهما تعزيز استقرار القطاع الزراعي، وبذلك فإننا لا نحتاج إلى تشجيع المزارع على زيادة الإنتاج فحسب، بل إلى منظومة تسويقية تحمي جهده وتضمن استمراره؛ فالأمن الغذائي يبدأ من استقرار المزارع، ولا يتحقق الإنتاج المستدام دون تسويق عادل ومضمون».

من جهته، يشير المزارع خالد بن خلفان بن مسعود بن اليعقوبي عضو الجمعية، إلى أن شح بعض المنتجات الزراعية المحلية في الأسواق يعود إلى عدة أسباب رئيسية، أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، ومدى توفر المياه اللازمة للزراعة، إلى جانب المنافسة القوية من المنتجات المستوردة، وفارق الأسعار بينها وبين المنتج المحلي، مما يؤثر على قدرة المزارع العُماني على المنافسة والاستمرار في الإنتاج».

ويبيّن أنَّ عدم وجود منافذ تسويقية منظمة تربط المزارعين بالأسواق وتحقق التوازن بين العرض والطلب، وضعف الأساليب التسويقية المتبعة، يسهمان في محدودية وصول المنتجات المحلية إلى المستهلك، إلى جانب دخول المنتجات المستوردة بكميات كبيرة خلال مواسم الحصاد المحلي، مما يضعف فرص تسويق المحاصيل العُمانية ويؤثر على عوائد المزارعين، مشددا على ضرورة خفض تكاليف الإنتاج وتحسين إدارة الموارد المائية، وإيجاد منافذ تسويقية فاعلة، وتنظيم الاستيراد خلال مواسم الحصاد وفق احتياجات السوق، بما يضمن قدرة المنتج المحلي على المنافسة واستمرار توفره في الأسواق.

بدوره، يلفت محسن بن سليم بن عبدالله المنذري عضو مجلس إدارة الجمعية الزراعية بالظاهرة، إلى أن التصدير ليس السبب الأساسي في شح المنتجات الزراعية المحلية في الأسواق، وأن المسألة تتعلق بعدة عوامل ومن أبرزها: ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف منظومة التسويق وتذبذب الأسعار، وغياب التوازن بين العرض والطلب، وكذلك توجه بعض المزارعين إلى الأسواق الخارجية للحصول على عوائد أفضل واستقرار أكبر في عمليات التسويق.

ويؤكد أن تشجيع المزارع العُماني لا يتحقق بالمطالبة بتوجيه إنتاجه إلى السوق المحلي فحسب، بل بتوفير بيئة تسويقية عادلة ومجزية، من خلال تنظيم الأسواق، وتعزيز التعاقدات الزراعية المسبقة، وتطوير مرافق التخزين والتبريد، والحد من تعدد الوسطاء، وضمان أسعار تحقق للمزارع هامش ربح مناسبًا، مضيفا: «الأمن الغذائي لا يتحقق بزيادة الإنتاج وحدها، وإنما باستدامة النشاط الزراعي وحماية الجدوى الاقتصادية للمزارع، الذي يمثل الركيزة الأساسية للأمن الغذائي الوطني».

وفي السياق، يقول المزارع علي بن سيف بن راشد المقرشي: «في تقديري أن شح المنتجات الزراعية المحلية في الأسواق يعود إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، بما في ذلك مستلزمات الزراعة والمياه والطاقة والعمالة، إلى جانب التحديات المرتبطة بالتسويق والتخزين والنقل، وضعف التنسيق أحيانًا بين حجم الإنتاج ومواعيد الطلب في الأسواق، كما أن تصدير بعض المنتجات إلى الخارج قد يكون أحد العوامل المؤثرة، خاصة عندما تكون الأسعار الخارجية أكثر جاذبية للمزارعين، إلا أن ذلك يحتاج إلى بيانات دقيقة لتحديد مدى تأثيره الفعلي».

ويتابع قائلا: «لمعالجة هذه المشكلة، من المهم تعزيز الأمن الغذائي وتشجيع المزارعين العمانيين على إعطاء السوق المحلية أولوية في المواسم التي تشهد ارتفاعًا في الطلب، وذلك من خلال توفير حوافز مالية وتسهيلات للمزارعين، ودعم مستلزمات الإنتاج، وتطوير أنظمة التخزين والتبريد والنقل، بما يسهم في تقليل الفاقد وضمان وصول المنتجات إلى الأسواق بجودة مناسبة وأسعار معقولة، كما أرى أهمية تعزيز دور الجمعيات الزراعية في تنظيم الإنتاج والتسويق، وإبرام اتفاقيات مباشرة بين المزارعين والأسواق المركزية والمجمعات التجارية، بما يضمن للمزارع سعرًا مجزيًا وللمستهلك توفر المنتجات بأسعار مناسبة، ومن الضروري كذلك تحقيق التوازن بين التصدير وتلبية احتياجات السوق المحلية، من خلال وضع آليات مرنة تُفعّل عند وجود نقص فعلي في المنتجات الأساسية، دون الإضرار بمصالح المزارعين أو إضعاف قدرتهم على المنافسة». كما يُؤكد أن تشجيع المزارع العُماني لا يتحقق بالدعم المالي وحده، بل يتطلب بناء منظومة زراعية متكاملة تضمن استدامة الإنتاج، وعدالة العائد للمزارع، واستقرار توفر المنتجات المحلية للمستهلك، بما يعزز الاكتفاء الذاتي ويدعم الاقتصاد الوطني. ويرى سالم بن حميد بن سليمان الكلباني أن أسباب شحّ بعض المنتجات الزراعية المحلية في الأسواق المحلية سببها ارتفاع فواتير الكهرباء وتزاحم المنتجات الزراعية المستوردة وإغراق الأسواق بها، خاصة خلال مواسم الإنتاج المحلي، مطالبا بضرورة تنظيم تدفق المنتجات الخارجية والحد من كمياتها خلال مواسم الإنتاج المحلي خصوصاً البصل والثوم والطماطم والكثير من الفواكه والخضراوات، بما يتيح للمنتج العُماني فرصة دخول الأسواق بمنتجاته، دون أن يواجه منافسة قوية تؤثر على قدرته على الاستمرار والمنافسة.

ويضيف: «كما ينبغي على الجهات المختصة تقديم المزيد من الدعم والتسهيلات للمزارعين، ومراعاة احتياجاتهم، لا سيما فيما يتعلق بتوفير التسهيلات اللازمة للعمالة الزراعية، كما أقترح إنشاء هيئة أو مؤسسة متخصصة تتولى استلام المنتجات الزراعية من المزارعين وتسويقها في الأسواق المحلية، بما يسهم في تشجيع المزارعين على زيادة الإنتاج، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في سلطنة عُمان.» من جانبه، يقول المزارع علي بن عبدالله الحاتمي: «يقف المزارع العماني اليوم حائراً بين قفزات الإنتاج المميزة في حقول القمح والتمور والبيوت المحمية ومنتجات الأعلاف والزراعة الحقلية أو الموسمية، وبين مُعوقات شح المياه والبيروقراطية الإدارية والتحديات التسويقية ولوجستية لتضع محاصيله في مواجهة غير عادلة مع المنتجات المستوردة».

ويطالب بإقرار تشريعات جديدة تسمح بحفر الآبار الارتوازية مقابل رسوم وتراخيص رسمية، بدلاً من ملاحقة المخالفين وفرض الغرامات، إلى جانب تخصيص موازنة سنوية لصيانة وتطوير الأفلاج القائمة، وشق سواعد جديدة، وتخصيص موازنة سنوية لإقامة السدود لزيادة التغذية والمخزون الجوفي.



صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية



خالد الجابري



سالم الكلباني



علي المقرشي

الجابري: التصدير فرصة مهمة للمزارع بشرط تحقيق التوازن مع احتياجات السوق المحلي

اليعقوبي: تكاليف الإنتاج الزراعي من أبرز أسباب شح بعض المنتجات الزراعية في الأسواق

المقرشي: نحتاج إلى آليات مرنة تضمن مصالح المزارعين وتُعزز قدرتهم على المنافسة

الكلباني: إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة يضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية

الحاتمي: يجب تخصيص موازنة سنوية لصيانة الآبار وتطوير الأفلاج وإقامة السدود

صندوق تنمية للسيولة

صندوق التنمية للسيولة
Tanmia Liquidity Fund

تقرير إدارة الصندوق
للربع المنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦

حملة الوحدات الكرام

يسرّنا أن نقدّم لكم تقرير صندوق تنمية للسيولة للربع المنتهي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦.

دور الصندوق

حافظت بورصة مسقط على أدائها القوي منذ بداية العام خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، واستمرت في تصدّر الأسواق الخليجية من حيث الأداء، في حين سجلت معظم الأسواق الإقليمية الأخرى تراجعات. وبعد التصحيح الذي شهده السوق في الربع الثاني، استقر أداء السوق خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، حيث سجل مؤشر MSX ٣٠ ارتفاعًا طفيفًا بنسبة ٠.٨٪، رغم استمرار الضغوط الجيوسياسية وارتفاع أسعار النفط والتوقعات باستمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول.

ارتفعت القيمة الإجمالية للتداول في السوق خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦ إلى ٩,٧٥٧,٠ مليون ﷼، مقارنة بـ ٢,٤٢٠,٧ مليون ﷼ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، مسجلة ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة ٣٠٣.١٪.

وعلى أساس ربع سنوي، بلغت القيمة الإجمالية للتداول خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦ نحو ٢,٨٠٧,٦ مليون ﷼، بزيادة قدرها ٨٦.٧٪ مقارنة بـ ١,٥٠٣,٦ مليون ﷼ خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، على الرغم من تراجع وتيرة النشاط مقارنة بالنصف الأول من العام، نتيجة للعوامل الموسمية المرتبطة بفصل الصيف.

أداء الصندوق والسوق

واصلت بورصة مسقط تحقيق نمو ملحوظ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، كما يتضح من المؤشرات التالية، وذلك رغم التحديات والظروف الإقليمية الصعبة التي شهدها الربع الثالث من عام ٢٠٢٦:

- عائد مؤشر بورصة مسقط: بلغ عائد بورصة مسقط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦ نحو ٢٩٪، محققًا أفضل أداء بين الأسواق الخليجية، في حين سجلت معظم الأسواق الإقليمية الأخرى تراجعات خلال الفترة نفسها.
- القيمة الإجمالية للتداول: بلغت القيمة الإجمالية للتداول في البورصة ٩,٧٥٧ مليار ﷼، مقارنة بـ ٢,٤٢١ مليار ﷼ خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلة نموًا بنسبة ٣٠٣٪.
- عدد الأسهم المتداولة: تجاوز عدد الأسهم المتداولة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦ نحو ٣٣,٤٣ مليار سهم، مقارنة بـ ١٣,٢ مليار سهم خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥، بزيادة بلغت ١٥٣٪.

ملخص الأداء المالي للصندوق
للفترة المنتهية في ٣١ سبتمبر ٢٠٢٦

التفاصيل	للفترة المنتهية ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦ ﷼	للفترة المنتهية ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ ﷼
إجمالي صافي الأصول	**١٧٣,٦٥٣,٦٦٥**	١٥٣,٨٤٥,٢٥٣
عدد الوحدات القائمة	**١٥٦,٣٣٥,٢٨٦**	١٥١,٤٤٠,٣١٣
صافي قيمة الوحدة	**١,١١١**	١,٠١٦

النظرة المستقبلية

تواصل بورصة مسقط (MSX) إظهار قدرتها على الصمود وقوتها، محافظةً على مكانتها كأفضل الأسواق أداءً في المنطقة. وقد سجل المؤشر السعري لبورصة مسقط عائدًا منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٦ بلغ ٢٩٪، في حين تباين أداء الأسواق الإقليمية المماثلة، حيث سجل معظمها تراجعات وصلت إلى ١٤٪. وأثبت السوق المحلي قدرة أكبر على الصمود أمام تصاعد الضغوط الجيوسياسية خلال الربع الثالث من العام، لا سيما بالمقارنة مع الأسواق الخليجية المجاورة، حيث سجل مؤشر MSCI لدول مجلس التعاون الخليجي أكبر انخفاض شهري له خلال عشرة أشهر في سبتمبر.

ولا تزال السيولة توفر أساسًا لتعزيز الثقة في آليات السوق وديناميكياته، حيث بلغ متوسط قيمة التداول اليومية نحو ٥٢ مليون ﷼ خلال عام ٢٠٢٦، مما يواصل تشجيع مشاركة المستثمرين الأجانب ومستثمري دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب المستثمرين الأفراد والمؤسسات.

ولا تزال أرباح الشركات تدعم أداء السوق. فقد سجلت البنوك السبعة المدرجة في البورصة، والتي تمثل جزءًا كبيرًا من السوق، صافي أرباح مجمعة بلغ ٤٥٥ مليون ﷼ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٦، محققة زيادة بنسبة ٨٫٢٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث سجلت ستة بنوك من أصل سبعة ارتفاعًا في أرباحها. ويأتي ذلك امتدادًا للأداء القوي خلال النصف الأول من العام، والذي حققت فيه الشركات المدرجة زيادة بنسبة ١٢٪ على أساس سنوي في صافي أرباحها المجمعة.

وأخيرًا، لا تزال سلطنة عُمان تتمتع بعدد من العوامل الاقتصادية الإيجابية التي تدعم آفاق النمو المستدام، إذ تسهم برامج الخصخصة المستمرة، وخطط الطروحات العامة الأولية، والاستقرار المالي، وارتفاع أسعار النفط عمومًا مقارنة بالأسعار المعتمدة في الموازنة، في تعزيز النظرة الإيجابية للاقتصاد وزيادة الاهتمام بالسوق.

وفي سبتمبر، رفعت وكالة S&P Global Ratings توقعاتها لنمو الاقتصاد العُماني لعام ٢٠٢٦ إلى ٣٫٥٪، مقارنةً بتوقعاتها السابقة البالغة ١٫٦٪، مشيرةً إلى انفتاح طرق التجارة في السلطنة. كما أبقت الوكالة على التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان عند مستوى الدرجة الاستثمارية (BBB-)، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعزز الثقة في إمكانية استمرار الاتجاه الإيجابي للاقتصاد والسوق.

في الختام

باسمي وباسم أعضاء مجلس إدارة الصندوق يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد المُعظم – حفظه الله ورعاه– على قيادته الحكيمة ورؤيته الثاقبة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز أسس الاستقرار المالي، والتي انعكست إيجابياً على تطور أسواق رأس المال وازدهار قطاع الاستثمار في سلطنة عُمان.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الجهات الرقابية على دعمها المستمر، وإلى حملة الوحدات الكرام على ثقتهم، وإلى مديري الصندوق ومزودي الخدمات على جهودهم المتواصلة في تحقيق أهداف الصندوق.

رئيس إدارة الصندوق

يدار من قبل:
الشركة العُمانية لتنمية الاستثمارات الوطنية ش.م.ع.م (تنمية)

قائمة المركز المالي المرحلية المُختصرة
كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦

	٣٠-٩-٢٠٢٦ ﷼ (مراجعة)	٣٠-٩-٢٠٢٥ ﷼ (غيرمدققة)	٣١-١٢-٢٠٢٥ ﷼ (مدققة)
الأصول			
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**١٤١,١٧٩,١١٧**	١٣١,١٨٥,٥٥٦	١٢٨,٦٨٢,٣٢٠
نقد ونقد معادل	**٣٠,٤٦١,١٤٣**	٣١,٧٥١,٨٠٣	٣٢,٩١١,٢٦٥
المبلغ المستحق من تسوية الأوراق المالية	**٣,٢١٨,٩١٩**	–	١,٩٩٤,٢٨٢
توزيعات أرباح مُستحقة الاستلام	**–**	–	٧٦٣,٧٥٥
إجمالي الأصول	**١٧٤,٨٠٩,١٧٩**	١٦٢,٩٣٧,٣٠٩	١٦٤,٣٥١,٦٢٢
الالتزامات			
المبلغ المستحق لتسوية الأوراق المالية	**٩٥٢,٤٤١**	٨,٩١٤,٥٢٦	–
المصروفات المستحقة والذمم الدائنة الأخرى	**٢٥٣,٠٧٣**	١٧٧,٥٨٠	٢٥٩,١٢
إجمالي الالتزامات	**١,٢٠٥,٥١٤**	٩,٠٩٢,١٠٦	٢٥٩,١٢
صافي الأصول المنسوبة إلى حاملي الوحدات	**١٧٣,٦٥٣,٦٦٥**	١٥٣,٨٤٥,٢٥٣	١٦٤,٠٩٢,٦١٠
إجمالي الالتزامات وصافي الأصول المنسوبة إلى حاملي الوحدات	**١٧٤,٨٠٩,١٧٩**	١٦٢,٩٣٧,٣٠٩	١٦٤,٣٥١,٦٢٢
صافي قيمة الأصول لكل وحدة منسوبة إلى حاملي الوحدات	**١,١١١**	١,٠١٦	١,٠٥٠

قائمة الدخل الشامل للقوائم المالية المرحلية المختصرة
لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦

	٣٠-٩-٢٠٢٦ ﷼ (٩ شهور) (مراجعة)	٣٠-٩-٢٠٢٥ ﷼ (٩ شهر) (غيرمدققة)	٣٠-٩-٢٠٢٦ ﷼ (٣ شهر) (مراجعة)	٣٠-٩-٢٠٢٥ ﷼ (٣ شهر) (غيرمدققة)
الدخل				
دخل توزيعات الأرباح	**٤,٢٢٠,٩٧٧**	٣,١٣٩,٢٥٢	**٤٦٧,٢٨٩**	٥٠٢,٠٥٥
دخل الفوائد	**١,٢٣٨,٠٢٠**	٤٩١,٣٨٣	**٣٢٤,٦٦١**	٢٧٧,٩٦٤
صافي ربح/ (خسارة) مُحقق من بيع أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٤,٦٠٨,٩١٣**	(٦,٦٤٩,٦٦٥)	٤,٨٠٤,٧٢٧	٣,٩١٥,٨١٦
صافي الارباح غير المُحققة من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٤٥٧,٤٦٠**	**١,٢٩٢,٧٠٨**	١,٠٣١,٤٥٦	١,٤٥٠,٨٣٢
إيرادات أخرى	**٢٨,٠٥٥**	–	–	(٦٨,٠٠٠)
صافي دخل الاستثمار	**١٠,٠٥٣,٤٢٥**	(٤,٥١٤,٩٠٧)	٩,٤٦٦,٨١٨	٦,٧٨٦,٦٦٧
المصروفات				
أتعاب الإدارة	**(٧٦٩,٧١٣)**	**(٢٤١,٨٧٧)**	(٣١٨,٧١٩)	(١٤٤,٣١٦)
أتعاب إدارية وأتعاب أمين الحفظ	**(١٠٠,٠٠٠)**	**(٣٣,٣٣٤)**	(٧٩,٦٤٨)	(٣٦,٠٨٣)
مصروفات عمومية وإدارية	**(١٢٢,٦٥٧)**	**(٢٦,٧٨٢)**	(١٢,١٧٦)	(٤,٩٥٤)
إجمالي المصروفات	**(٩٩٢,٣٧٠)**	**(٣١,٩٩٣)**	(٤١٠,٥٤٣)	(١٨٥,٣٥٣)
الربح/ (الخسارة) و إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشامل والزيادة/ (النقص) في صافي الأصول المنسوبة إلى حاملي الوحدات للسنة / للفترة	**٩,٥٦١,٠٥٥**	**(٤,٨٦٦,٩٠٠)**	٩,٠٥٦,٢٧٥	٥,٨٩٣,٣١٤
الربح/ (الخسارة) لكل وحدة	**٠,٠٦١**	**(٠,٠٣١)**	٠,٠٦٠	٠,٠٢٩

تنمية TANMIA
الشركة العمانية لتنمية الإستثمارات الوطنية
Oman National Investments Development Company

الأكاديمية السلطانية للإدارة
ROYAL ACADEMY OF MANAGEMENT

إعلان طرح مناقصة

تُعلن الأكاديمية السلطانية للإدارة عن طرح المناقصات التالية::

رقم المناقصة	اسم المناقصة	الشركات التي يحق لها الإشتراك	آخر موعد للشراء الإلكتروني	آخر موعد لتقديم العطاءات	قيمة المستند
30/ 2026/أ س إ/ م ر - 25 (101109)	تقديم خدمات استشارية وتنفيذية لدعم مشاريع ومبادرات التحول الرقمي في الأكاديمية السلطانية للإدارة	المكاتب الاستشارية في تقنية المعلومات(محلية)	2026/11/22م	2026/12/15م	125 ريال عُماني

الشروط:-

- يمكن الحصول على مستندات الشروط والمواصفات عن طريق منصة إسناد على الموقع الإلكتروني (https://etendering.tenderboard.gov.om) حتى التاريخ المذكور بالجدول أعلاه، على أن يكون دفع قيمة المستند عبر بوابة الدفع الإلكتروني بالموقع.
- يجب أن تكون العروض المقدمة سارية المفعول لمدة (90) يوماً من تاريخ تقديم العطاءات في الموقع الإلكتروني (منصة إسناد).
- ستعطى الأفضلية في الإسناد للشركات أو المؤسسات التي يشتمل عطاؤها على أكبر نسبة تعمين ونسبة شراء ممكنة من المنتجات الوطنية.

ram.gov.om | @RoyalAcademy_OM

الأجوبة الشرعية في النزاهة الوظيفية



د. حمير بن ناصر المحروقي *

تُمثِّل النزاهة الوظيفية إحدى الركائز الأساسية لبناء المؤسسات الفاعلة، وتعزيز الثقة في أدائها، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد. فالنزاهة لا تقتصر على الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل، بل تمتد لتشمل منظومة متكاملة من القيم والضوابط المهنية التي توجه سلوك الموظف، وتعزز شعوره بالأمانة والمسؤولية تجاه الوظيفة التي يشغلها والمال العام الذي يتولى المحافظة عليه.

ومن هذا المنطلق، تبرُز أهمية الجهود التوعوية التي تستهدف ترسيخ ثقافة النزاهة في المجتمع الوظيفي؛ باعتبارها أحد المسارات الوقائية التي تسهم في الحد من الممارسات المخالفة، وتعزز الالتزام، وتدعم كفاءة الأداء المؤسسي.

وفي هذا الإطار، يأتي إصدار جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة كتاب «المال العام والوظيفة العامة: الأجوبة الشرعية في النزاهة الوظيفية»، بوصفه إضافة معرفية وتوعوية تسعى إلى تعزيز الوعي بأهمية النزاهة، وتوضيح المرتكزات الشرعية المرتبطة بأداء الوظيفة العامة وصيانة المال العام.

ويُجسِّد الكتاب أهمية النزاهة الوظيفية من منظور يجمع بين القيم الشرعية ومتطلبات الممارسة المهنية، بما يساعد على ترسيخ القناعة بأن الوظيفة العامة ليست مجرد مجموعة من الاختصاصات والمهام الإدارية، وإنما أمانة ومسؤولية تقتضي الإخلاص في الأداء، والعدل في التعامل، والمحافظة على الموارد، والالتزام بالمصلحة العامة.

وتتجلى أهمية الكتاب في تنوع الموضوعات التي يتناولها، واتساعها لتشمل جوانب متعددة من الحياة الوظيفية، بدءًا من المبادئ الأساسية لحماية المال العام، وصولًا إلى السلوك المهني، والعلاقات المؤسسية، وتعزيز الكفاءة والإنتاجية. ويقدم الكتاب تصورًا متكاملًا لمجالات النزاهة الوظيفية، من خلال موضوعات تتصل بحرمة المال العام، والرقابة الذاتية، والكسب الحلال، والوظيفة بوصفها أمانة، والنزاهة، ووقت العمل، والرشوة، وإساءة استخدام أدوات العمل، والتعدي على المال العام، والأخلاق الوظيفية، والمحافظة على أسرار الوظيفة.

كما يتناول الكتاب موضوعات ترتبط بالسلوك المؤسسي، من بينها: سوء استغلال السلطة، والشفاعة والمحسوبية، والشائعات، والعدالة الوظيفية، وحقوق الموظف وواجباته. وتكتسب هذه الموضوعات أهمية خاصة بالنظر إلى ارتباطها بالممارسات اليومية داخل بيئة العمل، وما قد يترتب عليها من آثار في العدالة وتكافؤ الفرص، وجودة القرارات، ومستوى الثقة بالمؤسسات.

ولا تقف مضامين الكتاب عند حدود بيان السلوكيات التي ينبغي تجنبها، بل تمتد إلى الجوانب الإيجابية التي تسهم في بناء بيئة عمل أكثر كفاءة ونزاهة. ويتضح ذلك من تناوله موضوعات مثل تعزيز الأداء الوظيفي، والدافعية نحو الكفاءة الوظيفية، وأهمية التعاون ودوره في تعزيز الأداء المؤسسي، وبيئة العمل الإيجابية، والمبادرة، وبناء الكفاءات والقدرات الوظيفية وتمكينها، وتعزيز الولاء الوظيفي والانتماء المؤسسي.

ويبرز هذا التنوع أن النزاهة ليست مفهومًا منفصلًا عن جودة الأداء، وإنما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة استخدام الموارد، واحترام وقت العمل، والالتزام بالمسؤوليات، وتطوير القدرات، وتعزيز التعاون بين العاملين. فالمؤسسة التي تسود فيها قيم الأمانة والعدالة والمساءلة تكون أكثر قدرة على توجيه مواردها نحو تحقيق أهدافها، وتوفير بيئة عمل داعمة للإنتاجية والابتكار.

ومن الجوانب المهمة التي يسلط عليها الكتاب الضوء مسؤولية الفرد في حماية المال العام، وهي مسؤولية لا تقتصر على تجنب الاعتداء المباشر على الأموال والممتلكات العامة، بل تشمل أيضًا الحرص على استخدامها فيما خصصت له، وترشيد الإنفاق، والمحافظة على أدوات العمل، واستثمار الوقت الوظيفي بكفاءة. فالمحافظة على المال العام تبدأ من السلوك اليومي للموظف، ومن إدراكه أن الموارد التي يستخدمها هي ملك للمجتمع، وأن حسن إدارتها يمثل أحد مظاهر الأمانة الوظيفية.

وفي هذا السياق، تبرز الرقابة الذاتية بوصفها قيمة محورية في منظومة النزاهة؛ إذ تعزز قدرة الموظف على الالتزام بواجباته ومراجعة سلوكه انطلاقًا من قناعة داخلية بالمسؤولية، وليس استجابة للرقابة الخارجية وحدها. وكلما ترسخت هذه القناعة، أصبح الالتزام أكثر استدامة، وازدادت قدرة المؤسسة على بناء ثقافة مهنية تقوم على المسؤولية والشفافية واحترام الأنظمة.

ويؤكد تناول الكتاب موضوعات مثل الرشوة وسوء استغلال السلطة والمحسوبية غير المشروعة أهمية توضيح الحدود الفاصلة بين السلوك المقبول والممارسات التي تخل بمبادئ العدالة والنزاهة. كما أن الاهتمام بالمحافظة على أسرار الوظيفة، واحترام حقوق الموظف وواجباته، وتعزيز العدالة الوظيفية، يسهم في ترسيخ بيئة مؤسسية متوازنة تحمي الحقوق، وتحد من التجاوزات، وتدعم الثقة المتبادلة بين الموظفين ومؤسساتهم.

وتنسجم هذه المضامين مع الدور الذي يضطلع به جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في تعزيز النزاهة وحماية المال العام، من خلال التكامل بين العمل الرقابي والجهود التوعوية والوقائية. فالتوعية تمثل استثمارًا في بناء المعرفة والوعي بالمسؤوليات والواجبات، وتساعد على تحويل المفاهيم المجردة إلى ممارسات عملية يمكن ملاحظتها في الالتزام بالأنظمة، وحسن استخدام الموارد، واحترام قواعد العمل، وتجنب تضارب المصالح والممارسات غير المشروعة.

ومن هنا، تكتسب الإصدارات التوعوية أهمية تتجاوز تقديم المعلومات إلى الإسهام في تشكيل الوعي المؤسسي، ولا سيما عندما تتناول موضوعات ترتبط مباشرة بواقع الموظفين وتحدياتهم اليومية. ويتيح الكتاب مجالًا للاستفادة من مضامينه في البرامج التدريبية والتثقيفية، واللقاءات التعريفية، والأنشطة الإعلامية، بما يعزز وصول رسائله إلى مختلف الفئات الوظيفية والمجتمعية. كما أن نشر ثقافة النزاهة لا يتحقق بجهود جهة واحدة، وإنما يتطلب تكامل الأدوار بين المؤسسات الحكومية والتعليمية والإعلامية والمجتمع، من خلال ترسيخ قيم الأمانة والمسؤولية، وتعزيز الوعي بأهمية المحافظة على المال العام، وتشجيع الممارسات الإيجابية التي تدعم الشفافية والعدالة. وتزداد فاعلية هذه الجهود عندما ترتبط بممارسات مؤسسية واضحة، وقدوة قيادية حسنة، وإجراءات عادلة، ومساءلة تضمن الالتزام بالواجبات الوظيفية.

إنَّ القيمة الحقيقية لكتاب «المال العام والوظيفة العامة: الأجوبة الشرعية في النزاهة الوظيفية» تكمن في قدرته على الإسهام في الربط بين المعرفة والقناعة والسلوك، من خلال تناول موضوعات تمس جوهر المسؤولية الوظيفية، وتؤكد أن النزاهة ليست شعارًا يُرفع، بل ممارسة يومية تتجسد في القرارات والتصرفات وطريقة التعامل مع الموارد والحقوق والواجبات.

وفي المحصلة، فإن ترسيخ النزاهة الوظيفية يمثل مسارًا مستمرًا يتطلب التوعية والتأصيل والتطبيق، ويستند إلى قناعة بأن حماية المال العام مسؤولية مشتركة، وأن كفاءة المؤسسات لا تقاس بإنجاز المهام فحسب، بل كذلك بمدى الالتزام بالقيم التي تحكم أداءها. ومن هذا المنطلق، يشكل الكتاب رافدًا توعويًا يدعم بناء ثقافة مؤسسية أكثر وعيًا ومسؤولية، ويعزز الانتقال من معرفة قيم النزاهة إلى ممارستها، بما يخدم المصلحة العامة ويدعم مسيرة التنمية المستدامة.

* مدير دائرة التوعية والنزاهة المؤسسية بجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

كيف أسقطت الحروب المفتوحة الحزب الجمهوري وأثرت على إسرائيل؟



مرتضى بن حسن بن علي

لم تكن الهزيمة التي مُني بها الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية الأمريكية، في الثالث من نوفمبر ٢٠٢٦، مجرد انتكاسة انتخابية عابرة، بل حملت مؤشرات على تحول عميق في المزاج السياسي الأمريكي، وعلى اتساع الفجوة بين الوعود التي أوصلت دونالد ترامب إلى البيت الأبيض والسياسات التي انتهجتها إدارته. فقد نجح الديمقراطيون في انتزاع السيطرة على مجلسي النواب والشيوخ، في ضربة سياسية أعادت رسم موازين القوى في واشنطن، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع بين البيت الأبيض والكونغرس.

ولعل المفارقة الأكثر إثارة أن ترامب، الذي رفع شعار «أمريكا أولًا»، ووعد بتجنب الحروب الخارجية المكلفة وإعادة توجيه الموارد نحو الداخل الأمريكي، وجد نفسه يواجه ناخبين ساخطين على حرب إيران، وارتفاع تكاليف المعيشة، واستمرار الانخراط الأمريكي في أزمات الشرق الأوسط.

لقد اشتهرت الانتخابات الأمريكية منذ تسعينيات القرن الماضي بمقولة «إنه الاقتصاد يا أحمق»، لكن انتخابات ٢٠٢٦ كشفت عن حقيقة إضافية: لم يعد ممكناً فصل الاقتصاد الأمريكي عن تكاليف الحروب والقرارات الجيوسياسية التي تتخذها واشنطن خارج حدودها.

حرب إيران: عندما تتحول المغامرة الخارجية إلى عقاب انتخابي

شكّلت الحرب مع إيران أحد أبرز العوامل التي أضعفت موقف الجمهوريين. فبدلًا من تحقيق انتصار سريع يعزز صورة القوة الأمريكية مثلما وعد ترامب، تحولت المواجهة إلى مصدر للقلق الاستراتيجي والاقتصادي، وأعادت إلى أذهان الأمريكيين تجارب التدخلات العسكرية الطويلة في العراق وأفغانستان.

ولم تقتصر تداعيات الحرب على نفقاتها العسكرية المباشرة، بل امتدت إلى اضطراب أسواق الطاقة، وارتفاع أسعار الوقود، والضغوط التضخمية، والمخاوف المتعلقة بأمن الملاحة في مضيق هرمز، الذي يمثل أحد أهم شرايين تجارة النفط العالمية.

والأهم أن استطلاعات الناخبين كشفت عن تراجع التأييد الشعبي للحرب، بما في ذلك داخل قطاعات من القاعدة الجمهورية نفسها. بل إن نائب الرئيس جيه دي فانس أرجع جانباً من خسائر حزبه إلى الحرب مع إيران، في اعتراف سياسي لافت بحجم الضرر الذي أحدثته المواجهة.

وهنا برز التناقض الجوهري بين شعار «أمريكا أولًا» والواقع؛ إذ كيف يمكن لإدارة تعهدت بإنهاء الحروب المكلفة أن تطلب من المواطن الأمريكي تحمل أعباء مواجهة جديدة، بينما يعاني ارتفاع تكاليف السكن والرعاية الصحية والغذاء؟

غزة وإسرائيل: تراجع الإجماع التقليدي

لم تكن حرب الإبادة في غزة بعيدة عن التحولات التي شهدها المجتمع الأمريكي. فمنذ أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وما أعقبها من حرب مدمرة وخسائر إنسانية هائلة، بدأت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية تواجه مراجعة متزايدة داخل الأوساط السياسية والأكاديمية والشبابية.

وقد أثار استمرار الدعم العسكري والمالي الأمريكي لإسرائيل تساؤلات حول أولويات الإنفاق العام، وحدود الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل، ومدى توافق هذا الدعم مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي. ولم يعد النقد مقتصراً على التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي؛ إذ ظهرت أيضاً أصوات محافظة وقومية تشكك في جدوى الالتزامات الخارجية المفتوحة، وترى أن المصالح الأمريكية ينبغي ألا تكون خاضعة بصورة تلقائية لأولويات أي حكومة أجنبية.

ومع ذلك، فإنَّ الحديث عن انهيار الإجماع الأمريكي بشأن إسرائيل سيكون سابقاً لأوانه. فما زالت إسرائيل تحظى بدعم مؤسسي وسياسي واسع داخل الحزبين، لكن الجديد هو أن هذا الدعم لم يعد بمنأى عن النقاش العلني، خصوصاً بين الأجيال الشابة.

هل أصبحت أحداث أكتوبر ٢٠٢٣ نقطة تحول تاريخية؟

يطرح هذا التحول سؤالًا استراتيجياً بالغ الأهمية: هل يمكن اعتبار التغيرات في الرأي العام الغربي تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية إحدى النتائج السياسية بعيدة المدى لأحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣؟

من الناحية التحليلية، أعادت الحرب الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي، بعد سنوات شهدت محاولات لتجاوز القضية من خلال ترتيبات إقليمية واتفاقيات تطبيع لا ترتبط بالضرورة بتسوية عادلة للصراع.

كما كشفت الحرب عن فجوة متنامية بين مواقف الحكومات الغربية وقطاعات من مجتمعاتها، خصوصاً داخل الجامعات وبين الشباب، الذين باتوا أكثر استعداداً لانتقاد السياسات الإسرائيلية والمطالبة بربط المساعدات العسكرية باحترام القانون الدولي.

لكن من الضروري التمييز بين النتائج السياسية والتقييم الأخلاقي والاستراتيجي للأحداث. فالتغير في الرأي العام لا يلغي الكلفة الإنسانية الهائلة التي تكبدها الفلسطينيون، ولا يعني بالضرورة أن هذه التطورات حققت مكاسب سياسية تعادل حجم الخسائر. كما أن التحول الشعبي لم يتحول حتى الآن إلى تغيير شامل في أسس التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

الاقتصاد والناخب الغاضب: العامل الذي حسم المعركة

رغم أهمية حرب إيران وغزة، فإن تفسير الهزيمة الجمهورية بالحروب وحدها يتجاهل عوامل داخلية حاسمة، فقد أظهرت استطلاعات الخروج من مراكز الاقتراع أن نحو تسعة من كل عشرة ناخبين اعتبروا تكاليف المعيشة قضية مهمة أو حاسمة، وأن قرابة ثلاثة أرباع الناخبين كانوا غير راضين عن الاتجاه الذي تسير فيه البلاد. كما بلغت نسبة التأييد لترامب نحو ٣٨٪ في الاستطلاعات الأولية.

هذه المؤشرات تكشف أن الناخب لم يعاقب الجمهوريين على السياسة الخارجية بمعزل عن الاقتصاد، وإنما على مجموع السياسات التي رأى أنها أضعفت قدرته الشرائية ولم تحقق الوعود الانتخابية.

وقد ساهمت الرسوم الجمركية، والمخاوف من الفساد الحكومي، والاستقطاب السياسي، والجدل حول الهجرة وصلاحيات الرئيس، في تعميق حالة الاستياء. وهكذا تداخلت الأزمات الداخلية والخارجية لتنتج موجة انتخابية واسعة ضد الحزب الحاكم.

سقوط الجمهوريين وصعود أزمة داخل الحزبين

تكشف النتائج أيضاً عن تصدع داخل التحالف الانتخابي الذي أعاد ترامب إلى السلطة عام ٢٠٢٤. فقد تعرض الجمهوريون لخسائر في ولايات محافظة تقليدياً، بينها كانساس وتكساس وكارولاينا الجنوبية، بينما أظهرت المؤشرات الانتخابية تراجع تأييدهم بين بعض الناخبين الشباب واللاتينيين. وفي المقابل، لا تعني انتصارات الديمقراطيين حصولهم تلقائياً على تفويض شعبي شامل لسياساتهم. فالحزب الديمقراطي نفسه يواجه خلافات بشأن إسرائيل، والإنفاق العسكري، والسياسة الاقتصادية، وحدود الدور الأمريكي في العالم.

لكن سيطرته على مجلسي الكونغرس ستمنحه أدوات قوية لمراقبة الإدارة، وفتح التحقيقات، ومراجعة الموازنات، والضغط لتغيير مسار السياسة الخارجية. وقد يواجه ترامب صعوبات متزايدة في تمرير تشريعاته، حتى وإن احتفظ بصلاحيات تنفيذية واسعة في إدارة العلاقات الدولية.

ماذا تعني النتائج لإيران وإسرائيل والشرق الأوسط؟

قد تكون أهم تداعيات الانتخابات خارج الولايات المتحدة نفسها. فإيران ستقرأ النتائج بوصفها مؤشراً على تراجع استعداد المجتمع الأمريكي لتحمل حرب طويلة، بينما ستجد الحكومة الإسرائيلية نفسها أمام كونغرس أكثر استعداداً لمساءلة الإدارة بشأن الدعم العسكري والسياسات الإقليمية.

أما دول الخليج، فقد تستخلص درساً أكثر عمقاً: أن الالتزامات الأمنية الأمريكية أصبحت أكثر تأثراً بالتقلبات الانتخابية الداخلية، وأن بناء منظومة أمن إقليمي مستقرة يتطلب تنويع الشراكات وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية، وعدم الاعتماد المطلق على ضمانات قوة خارجية.

غير أن انتصار الديمقراطيين لا يعني بالضرورة انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط أو تخليها عن إسرائيل؛ فالمصالح الاستراتيجية والمؤسسات الأمنية والعسكرية الأمريكية تتمتع باستمرارية تتجاوز نتائج الانتخابات.

الخاتمة: هل بدأت نهاية عصر الحروب بلا حساب؟

إن الدرس الأبرز من انتخابات نوفمبر ٢٠٢٦ ليس أن السياسة الخارجية حلت محل الاقتصاد في تحديد خيارات الناخب الأمريكي، بل أن الحروب الخارجية أصبحت جزءاً من المعادلة الاقتصادية والسياسية الداخلية.

لقد دفع الجمهوريون ثمناً انتخابياً لتناقض الوعود مع السياسات، ولعجزهم عن إقناع الناخب بأن التضحيات الاقتصادية التي يتحملها تخدم مصالحه الوطنية.

أما التحول الأعمق، فهو أن المواطن الأمريكي بات أكثر استعداداً لمساءلة حكومته عن تكلفة التحالفات والحروب، وعن العلاقة بين ما تنفقه واشنطن خارج حدودها وما تعجز عن توفيره لمواطنيها في الداخل.

وربما تكون الرسالة التاريخية لهذه الانتخابات أن القوة العسكرية، مهما بلغت، لا تستطيع تعويض فقدان الثقة الشعبية، وأن الدولة التي تخوض الحروب دون إقناع مواطنيها بضرورتها قد تكتشف أن أخطر معاركها ليست في الخارج، بل داخل صناديق الاقتراع.

موظفو مراكز الاتصال.. القلب النابض للمؤسسات



د. خالد بن عبدالوهاب البلوشي

في كل مؤسسة خدمية ناجحة، هناك واجهة لا تراها العين، وصوت لا تعرف ملامحه، لكنه حاضر في كل لحظة. إنهم العاملون في مراكز الاتصالات ومراكز خدمة العملاء الموظفون المجهولون الذين اختاروا أن يكونوا خط الدفاع الأول، وجسر التواصل وأحيانا الملاذ بين المؤسسة وعميلها.

يعملون على مدار الساعة، بلا توقف. في الوقت الذي ينام فيه الجميع، هناك صوت يرد على مسافر تقطعت به السبل في مطار، وعميل بنك يُواجه مشكلة في تحويل عاجل أو بطاقته المصرفية خارج الوطن، وزبون يبحث عن غرفة في فندق، ومريض يبحث عن طبيب متخصص، وخط إنترنت توقف عن العمل ليلاً. هم من يسهلون الخدمة، ويسّرعون الرد، ويحولون القلق إلى طمأنينة، والمشكلة إلى حل.

فمهمتهم ليست مجرد الرد على الهاتف؛ بل أكثر؛ إذ إن الخطأ الشائع هو اختزال دورهم في "الرد على المكالمات". الحقيقة أن موظفي مركز الاتصالات هم الأكثر دراية بالمؤسسة من أي شخص آخر.

هم من يعرف معظم الأنظمة، وكل القوانين، وكل الاستثناءات، وكل التسهيلات. هم من يعرف كيف يفكر نظام الحجز، وكيف يعمل نظام البنك، وما هو العطل في تطبيق المتجر، وما هو البديل المتاح في شركة النقل والطيران، ومدى توافر الخدمة في مستشفى أو فندق هو دليل المستخدم الحي للمؤسسة بأكملها.

بينما تتوزع الأقسام الأخرى كلٌ في تخصصه وينتهي دوامهم في ساعات الدوام الاعتيادية، فإنَّ موظفي مركز الاتصالات يتناوبون ليلاً ونهاراً؛ فهُم الوحيدون الذين يجب أن يعرفوا كل شيء عن كل شيء. هم قسم الحجوزات، وقسم الشكاوى، وقسم التقنية، وقسم العلاقات العامة، وقسم الطوارئ.. في شخص واحد، وفي مكالمة واحدة.

لذلك قيل بحق إنَّ مراكز الاتصالات هي أكاديمية تدريب وتأهيل قادة المؤسسات. فمن ينجح في إدارة غضب أو استياء عميل، وضغط نظام معطل، وقلق مسافر، وتداخل عشرات المكالمات في وقت واحد، هو قائد بالفطرة. هو من تعلم الصبر، والإنصات، والذكاء العاطفي، وسرعة اتخاذ القرار، وهي صفات لا تمنحها شهادات الإدارة العليا.

ورغم هذه الأهمية المحورية، تظل هذه الفئة هي الأكثر تهميشاً في معظم المؤسسات الخدمية.

هم الأقل اهتمامًا من حيث التحفيز، والأبعد عن دائرة الترقيات، والأكثر عرضة للاحتراق الوظيفي. تقييمهم بعدد الثواني، ومكافآتهم محدودة، ومسارهم الوظيفي يكاد يكون مسدودًا. نطلب منهم أن يبتسموا عبر الهاتف ٨ ساعات متواصلة، وأن يمتصوا غضب الآخرين، ثم ننسى أنهم بشر يحتاجون إلى كلمة شكر، وفرصة نمو، وتقدير حقيقي.

كم من مؤسسة خسرت سمعتها بسبب إهمالها لموظفي مركز اتصالاتها، وكم من مؤسسة كسبت ولاء عملائها للأبد بسبب موظف مركز اتصالات قال الجملة الصحيحة في اللحظة الصحيحة وأرست الطمأنينة في نفس العميل.

في النهاية.. عندما تتصل بمؤسسة وتجد صوتًا هادئًا، محترفًا، يحل مشكلتك في دقائق، تذكر أن خلف هذا الصوت موظف مجهول، اختار أن يكون حاضرًا لأجلك، بينما العالم كله نائم.

وأخيرًا.. تحية لكل العاملين في مراكز الاتصالات.. أنتم الواجهة، وأنتم الحل، وأنتم الأكاديمية التي تصنع القادة بصمت.

تشكيل المجلس الاستشاري حق أصيل للمحافظ.. لماذا لم يرَ النور؟



محمد بن عيسى البلوشي *

طالما تطرقنا في سالف المقالات إلى أهمية إرساء سردية اقتصادية تنهض على تبني مشروع وطني يقوم على اقتصاد المحافظات وتفعيل أدواته وتنشيط برامجه؛ كونه من ركائز رؤيتنا الوطنية وتسهم في إفساح آفاق الأعمال في المحافظات، واستثمار المزايا النسبية والتنافسية؛ مما يفضي إلى بناء فرص واعدة للمؤسسات، ومواطن شغل حقيقية للباحثين عن عمل.

وربما ساقني حوار وثيق مع شهبندر التجار إلى طرح تساؤل جوهري: أين موقع المحافظ في إحياء الحراك الاقتصادي داخل نطاق محافظته، في ظل لهفة المجتمع المحلي وتطلعاته لتعزيز الحراك الاستثماري والتجاري؟ وأين أثره في تتبع أعمال فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان في المحافظة بما يخدم عجلة الاقتصاد المحلي؟ وهل هناك سقف للمتابعة والتنسيق يُتاح للمحافظ بلوغه للتأكد من اضطلاع الغرفة بوضع استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم للمحافظة؟!

الثابت يقينًا أن المرسوم السلطاني رقم (٥٦ / ٢٠٢٢) قد قطع جهيزة بقول خطيب، وأتى بالجواب الشافي في المادة (٢٥) من نظام غرفة تجارة وصناعة عمان؛ إذ نص البند (١١) صراحة على: "تشكيل المجالس الاستشارية واللجان القطاعية بالتنسيق مع المحافظ في جميع المحافظات، وتحديد اختصاصاتها، ونظام عمل كل منها، على أن يرأس المجلس الاستشاري في محافظة مسقط رئيس المجلس، ورئيس مجلس إدارة الفرع في المحافظات الأخرى". وهنا يتجدد الاستفهام الملح: هل رأت تلك (المجالس الاستشارية) النور في ربوع محافظاتنا؟

على الصعيد العملي، ما فتئت هذه المجالس في حيز الغيب ولم يطرق سمعنا لها صدى؛ والعجب أن هذه المادة قد عاصرت تعاقب مجالس إدارة لغرفة تجارة وصناعة عمان منذ صدور المرسوم المذكور، دون أن ينهض طرف (سواء مجالس إدارات الغرفة بالمحافظات أو مكاتب المحافظين) لدعوة الآخر وتفعيل هذه المادة الحيوية؛ فلماذا؟!

لئن سألتني، لأجبتُ بأن الأوان قد أزف لإماطة اللثام عن المجالس الاستشارية الاقتصادية في شتى المحافظات، واستدعاء كبار التجار، وأرباب الأموال، وأصحاب الشركات الكبرى والمتوسطة بمختلف القطاعات الاقتصادية، لتلتئم مجالسهم بحضور ومشاركة استراتيجية لافتة من المحافظ؛ وهي غاية مرجوة لتفعيل ملف اقتصاد المحافظة وفق ما ارتآه مجدد نهضة عمان.

والفرصة اليوم سانحة ومتجددة، ونحن نخطو نحو عتبات مرحلة واعدة تتمثل في انتخابات غرفة تجارة وصناعة عُمان على امتداد الوطن؛ وإني لأعقد كبير الأمل، ومعي القطاع الاقتصادي، على هذه المحطة الفارقة، متطلعين أن تضطلع مكاتب المحافظين بأدوار أرجح وأوسع لتفعيل المجلس الاستشاري التزامًا بصحيح المادة الواردة في المرسوم السلطاني.

ختامًا.. أرى أن يجتمع المحافظ مع رئيس كل فرع لغرفة تجارة وصناعة عُمان لاختيار أعضاء للمجلس الاستشاري المشار إليه في نظام الغرفة يمثلون القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ولايات المحافظة على أن يجتمعوا لاختيار رئيس لهم إذا ما أردنا تفعيل هكذا مجلس، ونترك رئيس الفرع وأعضاءه يتفرغون لإدارة جهاز الغرفة وعدم الخلط بين الجهازين، على أن يتم تعيين أمين السر من الجهاز التنفيذي للغرفة.

* إعلامي وباحث اقتصادي



1 أهلًا بك في العائلة
ريتّا دار



2 سلطنة عُمان لا تُستفز
عباس المسكري



3 بيت الأحلام
سلطان بن ناصر القاسمي



4 الشيخ سلطان القاسمي.. رجلٌ أنصف عُمان وتاريخ يتحدث بلسان الوفاء!
حمد الحضرمي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

هل باتت غزة منسية؟!

عندما أعلنوا عن وقف إطلاق النار في غزة، قالوا إن الاتفاق سيتم تنفيذه وفقًا لمراحل تتضمن إدخال مواد الإغاثة وخروج المصابين للعلاج، ودخول الطعام والشراب وانسحاب قوات الاحتلال من القطاع، وبعد مرور أكثر من عام على هذا الاتفاق تزداد الأوضاع الإنسانية في غزة سوءاً.

لم تدخل المواد الطبية والإغاثية بالكميات المطلوبة أو المتفق عليها، ولا يزال الاحتلال يتوسع ويسيطر على مزيد من الأراضي الفلسطينية، كما أنه يواصل القصف ويقتل الفلسطينيين يوميًا، وبات سكان القطاع على مشارف مجاعة جديدة بسبب تقليص المساعدات ليجد نصف مليون فلسطيني أنفسهم دون برنامج غذائي يكفلهم.

كل هذه المآسي أضيفت لها الأوجاع الناجمة عن تقلبات الطقس والأمطار؛ فخيام عشرات الآلاف من الفلسطينيين مهترئة ولا تصمد في وجه الرياح أو الأمطار، ليخرج المشهد من غزة بالأمس واليوم محزنًا بعدما استيقظ الأطفال النساء على كميات كبيرة من المياه تغمر خيامهم، ووجد مئات الآلاف أنفسهم بدون مكان ينامون فيه أو ملابس تسترهم.

إنَّ غزة تُعاني منذ سنين، وتزداد معاناتها يومًا بعد يوم، وكأنها صارت بقعة جغرافية منسية لا يحرّك العالم ساكنًا لإنقاذها وإنقاذ من يعيشون على أرضها، ويبقى السؤال: هل عجزت دول العالم ومنظماته وقوانينه عن إغاثة هؤلاء البشر، أم أنَّ الإرادة الدولية لا تزال مرهونة بالسياسات الصهيونية المتحكمة في القرارات الأممية؟!

الرؤية
الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها



أسئلة المتطفلين

نمير بن سالم آل سعيد

في عمر مُبكر، يقال لصغار السن إن عليهم الالتحاق بالمدرسة، وبعدها مواصلة دراستهم في الكلية أو الجامعة والتخرج فيها، وهذا أمر جيد ومطلوب، فالتعليم ضرورة لمواجهة الحياة وتحدياتها بفكر متعلم، لا جاهل.

وحين تنتهي هذه المرحلة، تبدأ أسئلة المتطفلين: هل توظفتَ؟! ومتى تتزوج وتنجب أبناء؟! وهل لديك بيت ملك؟! ولماذا لا تشتري سيارة جديدة فاخرة؟!

وكأنَّ الوظيفة في متناول من يريدها، ويكفي أن تضغط على زر أخضر حتى تفتح أبواب الوظيفة على مصراعيها، وكأن الزواج ميسر لكل راغب فيه، ويكفي أن يقرر الشخص الزواج فيحصل على شريكة حياته المناسبة، دون مهر أو تكاليف زواج أو التزامات، وكأن الحصول على بيت وشراء سيارة جديدة فاخرة أمر يسير، ولا يحتاج إلى مال كثير، بينما نشهد غلاء أسعار البيوت والسيارات.

ولماذا لا يجيب أصحاب هذه الأسئلة المتطفلون، على أنفسهم قبل أن ينطقوا بها، بأنَّ لكل إنسان ظروفه واختياراته الحياتية التي قد تختلف عن الآخرين؟ فليست كل الأسئلة التي تخطر على أذهاننا نسألها، فبعضها أسئلة محرجة، أو تتدخل فيما لا يعنيها.

وفي ظل هذه الأسئلة المثارة وتوقعاتها الاجتماعية، وغيرها من الأسئلة المتطفلة، يتم دفع المرء للسير في مسار معين، ومن يتخلف عنه أو يخرج منه فكأنه متراجع، ولم يحقق المتوقع منه اجتماعيًا.

وهناك من يمضي في هذا الطريق ويبذل الجهد لتلبية التوقعات خشية أن ينظر إليه على أنه فاشل إذا لم يصل إلى ما هو منتظر منه.

وهكذا قد يرى المرء نفسه بعد سنوات أمام حياة تبدو ظاهريا ناجحة في أعين الناس، لكنه لا يجد ذاته فيها، فما فائدة الإنسان إذا ربح العالم وخسر نفسه؟! فالشاب الذي يقبل بأي وظيفة حتى وإن لم تناسب مؤهلاته وطموحه، فقط لكي يقال بأنه موظف. والفتاة التي توافق على الزواج من أي شخص يتقدم إليها، لأجل أن يقال بأنها متزوجة. والشاب الذي يتزوج دون قناعة واستعداد لتحمل مسؤولية زوجة وعائلة، فقط ليتلاءم مع النسق العام. والذي يشتري بيتًا أو سيارة تفوق إمكانياته المادية، فيوقع نفسه في ديون لا مخرج منها، لمجرد أن يثبت أنه بلغ المستوى المطلوب.

والبعض يجد نفسه محملًا بالقلق وشيء من الضغط النفسي وربما الحزن لشعوره بأنه تأخر عن المسار، جراء ما يواجه من أسئلة متطفلة تطالبه بأشياء لا يعرف كيف يحصل عليها.

وله نقول: لا بأس عليك، خفف عن نفسك، "لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها".

وهكذا ليس من الصواب أن يحاصر المرء في هذا المآل، لأنه لم يبلغ المواصفات والمقاييس المطلوبة للنجاح اجتماعيًا.

ولماذا لا يتخلى متطفلو المجتمع عن تطفلهم ويلغوا جميع أسئلتهم المتطفلة، ويكتفوا بسؤال واحد يختصر جميع الأسئلة: هل أنت سعيد في حياتك؟

فالسعيد هو الذي تراه مبتسما راضيا يأخذ هذه الحياة المؤقتة العابرة ببساطة وهدوء كيفما جاءت، بزوجة وحياة أسرية ووظيفة وبيت وسيارة فاخرة، أو دون ذلك أو بعضها. وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. والكل ناجح، ما دام لا يمد يده إلى الآخرين، مكتفيا بما لديه، حتى ولو كان قليلا، متطلعا إلى يوم مشرق جميل ينتعش بأجوائه ببهجة وتفاؤل؛ فليس من الضروري أن يتشابه المسار حتى تكون الحياة جديرة بأن تعاش. المهم أن يكون المرء راضياً بحياته، محبا لنفسه متصالحًا مع ذاته. وهذا هو النجاح الحقيقي.

ولكل إنسان الحق في أن يعيش مساره وفق قناعاته وإمكاناته، وليس حسب توقعات الآخرين، ما دام مدركًا لحدوده، لا يؤذي أحدًا.

المجالس البلدية وصناعة التنمية.. من إدارة الخدمات إلى صناعة الفرص



د. محمد بن خلفان العاصمي

تجربة المجالس البلدية تمضي وفق ما خطط لها منذ قيامها العام ٢٠١١ وإجراء أول انتخابات بلدية في ٢٠١٢، هذه التجربة وما صاحبها من تحول إداري، مرَّت بتحول مهم بعد صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٠/١٢٦؛ ليؤسس مرحلة جديدة من مراحل التنمية الوطنية؛ إذ لقيت هذه التجربة الوطنية رعاية من القيادة الحكيمة لما تمثله من أهمية كبرى في إدارة شؤون الدولة ومؤسساتها الخدمية والاجتماعية والاقتصادية، لقد نقلت التجربة مفهوم الإدارة إلى اللامركزية حتى تصل التنمية إلى جميع أطراف البلاد.

وينبغي النظر إلى المجالس البلدية ومنظومة إدارة المحافظات على أنها ممكنٍ للتنمية وحاجة ضرورية لها، وليست شكلًا مسايرًا للأنظمة الإدارية في الدول، ومن هذا المنطلق يجب أن تتطور التجربة وأن تتوسع الاختصاصات شيئًا فشيئًا، وبما يتناسب مع مقتضيات المرحلة التخطيطية التي تسير على أساسها، وهذا أمر في غاية الأهمية؛ حيث إن هذا النظام اللامركزي له دور كبير في تقريب صناع القرار من احتياجات المجتمع المحلي، ونافذة هامة تساهم في وضع الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه المواطن.

وبالنظر للمرحلة السابقة والاختصاصات الممنوحة للمجالس البلدية وجب أن نتحدث عن تغيير محوري يتمثل في دور أكبر على مستوى المتابعة، فلم يعد الدور التقليدي المتمثل في اقتراح وتحديد الأولويات للخدمات والمشاريع كافيًا، خاصة مع انقضاء ما يزيد عن خمسة عشر عامًا من إنشاء المجالس البلدية، وحتى تتمكن المحافظات من التحول في دورها من تقديم الخدمات إلى صناعة الفرص، وهذا يحتاج إلى مزيد من الاختصاصات والصلاحيات لاستثمار المزايا النسبية والموارد الطبيعية والبيئية والبشرية لكل محافظة، وتحويل المحافظات إلى محركات للتنمية الاقتصادية والاستثماريّة.

وفي كل الأحوال فإن هذه المنظومة سوف تخضع للتقييم الكامل بحسب التوجيهات السامية لمولانا جلالة السلطان المعظم- حفظه الله- والذي أمر بإجراء مراجعة شاملة، وهذا مؤشر على أن هذه المنظومة يُراد لها النمو والتطور والتمكين. والسؤال الذي يجب أن يستحضره الجميع هو ماذا نريد من ممكنات وصلاحيات لهذه المجالس وللمحافظات حتى تقوم بدورها على أكمل وجه؟ وهذا التساؤل يفتح العديد من الملفات التي يجب دراستها بعناية للوصول إلى توجه وطني يخدم المصلحة الوطنية ويحقق تطلعات المواطن.

وهناك معالجات يجب تنفيذها للوصول إلى الغاية المرجوة من المجالس البلدية والمحافظات، على سبيل المثال الرقابة على تنفيذ المشروعات، بحيث يمنح المجلس صلاحية متابعة نسب الإنجاز، ومدى الالتزام بالجداول الزمنية، وجودة التنفيذ، وأسباب التأخير، وهذا أمر سوف يساهم في ضبط تنفيذ المشاريع وضمان جودة التنفيذ وسرعته، كما إن الرقابة على أداء الخدمات الحكومية كأحد الجوانب التي يجب تطويرها في اختصاصات المجلس البلدي؛ حيث إن تمكين المجلس من تقييم مستوى الخدمات المقدمة في المحافظة، وطلب الإيضاحات من المسؤولين المختصين بشأن أوجه القصور، يعزز من دور المجلس ويعطي تغذية راجعة تساهم في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، ويجعل المجلس أكثر قربًا من المجتمع.

ويجب أن يمكن عضو المجلس البلدي في متابعة أداء الجهات الخدمية، والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة التي تمكنه من أداء دوره، دون الدخول في خصوصيات الجهات المتعاقدة مع المحافظات، أو الشركات الاستثمارية، كما يجب أن تكون هناك آلية لمتابعة التوصيات والمقترحات التي تقدم من المجلس البلدي، وأن توضع إجراءات محددة بشأن الرد على هذه المقترحات والتوصيات وما تم الأخذ به وما لم يتم، والأسباب والمبررات لذلك.

ومن المهم أن تَبني المجالس البلدية شراكات فاعلة مع القطاع الخاص، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تمتلك المجالس خططاً واضحة بشأن الاستثمار والاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات، وأن تكون هناك خطة موازية لهذا على مستوى الاستفادة من الموارد البشرية والكفاءات الوطنية التي تتوفر في كل محافظة، وهذه قضية مهمة جدا، ولا يجب تجاهل هذا الأمر لما يمثله من قيمة مضافة تساهم في تجويد العمل في المحافظة، وتمنحها ميزة الاستفادة من خبرات وطنية تم تأهيلها وتطويرها بشكل علمي وفني، هذا بالإضافة إلى تعزيز التكامل بينها وبين المحافظات والجهات الحكومية.

وأخيرًا.. على المجالس البلدية لكي تحقق الغايات والأهداف المرجوة أن تنتقل من قياس المشاريع المنفذة إلى قياس الأثر التنموي في المحافظة، وهذا مهم جدًا حيث إن الأثر هو ما يعني المواطن بالدرجة الأولى، وهو المرجع الحقيقي لقياس مدى نجاح البرامج التنموية، هذا الأثر يتمثل في عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي وفرتها المحافظة، وحجم التوظيف الذي تم، وكذلك عدد الاستثمارات التي حققتها المحافظة وحجم المشاريع التي تمت، مع الأخذ في الاعتبار الاستدامة التنموية لهذه المشاريع والاستثمارات، وهناك أمر مهم كذلك يجب أن يكون حاضرا حتى يحدث التطور المتوقع والتلقائي للمحافظات وهو الإبقاء على حالة التنافس الإيجابي بين المحافظات، والرغبة في التميز عن طريق ما تقدمه كل محافظة من قيمة مضافة ترفد الاقتصاد الوطني وتساهم في حل التحديات التي تواجه الحكومة بشكل عام.

جلالة السلطان يُسطّر صفحات مشرقة في عواصم صنع القرار العالمي



د. محمد بن عوض المشيخي *

من روائع القيادات الناجحة قدرتها على خلق علاقات مؤثرة ومتوازنة على مستوى العالم من حولنا؛ وبالفعل نجحت سلطنة عُمان في بناء نموذج أخلاقي وسياسي صلب يُنمِّي الوعي الوطني في الداخل ويفرض الاحترام في الخارج، وذلك النموذج العُماني الفريد عبارة عن قصة نجاح مبهرة للجميع لكونه يملك مفاتيح الحل والعقد ويقدم الوصفات التي تعالج كل الأزمات.

ودائمًا مسقط هي مرفأ السلام، ومن يسبق في الكشف عن الحلول المقنعة لكل الذين يطلبون العون ويبحثون عن فك المعضلات؛ فخلف كل ذلك مواصفات نادرة الوجود ربان ماهر وقائد شجاع يشار له بالبنان في إقليم أدمته الحروب والفتن والخلافات التي لا تنتهي.

فالكاريزما والتأثير العابر للحدود اللذين يمكن ربطهما مباشرة وبدون تردد بواحد من الزعامات العربية القوية التي أبهرت العالم بإمكانياتها الدبلوماسية وعزيمتها وثقتها وقدرتها على إقامة شراكات سياسية واقتصادية وثقافية ناجحة بكل المقاييس، أين ما حل وارتحل هذا القائد؛ إنه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه. وهذه السطور العابرة قد لا تُعطي هذا الزعيم الكبير حقه؛ فهو يجوب العالم من الشرق إلى الغرب من أجل وطن عظيم اسمه (عُمان) ليبقى هذا البلد شامخًا كما كان عبر القرون. ويُمِد جسور الصداقة والمحبة مع شعوب العالم، وينبي أواصر التواصل والتفاهمات الراسخة التي تضيف المزيد من القوة الناعمة للسلطنة ومكانتها الدولية وموقعها الاستراتيجي، وذلك من خلال محورين أساسيين هما؛ أولا: يُعبِّر عن الحاضر المجيد والذي نعيشه جميعًا كشعب في كنف النهضة الهيثمية المتجددة التي يقودها سلطان المجد بحكمة واقتدار. وبالفعل نفخر ونفاخر به جميعًا؛ فنجاح الدبلوماسية العُمانية وثبات مواقفها على الدوام والتي ترى العالم من خلال نظرة متزنة وثاقبة تعبر عن الاحترام المتبادل وترسيخ قيم التسامح ومد جسور التعاون بين شعوب في هذا الكوكب بدون تمييز تعكس وتعبر عن قيمة مضافة ورصيد كبير لهذا الشعب الأصيل. والعالم من أقصاه إلى أقصاه يتسابق لمد أياديه للقيادة العُمانية؛ التي تأتيها الدعوات تباعًا لزيارات الدولة من مختلف قارات العالم والتي تعتبر أعلى مستوى في البروتوكولات الرسمية بين الدول والمعبرة عن الرغبة الصادقة لكسب السلطنة وقيادتها الحكيمة والعمل على ترسيخ العلاقات الثنائية بين تلك الدول وبلدنا العزيز على امتداد هذا الكوكب، من بكين في أقصى الشرق إلى لندن في أقصى الغرب.

وخلال أقل من ١٩ شهرًا زار جلالته- يحفظه الله- ٤ دول كبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن؛ فكانت البداية بروسيا العام الماضي، ثم فرنسا في زيارة رسمية هذا العام، وبعد ذلك المملكة المتحدة، التي قال ملكها تشارلز الثالث ما تسحقه عُمان من شرف خلال استقباله جلالة السلطان في واندسور؛ إذ استشهد بحديث نبوي شريف في وصف أخلاق وطيبة أهل عُمان. ومسك الختام لهذه الزيارات كانت الصين كزيارة دولة قبل نحو أسبوع؛ فضلًا عن عدة دول أفريقية وأوربية وآسيوية. وهذا الزخم الكبير والحراك العُماني غير المسبوق يعطي رسالة واضحة للجميع بأن صفحات مشرقة ومطرزة بالذهب الخالص قد كتبتها القيادة العُمانية مع عواصم العالم ذات الثقل الاستراتيجي في صنع القرارات التي تتحكم بمستقبل العالم؛ وهي تحمل في طياتها ملفات الوطنية دائما حاضرة في هذه الزيارات السامية. وكانت ملفات الاقتصاد والسياسة والأمن مهيمنة على جدول أعمال هذه الزيارات؛ لأهميتها للمجتمع العُماني؛ فتلك العلاقات الاستراتيجية التي أطلقتها القيادة العُمانية لها ما بعدها من المكاسب التجارية والثقافية والسياسية.

ثانيًا: عُمان وعبر تاريخها الطويل باعتبارها أقدم كيان سياسي في الجزيرة العربية، كانت لها علاقات ثقافية وتجارية مع شعوب العالم؛ إذ جاب العُمانيون العالم عبر البحار والمحيطات حاملين معهم رسالة السلام والمحبة وكذلك يحملون في سفنهم البضائع التي يصدرونها إلى موانئ العالم شرقا وغربا منذ قرون طويلة. وكانت علاقة عُمان بالصين- على سبيل المثال- تعود إلى أكثر من ١٢٠٠ سنة عندما وصلت الأفواج الأولى من التجار العُمانيين عبر السفن الشراعية إلى ميناء كانتون.

والسؤال المطروح الآن: لماذا الصين تشكل أهمية كبرى لعُمان؟ لقد تابعنا الاستقبال الحافل الذي تخلله توقيع اتفاقيات مليارية، وعقدت مباحثات بين المسؤولين في البلدين بحضور الزعيمين العُماني والصيني. ولا شك أن أهم ما نحتاجه من الصين في هذه المرحلة توطين الصناعات الأساسية العُمانية ونقل التكنولوجيا الصينية إلى المناطق الصناعية العُمانية في إطار تعاون إستراتيجي مدروس وليس فقط استيراد البضائع الصينية الموجودة أصلا في عُمان وغيرها من الأسواق العالمية.

يبدو لي أن الصين هي المستقبل بما تحمله هذه الكلمة من معنى؛ فقد وجه لي سؤال الأسبوع الماضي حول مغزى زيارة جلالة السلطان هيثم إلى بكين؛ فقلتُ بدون تفكير إنها بالفعل زيارة للمستقبل؛ فقد زرت الصين ٣ مرات وشاهدت بنفسي التقدم الكبير الذي يتشكل في الجامعات والمصانع في هذه الدولة وإمكانيتها الكبيرة، والكل يتوقع بأن هذه القوة الآسيوية المتعاظمة سوف تتربع على قمة الاقتصاد العالمي وتزيح الولايات المتحدة الأمريكية من مركزها الريادي، باعتبارها الاقتصاد الأول في العالم؛ ويتحول "اليوان" كبديل للدولار؛ فالديون الأمريكية التي وصلت أكثر من ٤١ تريليون دولار قد تطيح بهذه الإمبراطورية التي ظلت تحتل المركز الأول منذ عقود؛ وربما ينهار الاقتصاد وتصل أمريكا إلى الإفلاس؛ وذلك خلال السنوات القليلة المقبلة؛ فلكل إمبراطورية فترة زمنية معينة، يتبعها السقوط إلى الهاوية؛ وذلك حسب نظرية المفكر العربي والمؤسس لعلم الاجتماع "ابن خلدون".

وفي الختام.. إن أهم ما نحتاجه اليوم هو توجيه الاستثمارات الصينية نحو مشاريع الذكاء الصناعي وأشباه المواصلات وصناعة السيارات على أرض عُمان؛ بينما تحتاج الصين في المقابل من السلطنة إلى الموقع الاستراتيجي للسلطنة؛ حيث الموانئ العُمانية المطلة على البحر العربي والمحيط الهندي؛ كما أن الصين تستورد أكثر من ٩٠ بالمائة من إجمالي صادرات النفط العُماني.

* أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

بتوجيهات سامية.. ندوة علمية تسلط الضوء على المكانة السامقة للصرح الأكاديمي

السيد ذي يزن يرعى حفل جامعة السلطان قابوس بمرور 40 عامًا على افتتاحها.. غدًا



مسقط- العُمانية

تحتفل جامعةُ السُّلطان قابوس غدًا الاثنين بذكرى مـرور أربعين عامًـا على افتتاحها، تحت رعاية صاحبِ السُّموّ السَّيِّد ذي يزن بـن هيثم آل سـعيد نائبِ رئيـس الوزراء للشـؤون الاقتصاديـة بالقاعـة الكبرى في المركز الثقافي بالجامعة.

وتقـام احتفالية هـذا العام تحت شـعار «أثـرٌ ممتـد»، مسـتحضرةً أربعـة عقود مـن العطـاء الوطني والعلمـي والفكري، ومسيرة رائدة أسـهمت خلالها الجامعة في بناء الإنسـان، وإنتاج المعرفة، واسـتشراف المستقبل عبر منظومة متكاملة جعلت من الإنسان محورًا للتعليم، ومن المعرفة ركيزةً للبحث والابتكار. ويعكس مفهوم «صناعة الإنسان» أحد أبرز أدوار الجامعة ورسالتها الوطنية؛ إذ أسهمت على مدى أربعين عامًا في إعداد أجيال من الكفاءات العُمانية التي رفدت مختلف قطاعـات العمل والتنمية، وحملت ما اكتسبته من علم وخبرة لخدمة الوطن. وفي جانب «إنتاج المعرفة»، تجاوزت جهود الجامعة حدود الأبحاث والدراسات النظريـة إلى بنـاء شراكات ومشروعـات بحثية أسـهمت في تحويل المعرفة العلمية إلى تطبيقات ومبادرات ذات أثر مُسـتدام، بما يعزّز مكانـة الجامعة كشريك فاعل في مسيرة التنمية الشاملة.

«أثر مُمتد» تستحضر 4 عقود من العطاء الوطني والعلمي والفكري

ويمتد أثر الجامعة إلى «صناعة المسـتقبل» عبر رؤية استشرافية تتجاوز بناء الحاضر إلى التطلـع لما بعده، مـن خلال مراكز التميز، والبحـوث المسـتقبلية، وبرامـج الابتكار، والشراكات العلمية التي تفتح آفاقًا جديدة داخـل سـلطنة عُمان وخارجها. ويصاحب الاحتفـال إقامـة ندوة علميـة بتوجيهاتٍ سـاميةٍ من لـدن حضرةِ صاحـبِ الجلالةِ السُّـلطان هيثم بن طارق المُعظَّم- حفظهُ اللهُ ورعاهُ- يومي ١٠ و١١ نوفمبر الجاري. وتسـتعرض الندوة مسيرة أربعة عقود من الريـادة والأثـر، مركـزةً على دور جامعة السُّـلطان قابـوس في التنميـة الاقتصادية والاجتماعيـة، انطلاقًـا مـن مكانتها كأول جامعـة وطنية في سـلطنة عُمان، ودورها المحوري في بناء الكفاءات الوطنية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وخدمة المجتمع وترسيخ الهُويّة الوطنيّة.

وتُشـكّل هذه الذكـرى محطّةً لاسـتذكار مـسيرة حافلـة بالإنجـازات، واسـتشراف مرحلة جديدة من العمل والعطاء لترسـيخ دور الجامعـة الريـادي في خدمة سـلطنة عُمان.

قراءة شاملة لحصيلة 5 أعوام من «عُمان 2040».. الثلاثاء



مسقط- العُمانية

تعرض وحدةُ متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠» يـوم الثلاثاء المقبل في تقريـر الربع الأول لرؤية «عُمان ٢٠٤٠» قـراءةً شـاملة لحصيلة الأعوام الخمسـة الأولى من عمر الرؤيـة، بالإضافة إلى أبرز التّحديثات والجهود في عام ٢٠٢٦، متضمنا أبرز التحوّلات والمشروعـات والنّتائج المُتحقّقة، ومسـتوى التّقـدم في المُـؤشّرات المُسـتهدفة واستشراف متطلّبات المرحلة المقبلة.

ويـأتي التقريـر امتـدادًا لسلسـلة التّقارير الدّوريـة التـي واكبـت تنفيـذ الرؤية منذ انطلاقهـا. فقد ركز التقريـر الأول الصادر في ٢٠٢١ على التعريف بمكوّنات الرؤية والبرامج الوطنيّـة وبنـاء منظومة المتابعـة، وتابعت التقاريـر اللاحقة تنفيذ البرامـج والمُبادرات ومُسـتوى التّقدم في المـؤشرات ورصد الأداء الفـعلي للمـؤشرات مقارنة بالمُسـتهدفات، وأسـهمت هذه التقاريـر في تحديد مجالات التّقـدم والجوانـب التي لا تـزال بحاجة إلى تطوير، كما مكنت المجتمع من متابعة مسيرة تنفيذ الرّؤية.

«مبنى اقتصادية الدقم» يحصد شهادة «LEED» الذهبية في كفاءة الطاقة والاستدامة البيئية

مسقط- الرؤية

حصـل المبنـى الرئـيسي للمنطقـة الاقتصادية الخاصة بالدقم على شهادة الريـادة في الطاقة والتصميـم البيئي «LEED» بالمسـتوى الذهبـي مـن المجلـس الأمريكي للأبنيـة الخضراء في فئة تشغيل وصيانة المباني، ليكون أول مبنى في المنطقة يحقـق هذا الاعتماد الدولي، في خطوة تعكس التزام المنطقة بتطبيق معايير الاسـتدامة ورفع كفاءة إدارة مرافقها وتشغيلها، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وجـاء حصـول المبنى على المسـتوى الذهبـي بعـد اسـتكمال متطلبـات الاعتماد وتوثيق معايير الاستدامة، من خلال تكامل الجهـود الفنية والإدارية والتعـاون بين فريق المشروع ومختلف الأطراف المعنية.

وقال المهندس أحمـد بن علي عكعاك الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: «يمثـل حصول المبنى الرئيسي على شـهادة الريادة في الطاقة والتصميـم البيئي بالمسـتوى الذهبي ترجمةً لتوجهات المنطقة نحو ترسـيخ الاسـتدامة في إدارة مرافقهـا، وتطبيق أفضل الممارسـات لتعزيز كفاءة الأداء وترشـيد اسـتخدام الموارد وتوفير بيئة عمل صحية ومسـتدامة». وأضاف أن تحقيق هذا المسـتوى يعكـس كفاءة فريـق المشروع وقدرتـه على تجـاوز المسـتهدفات المحـددة، مـن خلال التخطيـط الفعّال والمتابعة المسـتمرة وتكامـل الـخبرات، مؤكـدًا مواصلـة الاسـتفادة من هذه التجربة في تعزيز ممارسات الاستدامة والتحسين المستمر في المشروعات المستقبلية بالمنطقة.



م. أحمد بن علي عكعاك

مـن جهته، قـال المهنـدس عاصم بن جمعـة العامـري مديـر المشروع، إنَّ شـهادة الريادة في الطاقـة والتصميم البيئي «LEED»، التي طوّرها المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء «USGBC»، تُعـد مـن أبرز أنظمـة تقييـم المباني المسـتدامة عالميًا؛ إذ تشـمل معاييرها كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وجودة البيئـة الداخلية، وترشـيد اسـتخدام الموارد، والحد من الأثر البيئي للمباني، مشيرًا إلى أن تطبيق هذه المعايير يسهم في تحسـين الأداء التشـغيلي وخفـض التكاليـف على المـدى الطويـل، إلى جانب تعزيز صحة مسـتخدمي المباني وراحتهم.

ويكتسب الاعتماد أهميته من ارتباطه بمرحلـة تشـغيل المبنـى وصيانته، بما يعكس تطبيـق متطلبات الاسـتدامة في الممارسـات اليوميـة لإدارة المرافق، ورفع مستوى كفاءتها، والمحافظة على جـودة البيئة الداخليـة وتحقيق أعلى مستويات الاستدامة.

ويترجـم هـذا الإنجاز جهـود المنطقة الاقتصاديـة الخاصـة بالدقـم لتعزيز كفـاءة مرافقهـا وتطوير بيئـة أعمال داعمـة للاسـتثمار، تجمـع بين النمو الاقتصـادي والاسـتخدام المسـؤول للمـوارد، وتدعم توجهاتهـا نحو تبنّي معايير التنمية المستدامة.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلـن **مشاريع ظـلال المدينـة الشـامله للتجارة (تاجـر فـرد)** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم **(1213378)** أنهـا بصـدد تعديـل شـكلها القانـوني مـن **(تاجـر فـرد)** إلى **(شـركة محـدودة المسـؤولية)** وفقـا للـمادة (30) مـن المرسـوم السـلطاني رقـم (2019/18) لقانـون الـشركات التجاريـة.

وعـلى كل مـن لـه اعـتراض عـلى ذلـك عليـه أن يتقـدم بأسـباب اعتراضـه لإدارة التجارة والصناعـة وتروي‍ـج الاسـتثمار بمحافظـة جنـوب الشرقيـة خـلال مـدة شـهر مـن تاريـخ نـشر هـذا الإعـلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلـن **مشـاريع المعمـري المشرقـة** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم **(1422788)** أنهـا بصـدد تعديـل شـكلها القانـوني مـن **(تاجـر فـرد)** إلى شركـة **(الشـخص الواحـد)** وفقـا للـمادة رقـم (31) مـن قانـون الـشركات التجاريـة رقـم 2019/18 وتعديلاتـه.

وكل مـن لـه اعـتراض عـلى ذلـك عليـه أن يتقـدم بأسـباب اعتراضـه لأمانـة السـجل التجـاري بـوزارة التجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار خـلال 30 يومـا مـن تاريـخ نـشر هـذا الإعـلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

اسـتناداً لأحـكام المـادة 13 مكـرر 2 مـن قانـون الـشركات 74/4 وتعديلاتـه، تعلـن **شركـة بـاب الغـربي للتجـارة** والمقيـدة بأمانـة السـجل التجـاري تحـت رقـم **1090917** أنهـا بصـدد تعديـل شـكلها القانـوني مـن شركـة **تاجـر فـرد إلى شركـة الشـخص الواحـد.**

وكل مـن لـه اعـتراض عـلى ذلـك عليـه أن يتقـدم بأسـباب اعتراضـه لأمانـة السـجل التجـاري بـوزارة التجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار خـلال شـهر مـن تاريـخ نـشر هـذا الإعـلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلـن **شركـة الحلـول الذكيـة للتطويـر التقنـي** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم **(1576919)** أنهـا بصـدد تعديـل شـكلها القانـوني مـن **(تاجـر فـرد)** إلى شركـة **(الشـخص الواحـد)** وفقـا للـمادة رقـم (31) مـن قانـون الـشركات التجاريـة رقـم 2019/18 وتعديلاتـه.

وكل مـن لـه اعـتراض عـلى ذلـك عليـه أن يتقـدم بأسـباب اعتراضـه لأمانـة السـجل التجـاري بـوزارة التجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار خـلال 30 يومـا مـن تاريـخ نـشر هـذا الإعـلان.

إعلان اندماج

تعلـن شركـة **اضـواء الـشرق الدوليـة (ش.ش.و)** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم: **(1678185)** وشركـة **ضـوء الـشرق التجاريـة (ش.ش.و)** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم: **(1672310)** وشركـة **ضـوء الـشرق المتحـدة (ش.ش.و)** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم: **(1672305)** وشركـة **اضـواء الـشرق (ش.ش.و)** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم: **(1673081)** وشركـة **اضـواء الـشرق الجديـدة للاعـمال (ش.ش.و)** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم: **(1680814)** وشركـة **اضـواء الـشرق الحديثـة للاسـتثمار (ش.ش.و)** والمقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم: **(1680804)** أنهـن بصـدد الحـل والاندمـاج عـن طريـق الضـم إلى **شركـة ضـوء الـشرق العالميـة (ش.ش.و)** المقيـدة بالسـجل التجـاري رقـم: **(1659481)**، بالمديريـة العامـة للتجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار بمحافظـة ظفـار وذلـك بموجـب اقـرار الـشركاء المؤرخ فـي تاريـخ **2026/11/8** والاتفـاق الجـاري بـين الـشركات.

وكل مـن لديـه اعـتراض عـلى هـذا الاندمـاج عليـه أن يتقـدم باعتراضـه مشـفوعا بالمسـتندات المؤيـدة لذلـك عـلى العنـوان التـالي:

ص.ب: 2303 الرمـز البريـدي: 211 رقـم الهاتـف: 91910455

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٧٧٦٩

في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات،

حراسة المسافرين، الإمداد بالماء، النقل الجوي، النقل لأغراض الإسعاف، خدمات الانتقال، تخزين القوارب، السمسرة في الشحن، السمسرة في النقل، خدمات قيادة السيارات، خدمات قطر المركبات المعطلة، تأجير السيارات، النقل بالسيارات، النقل بالحافلات، النقل بمراكب التنزه، تأجير القوارب، تكسير الجليد، الجر أو النقل، إنقاذ السفن، النقل بالصنادل، النقل بعربات الجر أو الدفع، النقل بالسكك الحديدية، تأجير الخيول، تسليم الطرود، العتالة التحميل والتنزيل، تغليف السلع، السمسرة في السفن، تنظيم رحلات بحرية، خدمات النقل لارتياد الأماكن السياحية، تفريغ الحمولة، تسليم البضائع، خزن البضائع، توزيع الماء، توزيع الكهرباء، تشغيل الهويسات، مواقف السيارات، التخزين، تأجير المستودعات، النقل بواسطة العبارات، النقل النهري، الشحن بالسفن، عقود النقل البحري، تأجير الكراجات، النقل بواسطة خطوط الأنابيب، تأجير أماكن وقوف السيارات، تأجير حجيرات الأطعمة المجمدة، تأجير المركبات، تأجير الحافلات، استئجار الشاحنات، نقل الأثاث، النقل، النقل بواسطة القوارب، ترتيب الرحلات السياحية، نقل ركاب، إرشاد السفن، قطر أو جر، إعادة تعويم السفن، حجز مقاعد السفر، الإنقاذ، النقل بسيارات الأجرة، النقل بالترام، دفع أجرة الشحن في ميناء الوصول، النقل البحري، النقل بالعربات المصفحة، نقل المسافرين، نقل وتخزين النفايات، خدمات النقل نقل الرسائل أو البضائع، معلومات التخزين، معلومات النقل، تأجير غرف الفوس، تأجير بدلات الغوص، تأجير حاويات التخزين، تأجير مناصب على سطوح المركبات، عمليات الإنقاذ النقل، الحجز للنقل، الحجز للسفر، الإنقاذ تحت الماء، تغليف البضائع، تسليم الرسائل، تسليم الصحف، تسليم البضائع بالطلب البريدي، توزيع الطاقة، تأجير سيارات السباق، تأجير كراسي المقعدين، تحميل السفن وتفريغها، التخزين المادي للبيانات أو المستندات المحفوظة إلكترونيا، إطلاق الأقمار الصناعية للآخرين، تسليم الزهور، ختم البريد، معلومات مرورية، تأجير المجمدات، خدمات التعبئة، النقل اللوجيستي، تأجير الطائرات، نقل البواريج، تأجير حافلات، تأجير محركات الطائرات، نقل النفائس تحت الحراسة، تأجير أنظمة الملاحة، توفير تعليمات السياقة لغايات السفر، خدمات تغليف الهدايا، تأجير الجرارات، جمع السلع القابلة لإعادة التدوير، تأجير أقبية كهربائية للنبيذ، التعبئة النقدية للصرافات الآلية، خدمات الاستخدام المشترك للسيارات، تجديد آلات البيع، تخزين الأمتعة، ترتيب خدمات نقل الركاب للآخرين عبر تطبيق عبر الانترنت، تجريب الطائرات بدون طيار المدنية، ترتيب تأشيرات السفر ووثائق السفر للأشخاص المسافرين إلى الخارج، خدمات السيارات.

باســـــــم: حلول التوريد
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ر.ب: ٤٢٥ ص.ب: ٤، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٤/١٢

فقدان سند ملكية أرض

فقدت المواطنة/

شمسة بنت سليمان بن ناصر الأغبرية

سند ملكية أرضها السكنية رقم: 3
الكائنة في ولاية بركاء
بالمربع: صومحان الشمالية 01
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

فيروز بن ربيع بن فيروز العلوي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 471
الكائنة في الموالح / السيب
بالمربع: المرحلة الرابعة
والبالغ مساحتها: 600 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

يعقوب بن علي بن سالم الوهيبي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 272-0203
الكائنة في ولاية العامرات
بالمربع: م/1
والبالغ مساحتها: 79.0 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

راشد بن خليفه بن سالم الصالحي

سند ملكية أرضه السكنية
رقم: 216/01/006/40/3
الكائنة في ولاية السويق ، بالمربع: البداية
والبالغ مساحتها: 258 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

يحيى بن حميد بن سعيد الراشدي

سند ملكية أرضه السكنية
الكائنة في ولاية المضيبي
بالمربع: المعمورة
والبالغ مساحتها: 681 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٩٧٢

في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات،

دعاية وإعلان، إتاحة سوق إلكترونية لمشتري السلع والخدمات وبائعيها، خدمات نسخ الصور، تأجير الآلات والمعدات المكتبية، عرض سلع على وسائل الإعلام لغايات البيع بالتجزئة، ترويج المبيعات للآخرين، تسويق، تأجير معدات المكتب في منشآت العمل المشترك.

باســـــــم: شركة حفصة بانو عابد للابداعات والابتكار
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: القرم، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٨/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤١٩٢

في الفئة ٣٠ من أجل السلع / الخدمات:

زعفران توابل، (شاي الزعفران وبخاخ الزعفران للوجبات ومشروب الزعفران)، توابل (بخاخ التوابل ومشروب التوابل وشاي التوابل شراب النعناع وشراب الزعفران)، مخللات مصنعة من الخضار المقطعة والبهارات (بخاخ زيت الزيتون وفطر طازج ومجفف وبيض سمك (الكافيار).

باســـــــم: شمس الخليج للصناعة والأعمال
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ر.ب: ١٣٠ ص.ب: ١٤٦١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعـــلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٣٧١٠

في الفئة (٢٥) من أجل السلع / الخدمات:

أحذية ذات ساق طويلة، أحذية نصفية، أحذية ذات أربطة، ملابس، قطع حديدية للأحذية، مشدات للنساء، ملابس جاهزة، ملابس لراكبي الدراجات، مشدات لجذع الجسم ملابس داخلية، أحذية للرياضة البدنية، ملابس مضادة للماء، قمصان للرياضة، أحذية للشاطئ، سراويل داخلية، أحذية، أحذية للرياضة، جوارب طويلة، جوارب طويلة ماصة للعرق، ياقات ملابس، قبعات ضيقة، سترات، حمالات للجوارب، أربطة للجوارب، قبعات، أحذية لكرة القدم، معاطف.

باســـــــم: النجم المختار للتجارة الرياضية
الجنسيـــــة: عمانية
العنـــــوان: ر.ب: ١٠٠، ص.ب: ١٤١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/١٠/١١

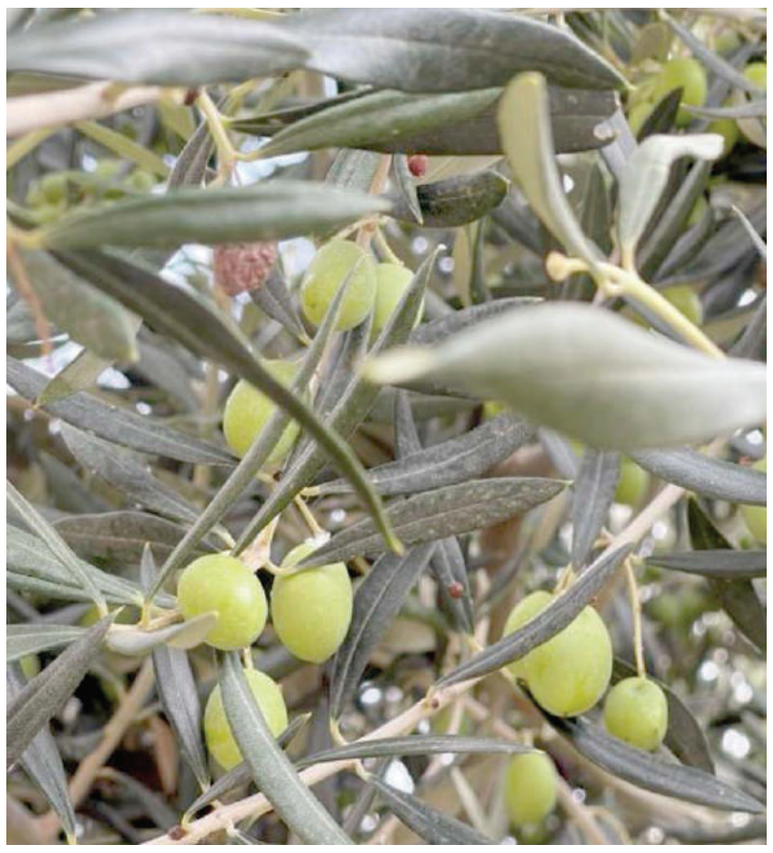
آمال التوسع في زراعة «الشجرة المباركة» تصطدم بالتحديات

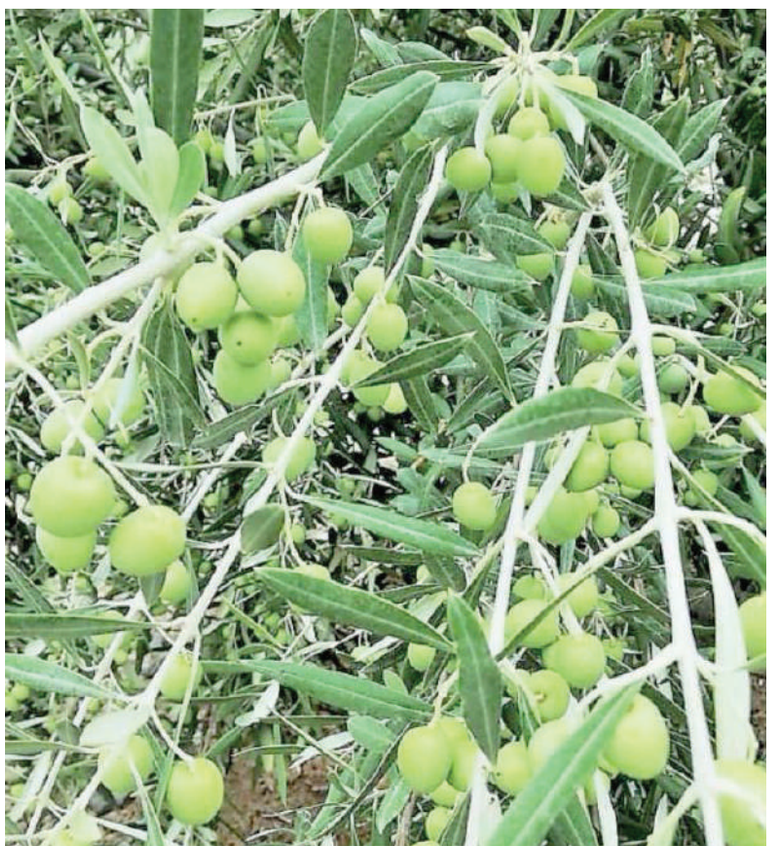
مواطنون لـ«الرؤية»: شح المياه يعوق التوسع في زراعة الزيتون.. والشراكة الحكومية ضرورية لاستصلاح الأراضي

الرمحية: تنفيذ مشروع للتوسع في زراعة الزيتون بالمحافظات

الزكواني: المزارعون بحاجة إلى الدعم لتوسيع مساحات زراعة الزيتون

الصقري: أشجار الزيتون تحتاج إلى مصادر مياه مستدامة





أكد عدد من المواطنين أن زراعة أشجار الزيتون في ولاية الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية تعد فرصة واعدة لتنويع مصادر دخل المزارعين، وتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، لافتين إلى أن الظروف المناخية في المناطق الجبلية المرتفعة توفر مقومات ملائمة لنمو أشجار الزيتون، بما يفتح المجال أمام التوسع في زراعة أصناف متعددة والاستفادة من منتجاتها، لا سيما زيت الزيتون.

الرؤية- سارة العبرية

وأوضحوا -في تصريحات لـ"الرؤية"- أن التوسع في زراعة هذا المحصول يواجه تحديات عدة، أبرزها شح الموارد المائية وارتفاع تكاليف استصلاح الأراضي الجبلية وتجهيزها للزراعة، بجانب الحاجة إلى توفير الشتلات المناسبة والدعم الفني والإرشادي، مشددين على أهمية تكامل الجهود الحكومية والمجتمعية، وتوفير المقومات اللازمة لتطوير زراعة الزيتون، بما يسهم في تحويل التجارب الفردية إلى مشروعات إنتاجية مستدامة، وتعزيز القيمة الاقتصادية للقطاع الزراعي في الولاية.

وفي هذا السياق، يعمل صندوق التنمية الزراعية والسمكية على تنفيذ مشروع إدخال ونشر زراعة أصناف الزيتون في المحافظات ذات الميزة النسبية، من بينها محافظة الداخلية، مع استهداف أصناف متعددة لتقييم مدى ملاءمتها للظروف المناخية والزراعية في سلطنة عُمان.

وقالت رقية بنت مسعود الرمحية، رئيسة قسم تمويل ومتابعة المشاريع بصندوق التنمية الزراعية والسمكية، إن المشروع يستهدف إدخال ونشر مجموعة من أصناف الزيتون، تشمل "كوراتينا" و"كورونـاكي" و"بيكوال" و"شملالي" و"دولسي" و"مراقي" و"صوراني"، مع مراعاة مدى ملاءمتها للظروف المناخية والزراعية في سلطنة عُمان، مضيفة أن اختيار الأصناف يركز على تلك المناسبة للمناطق الجبلية المرتفعة، مثل الجبل الأخضر وجبل شمس وقرية وكان، إضافة إلى تقييم أصناف منخفضة الاحتياجات من البرودة لتناسب المناطق الأقل ارتفاعًا، مثل منطقة النجد بمحافظة ظفار.

وأوضحت أن تقييم الأصناف يشمل دراسة معدلات النمو والإنتاجية وجودة الثمار، بهدف تحديد الأنواع الأكثر ملاءمة للبيئات المحلية، والاستناد إلى النتائج في اتخاذ قرارات التوسع في زراعتها مستقبلًا.

وأشارت الرمحية إلى أن المشروع شهد تقدمًا في تنفيذ أنشطته، من خلال اختيار المستفيدين ومواقع الزراعة وتوفير الشتلات وتوزيعها على المزارعين في المحافظات المستهدفة؛ حيث جرى توزيع ٣ آلاف شتلة، وزراعة بعض أصناف الزيتون في البنك الوراثي بدائرة البحوث الزراعية بصحار، لمتابعة نموها وتقييم أدائها.

وبيّنت أن عمليات التوزيع شملت محافظة الداخلية ومحافظة الظاهرة وجنوب الباطنة، إضافة إلى مواقع بحثية ومشاتل خاصة، بما يتيح متابعة أداء الأصناف في بيئات زراعية مختلفة، وتحديد مدى قدرتها على التكيف مع الظروف المحلية.

ولفتت إلى أن المشروع يتضمن خططًا لزيادة عدد المستفيدين والمساحات المزروعة في المحافظات ذات الميزة النسبية، إلى جانب توفير الشتلات المحسّنة ومدخلات الإنتاج وأنظمة الري الحديثة، وتأهيل المزارعين والأخصائيين والفنيين، وتطوير عمليات ما قبل الحصاد وما بعده، وتعزيز تسويق منتجات الزيتون وزيته.

وأكدت أن الجهود تستهدف زيادة الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ورفع جودة المنتج العُماني وتعزيز قيمته الاقتصادية، بما يدعم استدامة زراعة الزيتون ويشجع المزارعين على التوسع في هذا المحصول.

وفيما يتعلق بجودة الإنتاج، أوضحت الرمحية أن المشروع يعمل على فحص عينات الزيتون من المحافظات المستهدفة، وتقييم أداء معاصر الزيتون الحالية، وتحديد المواصفات القياسية للزيت المستخرج، تمهيدًا لوضع هوية تسويقية وعلامة تجارية لزيت الزيتون العُماني.

وأضافت أن تحديد الفروقات النهائية بين الأصناف من حيث إنتاجية الأشجار ونسبة استخلاص الزيت وجودة الثمار يتطلب استكمال التقييمات الحقلية وتحليل العينات، بما يوفر قاعدة علمية لتحديد الأصناف الأنسب للتوسع الزراعي.

من جانبه، قال أحمد بن ناصر الزكواني من قرية الشيف بولاية الجبل الأخضر، إن الظروف المناخية وطبيعة التربة في المناطق المرتفعة تمثلان عاملين مهمين في تجربة زراعة الزيتون، مشيرًا إلى أن عددًا من الأصناف، من بينها "كورونـاكي" و"بيكوال" و"أربكينا"، أظهرت نتائج مشجعة في الزراعة.

وأوضح أن أصناف الزيتون تختلف في استخداماتها؛ فمنها ما يُزرع لإنتاج الزيت، ومنها ما يناسب الاستهلاك المباشر والتخليل؛ الأمر الذي يستدعي اختيار الأصناف وفقًا للأهداف الإنتاجية للمزارعين والظروف الزراعية لكل موقع، مشيرا إلى أن تجربته في زراعة الزيتون والرمان ارتبطت بحديقة المنزل، واستكمالًا لتجربة زراعية توارثتها الأسرة عن الآباء، وأنه عمل على استصلاح مزرعته في قرية رأس الصيرة وتهيئتها لزراعة الأشجار، في تجربة أسهمت في استغلال الأرض وزيادة الإنتاج الزراعي.



أحمد بن ناصر الزكواني



سرحان بن سليمان الصقري

وأضاف أن استصلاح الأراضي وتجهيزها للزراعة يتطلبان وقتًا وجهدًا وتكاليف مرتفعة، وأيضًا توفير التربة المناسبة والمعدات والمستلزمات الزراعية، لافتًا إلى أن التكاليف التي تحملها في بداية التجربة تجاوزت ١٧ ألف ريال عُماني، وفق قوله.

وأكد أن توفير الدعم للمزارعين، وتيسير حصولهم على مستلزمات الإنتاج، من شأنهما المساعدة على توسيع التجارب الزراعية وتحسين فرص نجاحها، خاصة في ظل التحديات التي تواجه استصلاح الأراضي الجبلية.

بدوره، يرى المواطن سرحان بن سليمان الصقري أن زراعة الزيتون في ولاية الجبل الأخضر تُشكل موردًا لإيجاد مصدر دخل إضافي للمزارعين، مشيرًا إلى أن أشجار الزيتون يمكن أن تسهم في تنويع النشاط الزراعي وتعزيز الاستفادة الاقتصادية من الأراضي القابلة للزراعة.

وأوضح أن التوسع في زراعة الزيتون يرتبط بملاءمة المناخ والتربة، ويتطلب كذلك توفير مساحات زراعية مناسبة ومصادر مياه مستدامة، مبينًا أن محدودية المياه تمثل أحد أبرز العوائق أمام استصلاح الأراضي وزيادة المساحات المزروعة.

وأضاف أن طبيعة التضاريس الحجرية في الجبل الأخضر ترفع تكاليف تجهيز الأراضي واستصلاحها، ما يستدعي دراسة حلول عملية تتيح للمزارعين الاستفادة من الأراضي المتاحة دون تحمل أعباء مالية تفوق إمكاناتهم.

كما دعا إلى تعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والأهالي لتطوير مشروعات زراعة الزيتون، مع الاستفادة من السدود بوصفها أحد مصادر المياه المهمة في المناطق الجبلية، وفقًا للإمكانات المتاحة والدراسات الفنية اللازمة.

واقترح الصقري أن تقوم الحكومة باستصلاح أراض زراعية وتجهيزها بالبنية الأساسية اللازمة، ثم إتاحتها للأهالي بنظام الانتفاع الجماعي، بما يساعد على توزيع التكاليف وتوسيع قاعدة المستفيدين، بدلًا من اقتصار التجارب على المبادرات الفردية، مؤكدا أن نجاح هذا التوجه يتطلب تبني مشروعات متكاملة تشمل الأراضي والمياه والشتلات والإرشاد الزراعي والتسويق، وأن توفير هذه المقومات من شأنه دعم التوسع في زراعة الزيتون وتعزيز فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجيًا.

وتكشف تجارب المزارعين والجهود البحثية عن فرص يمكن البناء عليها لتطوير زراعة الزيتون في الجبل الأخضر، إلا أن تحويل هذه الفرص إلى نشاط اقتصادي واسع يتطلب معالجة التحديات المرتبطة بالمياه وتكاليف استصلاح الأراضي، إضافة إلى تحديد الأصناف الأكثر ملاءمة للظروف المحلية.

كما تبرز أهمية مواصلة التجارب الحقلية وتقييم الإنتاجية وجودة الزيت، وتوفير الشتلات المعتمدة، وتطوير أساليب الري والإدارة الزراعية، بما يضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة واستدامة الإنتاج.

ومن شأن التكامل بين البرامج الحكومية ومبادرات المزارعين أن يسهم في بناء قاعدة إنتاجية لزراعة الزيتون في المناطق المناسبة، وفتح آفاق إضافية لتسويق الزيت والثمار، بما يدعم تنويع مصادر الدخل الزراعي ويعزز القيمة الاقتصادية للمحاصيل المحلية.

بهدف ضمان التوظيف الحقيقي واستدامة فرص العمل

«العمل» تحذر من «التوظيف الصوري».. وتؤكد: نراقب مؤشرات التوظيف وتطبيق «حماية الأجور»

توظيف عامل بديل في حال خروج العامل من المنشأة لمدة 40 يوما

85% نسبة التزام المؤسسات بلوائح ونظم وزارة العمل

تقديم حوافز للمؤسسات الملتزمة بنسب التعمين

مسقط- الرؤية

أكد عمار بن سالم السعدي، مدير عام العمل بوزارة العمل، أن الوزارة تستهدف الانتقال من التوظيف الصوري إلى التوظيف الحقيقي، بحيث يرتبط شغل الوظيفة بوجود العامل فعليًا في المنشأة وممارسته مهامه والاستفادة من قدراته ومؤهلاته، بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التعمين.

وأوضح أن الوزارة وضعت ضوابط لمعالجة حالات خروج العامل من المنشأة، إذ يتعين على المنشأة، في حال خروج العامل لمدة ٤٠ يومًا، توظيف بديل له وفقًا للضوابط المعتمدة، وفي حال عدم الالتزام قد تتعرض لإجراءات تنظيمية تصل إلى الحظر، مبينا أن الضوابط تتضمن فرض غرامة قدرها ٥٠٠ ريال عُماني في حال التوظيف الصوري، وأن هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز استدامة فرص العمل، وضمان وفاء المنشآت بالتزاماتها تجاه تشغيل القوى العاملة الوطنية، والحد من الممارسات التي لا تحقق الأثر الفعلي المستهدف من سياسات التعمين.

وأشار السعدي إلى أن المؤشرات المتاحة لدى الوزارة تشير إلى التزام ما بين ٨٠ و٨٥ بالمائة من الشركات والمنشآت بلوائح ونظم وزارة العمل، مؤكدًا استمرار متابعة مستويات الامتثال وتعزيز الوعي بالمتطلبات التنظيمية وآليات تطبيقها، بما يساعد المنشآت على توفيق أوضاعها ويدعم استقرار أنشطتها الاقتصادية.

وأشار السعدي إلى أن تطوير منظومة سوق العمل وتعزيز تشغيل القوى العاملة الوطنية يمثلان محورًا رئيسًا في سياسات الوزارة، موضحًا أن المرحلة الحالية تتطلب مواصلة تطوير التشريعات واللوائح المنظمة لعلاقات العمل، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية وأولويات التشغيل الوطني، ويعزز استقرار القوى العاملة ومؤسسات القطاع الخاص.

وبيّن أن المتغيرات المتسارعة في سوق العمل تستدعي مراجعة السياسات والإجراءات التنظيمية بصورة مستمرة، بما يرفع كفاءة استخدام الموارد البشرية، ويعزز قدرة المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات النمو والتوسع. وأضاف أن تنظيم السوق منظومة متكاملة تشمل تطوير التشريعات، ورفع كفاءة القوى العاملة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز استدامة فرص التشغيل.

وقال إن الوزارة تعمل على إدارة سوق العمل من خلال تنظيم العلاقة بين أطراف الإنتاج، وتحديد الحقوق والالتزامات، وتعزيز امتثال المنشآت للسياسات الوطنية، إلى جانب دعم المؤسسات الاقتصادية وتمكينها من أداء دورها التنموي، مبينا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تكامل الجهود بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وتحديد الاحتياجات الفعلية للمنشآت، وربط برامج التدريب والتأهيل بالفرص الوظيفية المتاحة.

وأضاف أن القطاع الخاص يمثل شريكًا استراتيجيًا في منظومة التشغيل، باعتباره أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي ومصدرًا مهمًا للفرص الوظيفية الجديدة، لافتا إلى أن الوزارة تعمل على تعزيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص، ومواءمة سياسات التشغيل مع احتياجاتها، وتوفير الكفاءات الوطنية المؤهلة، وتطوير البرامج التي ترفع إنتاجية العاملين وتعزز استقرارهم الوظيفي.

وبيّن أن الوزارة تشجع المنشآت على الالتزام بنسب التعمين من خلال حوافز وتخفيضات في رسوم التراخيص للمنشآت المستوفية للنسب المطلوبة، إلى جانب اشتراطات تنظيمية ترتبط بتصنيف المنشآت وفقًا لمستوى التزامها بتشغيل القوى العاملة الوطنية.

وأوضح السعدي أن التصنيف يشمل فئات ترتبط بطبيعة المهن ومستوياتها؛ إذ تضم الفئة الأولى المهن الإشرافية، والثانية المهن التخصصية، ومنها المهن الهندسية، فيما تشمل الفئة الثالثة المهن الحرفية وغيرها، مشيرا إلى أن متطلبات التعمين تختلف باختلاف الفئة وطبيعة النشاط الاقتصادي، وأن الفئة الأولى تتطلب تحقيق نسبة تعمين تبلغ ٦٠ بالمائة.

وأكد السعدي أن الوزارة تولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمامًا خاصًا، نظرًا لدورها في تنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل وتعزيز ريادة الأعمال، لافتا إلى أن تطوير السياسات التنظيمية يراعي متطلبات هذه المؤسسات، ويوازن بين الالتزام بسياسات التشغيل الوطنية واستدامة الأنشطة الاقتصادية.

وأوضح أن تعزيز الوعي بأحكام اللوائح والقرارات وآليات تطبيقها يمثل جانبًا مهما من جهود الوزارة، إذ يساعد أصحاب الأعمال على فهم المتطلبات التنظيمية وتوفيق أوضاعهم، ويرفع مستوى الامتثال ويحد من الممارسات غير النظامية، بما يعزز الثقة في بيئة الأعمال.

وأشار السعدي إلى أن متابعة مؤشرات سوق العمل وتحليل البيانات المتعلقة بالتوظيف والتراخيص والامتثال، ورصد أداء المنشآت ومدى استجابتها للمتطلبات التنظيمية، تمثل أدوات مهمة لقياس أثر القرارات واللوائح بعد تطبيقها، مؤكدا حرص الوزارة على الاستماع إلى مرئيات أصحاب الأعمال والعاملين والاستفادة منها في تحديد الجوانب التي تتطلب تطويرًا أو معالجة.

وفي ملف التشغيل، قال إن الوزارة تعمل على تطوير برامج التوظيف والتدريب والتأهيل وربطها بالاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية، بما يعزز فرص الباحثين عن عمل في الحصول على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم ومهاراتهم، ويدعم قدرة المؤسسات على استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة.

وأضاف أن التدريب المقرون بالتشغيل يمثل أحد المسارات المهمة لرفع جاهزية الباحثين عن عمل، من خلال إكسابهم المهارات والخبرات العملية التي تتطلبها الوظائف، وتعزيز فرص انتقالهم من التدريب إلى الاستقرار الوظيفي. وأكد أهمية توجيه هذه البرامج نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

وأوضح أن مواءمة مخرجات التدريب مع متطلبات الوظائف تسهم في تقليص الفجوة بين المهارات المتاحة واحتياجات المنشآت، وتعزز كفاءة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتوفر كوادر وطنية قادرة على مواكبة متطلبات العمل والتطورات التقنية والمهنية.

وفيما يتعلق بحقوق العاملين وأصحاب الأعمال، أشار إلى أن العلاقة العمالية تقوم على التزامات متبادلة، وأن وضوح الحقوق والواجبات يمثل ركيزة لاستقرار بيئة العمل، مضيفا أن الوزارة تعمل على تعزيز الالتزام بالتشريعات المنظمة لعلاقات العمل، ومتابعة الشكاوى والملاحظات العمالية والتعامل معها وفق الأطر القانونية والإجرائية المعتمدة.



عمار بن سالم السعدي

تعزيزًا لجسور التواصل والحوار البنّاء مع الشركاء الإعلاميين

في اللقاء الإعلامي السنوي.. بنك مسقط يُسلّط الضوء على جهود تعزيز الثقافة المالية بالمجتمع



مسقط- الرؤية

نظّم بنك مسقط -المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان- اللقاء الإعلامي السنوي بمشاركة نخبة من ممثلي وسائل الإعلام في السلطنة، وذلك في إطار حرص البنك المستمر على تعزيز جسور التواصل والحوار البنّاء مع شركائه الإعلاميين وتوطيد أواصر التعاون معهم، انطلاقًا من إيمانه بالدور المحوري الذي يضطلع به الإعلام في تسليط الضوء على مسيرة البنك وإنجازاته ومبادراته التنموية.

ويعكس اللقاء أهمية الشراكة الممتدة بين الجانبين، التي شكّلت على مدى أكثر من أربعة عقود ركيزة أساسية في مسيرة بنك مسقط الحافلة بالإنجازات والتطورات المتلاحقة، ومواكبة التحولات التي شهدتها مختلف القطاعات في سلطنة عُمان.

وتضمّن اللقاء تقديم محاضرة نقاشية متخصصة بعنوان «نحو ثقافة مالية مستدامة»، قدّمها يوسف المفرجي مدرب في الثقافة المالية؛ إذ سلّطت الحلقة الضوء على عدد من المحاور المهمة أبرزها أهمية الثقافة المالية كركيزة أساسية لاتخاذ قرارات مالية واعية ومسؤولة، وأهمية الاستعداد المبكر لمرحلة التقاعد من خلال التخطيط المالي السليم، إلى جانب أهمية الادخار كسلوك مالي إيجابي يعزز الاستقرار المالي للأفراد والأسر، وصولًا إلى كيفية بدء المشوار الاستثماري بثقة ووعي.

وبهذه المناسبة، ألقت شيخة بنت يوسف الفارسي نائب الرئيس التنفيذي للعمليات ببنك مسقط، كلمة افتتاحية رحّبت من خلالها بالإعلاميين والصحفيين، معربةً عن خالص شكرها وتقديرها لهم على دعمهم وتعاونهم المستمر، ومؤكدةً حرص بنك مسقط على تعزيز شراكته مع الإعلام المحلي، باعتباره شريكًا أساسيًا في نشر المعرفة والثقافة المالية والإسهام في بناء جيل واعٍ ماليًا. كما أشارت إلى أهمية هذا اللقاء السنوي في توطيد أواصر التعاون، وتبادل الآراء والأفكار، واستعراض أبرز محطات الشراكة والإنجازات المشتركة.

من جانبهم، أعرب عدد من الصحفيين والإعلاميين ممثلي مختلف المؤسسات الإعلامية في السلطنة عن تقديرهم لحرص بنك مسقط على تنظيم هذه اللقاءات السنوية، التي تمثل منصة مهمة لتعزيز التواصل وتبادل الآراء، وتسهم في إبراز جهود البنك ودوره المجتمعي في نشر الوعي المالي وترسيخ مفاهيم الثقافة المالية السليمة، حيث أشاد خلفان بن سيف الطوقي، كاتب ومحلل اقتصادي، بهذه المبادرة قائلًا: «نقدّر حرص بنك مسقط على تنظيم مثل هذه اللقاءات التي تتيح لنا فرصة الاطلاع على مواضيع تهم شريحة واسعة من الجمهور، وفي مقدمتها الثقافة المالية والادخار والتخطيط للتقاعد، هذه اللقاءات تسهم في إثراء محتوانا الإعلامي وتمكننا من نقل رسائل توعوية دقيقة وموثوقة للناس".

وأشارت فايزة بنت سويلم الكلباني، من جريدة الرؤية، إلى أن هذه اللقاءات تمثل فرصة مهمة لتعزيز الشراكة بين المؤسسات الإعلامية وبنك مسقط وترسيخ جسور التواصل والتعاون بما يخدم الأهداف المشتركة. وقالت: «إن الحوار المباشر مع المختصين في البنك يتيح لنا الاطلاع على أبرز المستجدات وفهم القضايا المالية والمصرفية بصورة أعمق، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة المحتوى الإعلامي ودقته، ونتطلع إلى مواصلة هذه الشراكة البناءة وتوسيع آفاق التعاون خلال المرحلة المقبلة لتعزيز تكامل الأدوار بين القطاع المصرفي والإعلام".

وانطلاقًا من إيمانه بأهمية الشراكة مع القطاع الإعلامي ودوره في تعزيز الوعي المجتمعي، يحرص بنك مسقط على بناء علاقات مستدامة مع مختلف المؤسسات الإعلامية، من خلال تنظيم لقاءات دورية تتيح تبادل الآراء ومناقشة أبرز المستجدات في القطاع المصرفي. وتأتي هذه اللقاءات ضمن استراتيجية البنك الهادفة إلى إبقاء الإعلاميين على اطلاع دائم بمبادرات البنك، وفي مقدمتها مبادرة «ماليات» الشاملة للثقافة المالية، التي تضم منصة إلكترونية لتقديم دورات مجانية في الثقافة المالية، و»أكاديمية ماليات» الموجهة لطلبة المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والتي استفاد منها حتى اليوم أكثر من ١٧٠ ألف طالب وطالبة، إلى جانب برامج موجهة لفئات مجتمعية أخرى كالمقبلين على الزواج، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية.

«مجلس التعاون الخليجي» يحتفي بالشاعرين العُمانيين سماء عيسى وطارش قطن

المنامة- العُمانية

شاركت سلطنة عُمان في الاجتماع الثلاثين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الثقافة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد في العاصمة البحرينية المنامة، لبحث عدد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز مسيرة العمل الثقافي الخليجي المشترك وتطوير مجالات التعاون بين دول المجلس. وترأس وفد سلطنة عُمان معالي السيد سعود بن هلال البوسعيدي وزير الثقافة والرياضة والشباب.

وفي إطار الاجتماع، كرّمت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية نخبةً من المبدعين الخليجيين، تقديرًا لعطائهم وإسهاماتهم في إثراء الحركة الثقافية والأدبية والفنية بدول المجلس، من بينهم الشاعران العُمانيان سماء عيسى وطارش قطن، في تكريم يعكس الاعتزاز بالمنجز الإبداعي الخليجي وتقدير رموزه. وشمل التكريم الشاعر والناقد السينمائي عيسى بن حمد الطائي «سماء عيسى» تقديرًا لمسيرته الأدبية وإسهاماته



الريادية في تأسيس القصيدة العُمانية الحديثة؛ إذ امتدت تجربته الإبداعية منذ سبعينيات القرن الماضي، وأثرى خلالها المكتبة العربية بأكثر من ٢٠ ديوانًا شعريًا، إلى جانب نتاجه المتنوع في السرد والنقد والمسرح، ما رسّخ حضوره بوصفه أحد الأسماء البارزة في المشهد الثقافي والأدبي العُماني والعربي.

ويعد سماء عيسى شاعرًا وناقدًا سينمائيًا عُمانيًا، بدأت مسيرته الشعرية في سبعينيات القرن الماضي، وما زالت متواصلة فيها، ونشرت قصيدته الأولى «إلى من انتظرن طويلًا» في مجلة «الثقافة الجديدة» اليمنية عام ١٩٧٤. وإلى جانب الشعر، يكتب عيسى النصوص السردية والمقالات النقدية والمسرحيات، وقد أصدر أكثر من عشرين ديوانًا شعريًا من بينها ديوان «مستيقظًا يا حديقة» الصادر عام ٢٠١٨. كما شمل التكريم الشاعر أحمد مسلم سعيد قطن «طارش قطن» تقديرًا لمسيرته الإبداعية الرائدة وإسهاماته في إثراء الشعر الغنائي والوطني العُماني؛ إذ يُعدّ من أبرز رواده، ولُقّب بـ»سفير الكلمة العُمانية» لما تميّزت به نصوصه من قوة المفردة وصدق العاطفة، وأسهم منذ انطلاق مسيرته الفنية عام ١٩٩٥ في تطوير الأغنية العُمانية وتعزيز حضورها، من خلال تعاونه مع نخبة من الفنانين العُمانيين والعرب. وولد قطن ونشأ في بيئة عُمانية أصيلة، وبدأ كتابة الشعر في سن مبكرة، حيث ظهرت موهبته الأدبية منذ شبابه، كما يعد من رواد الشعر الغنائي والوطني في سلطنة عُمان، وقد أسهمت أعماله في إبراز الهوية العُمانية والتعريف بالشعر العُماني على نطاق أوسع، وشارك في الحياة الثقافية من خلال عضويته في عدد من الجمعيات واللجان الأدبية، ما أتاح له التفاعل مع المشهد الأدبي العُماني والعربي وتطوير تجربته الشعرية. ويتسم شعره بصدق العاطفة وعمقها، وباللغة الجزلة والصور البلاغية، كما يمزج في تجربته بين الشعر النبطي والفصيح، وقد مكّنته قدرته على صياغة نصوص غنائية مؤثرة وسهلة التداول من الوصول إلى جمهور واسع وترسيخ حضوره في الساحة الشعرية العُمانية.

خلفان الطوقي

9% تُدفع مقدمًا لغير العُمانيين



تسعى سلطنة عُمان لتطبيق كل القوانين والتشريعات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، هذا ما جعل تقدم كثير من مراكزها، وبالرغم من أن ذلك يرضي المسؤولين الحكوميين، ويفخروا عند تقدم جهاتهم التي يمثلونها، ولكنه ليس بالضرورة أن يرضي جميع فئات المجتمع ومنها قطاع الأعمال ورجال وصاحبات الأعمال، وفي هذه المقالة أحاول استعراض مثال واقعي سوف يكثر فيه النقاش، وخاصة أثناء تطبيقه أو قبل تطبيقه بشهور.

والمثال هو: نية إقرار الحكومة في تحويل ما نسبته ٩٪ من الراتب الأساسي شهريًا للعامل غير العُماني مباشرة إلى منظومة الحماية الاجتماعية بدءًا من ١٩ يوليو ٢٠٢٧، وهو ما يسمى بـ"نظام الادخار"، والذي كان يطبق في السابق بشكل مختلف، ففي السابق كان رب العمل يحتفظ بما يسمى (بمكافأة الخدمة) بشكل مختلف؛ حيث كان يحق للعامل غير العُماني مكافأة، وتحتسب براتب واحد أساسي عن كل عام يعمله، وفي حال قرر العامل أو صاحب العمل إنهاء أعماله، يتم احتساب عدد أعوام عمله، ويتم صرف مبلغ إجمالي له، وهو ما يسمى بمكافأة نهاية الخدمة.

أما حاليا، فالوضع سوف يتغير، وتكون الآلية مختلفة؛ حيث ستقوم منظومة الحماية الاجتماعية بحفظ هذه المكافأة نيابة عن صاحب العمل والعامل، وسوف تحول شهريا من صاحب العمل إلى صندوق الحماية الاجتماعية.

ولا شك أن هناك تباين في وجهات النظر، فالحكومة ترى أنه تنظيم لسوق العمل، وتطبيق لقوانين منظمة العمل الدولية في حماية حقوق الإنسان والعمالة على حد سوء، وحماية مكافأة العامل، وتفادي الخلافات بين صاحب العمل والعامل، ومساعدة رب العمل في تنظيم حساباته وقوائمه المالية دون تأخير، وتفادي التراكمات المالية المستحقة المفاجأة، وتفادي ضياع حقوق العامل في حال إغلاق أو تعثر أو إفلاس الشركة. أضف إلى ذلك، ومن خلال تطبيق هذا النظام سوف تتمكن الحكومة من مراقبة أنظمة أخرى كنظام حماية الأجور، وغيرها من المؤشرات التي تمكن الحكومة من التخطيط المبكر والأفضل، ومعرفة سلوكيات والظواهر العمالية، وتسهيل معرفة صاحب العمل الملتزم، وترغب في حمايته واستمراره، وصاحب العمل الذي لديه عمالة أجنبية مسرحة بدون أي قيمة مضافة، وتضغط عليه لكشفه وإزالته بعد حين، وأخيرا، نقطة ربما لا تذكرها الجهات الحكومية الرسمية وهي أن هذه التحويلات سوف تذهب لصناديق التقاعد، وسوف تدعم سيولتها المالية من ناحية، وسوف تحافظ على ديمومتها، وتمكنها من الاستفادة منها في الأدوات الاستثمارية المختلفة.

أما من الجانب الآخر، وهو أن العديد من الشركات والمؤسسات التجارية لا يرونها بهذه الطريقة، هم يرون جانبا آخر، وهو إرهاق المؤسسات التجارية بمزيد من القوانين والتشريعات والأعباء المالية، وبالتالي فاتورة المنتجات أو الخدمات التي تؤثر سلبًا في سعر ما ينتج أو يقدم إلى المستهلك النهائي، وأن منظومة الحماية الاجتماعية تأخذها لدعم صناديقها التقاعدية والاستثمارية ليس إلا، ولا تكترث للوضع المالي للشركات التجارية، ولا تهتم بأن الكثير من أصحاب العمل يعانون في الوقت الراهن من السيولة المالية (cash flow) وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن مثل هذه الأنظمة سوف تزيد من الأعباء المالية والإدارية والمحاسبية؛ مما يهدد الكثير من شركات القطاع الخاص بالتعثر والإفلاس والخروج من سوق العمل برمته، وأن هذا النظام يؤثر على الشركات العاملة في عُمان، ويعطي الشركات الموردة من الخارج أفضلية في التنافس؛ حيث إن الشركات التي لا تعمل وفق القوانين العُمانية لا تطبق أو تحمل فوق أكتافها هذه الأعباء، وأن هذه النظام غير صالح للوضع المحلي، وأن هناك بعض القطاعات لديها اتفاقات عرفية لا يمكن أن تُطبّق هذا النظام، وإلا عانى القطاع بشكل شامل، والذي بدوره سوف يؤثر سلبًا على قطاعات أخرى مثل قطاع صيد السمك والزراعة وتربية الثروة الحيوانية، وغيرها من القطاعات التي لديها أعرافها الخاصة. هل الحكومة على حق؟ وترى أن هذا التقنين سوف يخلق بيئة عمالية صحية وشفافة؟ أم أن كل تدخل حكومي يعني أعباءً إضافية تستفيد منها الأسواق المنافسة؟ وهل هذه الخطوة سوف تحقق «اقتصادًا كليًا» أقوى وأفضل، أم أنها ستُفيد منظومة الحماية الاجتماعية وحدها دون غيرها؟

على العموم، ولأن تطبيق نظام الادخار للعمالة غير العُمانية يفصلنا عنه حوالي ٩ أشهر إلا قليلًا، أدعو كل من يهمه الأمر سواء مسؤول أو صاحب عمل إلى النقاش العميق والحوار البناء لأجل بناء اقتصاد متين ومستدام، وعُمان ومصلحتها تظل الهدف الأسمى.

تغطية الاكتتاب بمرتين عند مستويات التسعير الاسترشادية الأولية

«أومينفست» تستكمل إصدار صكوك مضاربة بـ100 مليون ريال

مسقط- الرؤية

أعلنت الشركة العُمانية العالمية للتنمية والاستثمار «أومينفست» نجاح استكمال إصدار شهادات صكوك مضاربة دائمة غير مضمونة وثانوية، بقيمة ١٠٠ مليون ريال عُماني، من خلال طرح خاص. ويعزز الإصدار المرونة المالية لأومينفست، ويدعم قاعدة رأس المال الدائم للمجموعة قبيل الاسترداد المقرر لصكوكها الصادرة في عام ٢٠٢١ وقد جرى الإصدار من خلال شركتها التابعة المملوكة لها بالكامل «Ominvest New Sukuk Issuance SPC" بصفتها المُصدِرة وأمين الصكوك.

وتألف الطرح الخاص من إصدار أساسي بقيمة ٨٠ مليون ريال عُماني، مع خيار لزيادة الإصدار بقيمة ٢٠ مليون ريال عُماني. وبلغت تغطية الاكتتاب، عند مستويات التسعير الاسترشادية الأولية، ضعفي إجمالي حجم الطرح، شاملاً خيار الزيادة. ومارست أومينفست هذا الخيار بالكامل، ليصل إجمالي قيمة الإصدار إلى ١٠٠ مليون ريال عُماني. وتحمل شهادات الصكوك معدل ربح أوليًا يبلغ ٦,٥٠٪ سنويًا حتى أول تاريخ لإعادة تحديد معدل الربح، وتُصرف الأرباح ربع سنويًا في نهاية كل فترة. وسيُقدَّم طلب لإدراج شهادات الصكوك في سوق السندات والصكوك ببورصة مسقط بعد إتمام التخصيص، ومن المتوقع إدراجها في ٨ نوفمبر ٢٠٢٦م.

واستقطب الإصدار أكثر من ٩٠ مستثمرًا، شملوا صناديق تقاعد، وجهات حكومية وشبه حكومية، وبنوكًا، ومديري أصول، وأفرادًا من ذوي الملاءة المالية العالية، بما يعكس الدعم الذي تحظى به أومينفست لدى مختلف شرائح المستثمرين.

ويأتي الإصدار ضمن نهج أومينفست في إدارة التمويل وهيكل رأس المال، بما يدعم استراتيجية المجموعة طويلة الأجل، كما يعزز نجاح طرح أداة رأسمالية دائمة بهذا الحجم في السوق المحلية مكانة أومينفست في سوق رأس المال العُماني وثقة المستثمرين بها.

ووافق تاريخ الإصدار ٤ نوفمبر ٢٠٢٦م، فيما يحل أول موعد لممارسة خيار الاسترداد في ٤ نوفمبر ٢٠٣١م. وتوفر الصكوك لأومينفست رأس مال دائمًا دون تاريخ استحقاق محدد، كما يجوز لأومينفست استرداد الصكوك في أول موعد لممارسة خيار الاسترداد أو في أي ذكرى سنوية لاحقة لذلك الموعد، وفقًا لشروط نشرة الإصدار، ولا يحق لحملة الصكوك المطالبة باستردادها. وفي حال بقاء الصكوك قائمة، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع وفقًا لنشرة الإصدار. وتظل سيولة التداول في السوق الثانوية وأسعار الصكوك خاضعة لظروف السوق. وفي سياق منفصل يتعلق بصكوكها القائمة الصادرة في عام ٢٠٢١م، أصدرت أومينفست إشعارًا غير قابل للإلغاء لاسترداد جميع شهادات صكوك المضاربة الدائمة غير المضمونة والثانوية القائمة، والبالغة قيمتها ٥٢ مليون ريال عُماني، والتي أُصدرت من خلال شركة صكوك الثقة في ١٣ ديسمبر ٢٠٢١م، ومن المقرر استردادها في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٦م، وهو أول موعد لممارسة خيار الاسترداد، بقيمتها الاسمية القائمة مضافًا إليها أي مبالغ مستحقة. وسيُلغى إدراج هذه الشهادات من بورصة مسقط عقب الاسترداد، فيما تتولى شركة مسقط للمقاصة والإيداع إجراءات صرف المبالغ المستحقة لحملة الشهادات. ويتعلق هذا الاسترداد المقرر بالشهادات القائمة، ولا يشكل التزامًا باسترداد الصكوك الجديدة. وتولت شركة أوبار كابيتال وبنك العز الإسلامي إدارة الإصدار بصورة مشتركة، فيما تولى مكتب تراورز آند هاملنز (Trowers & Hamlins) مهام المستشار القانوني. وأصدرت هيئة الرقابة الشرعية ببنك العز الإسلامي الفتوى الشرعية الخاصة بالإصدار. وقال رشاد محمد الزبير، رئيس مجلس إدارة أومينفست: «يعكس هذا الإصدار التزام مجلس الإدارة بهيكل رأسمالي متين يقوم على نهج حصيف. ويمنح رأس المال الدائم المجموعة مرونة عبر مختلف دورات السوق، ويضمن استمرارية قاعدتها الرأسمالية مع استرداد صكوك عام ٢٠٢١م. ونتقدم بالشكر إلى مستثمرينا على دعمهم، وإلى الجهات الرقابية ومؤسسات السوق على توجيهاتها". وأضاف: «نواصل التركيز على الانضباط في تخصيص رأس المال، والشفافية في التواصل.

«عُمران» تُعزز تنافسية السياحة العُمانية في «سوق السفر العالمي»

مسقط- الرؤية

اختتمت الشركة العُمانية للتنمية السياحية «مجموعة عُمران» مشاركتها في معرض سوق السفر العالمي (WTM) بلندن ٢٠٢٦، ضمن جناح سلطنة عُمان الذي نظمته وزارة التراث والسياحة. وركزت المشاركة على إبراز محفظة المجموعة من الوجهات والأصول والتجارب السياحية، وتوسيع التواصل مع الشركاء الدوليين، واستكشاف فرص تعاون تدعم تنافسية القطاع السياحي العُماني.

وشهد المعرض الإعلان عن النسخة الأولى من مؤشرات القوة الاقتصادية والكفاءة والفرص (PEO) التي أصدرها المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) بدعم من مجموعة عُمران بصفتها الشريك الرسمي لبيانات الاستدامة بالتعاون مع المجلس. وتغطي المؤشرات ١٨٤ اقتصادًا، وتقدم منظورًا لقياس القوة الاقتصادية للقطاع السياحي وكفاءته البيئية وفرصه في التوظيف والنمو. ويُبرز هذا التعاون بعدًا معرفيًا لشراكة المجموعة مع المجلس، إلى جانب دورها في تطوير الأصول والوجهات.

وقال المهندس عيّاد بن علي البلوشي، الرئيس التنفيذي لمجموعة عُمران: «نقيس قيمة مشاركاتنا الدولية بما تفتحه من فرص وشراكات ذات أثر ملموس. ومن خلال تكامل أدوار المجموعة وشركاتها التابعة في تطوير الوجهات وإدارة الأصول وربط التجارب السياحية بالأسواق العالمية، نسعى إلى المساهمة في تعظيم القيمة الاقتصادية للقطاع. كما تجسّد شراكتنا مع المجلس العالمي للسفر والسياحة وإطلاق مؤشرات الاستدامة التزامنا بتعزيز تنافسية القطاع السياحي واستدامته عالميًا."

أداء قوي للقطاع المصرفي بدعم من مستويات رأس المال والربحية والسيولة وجودة الأصول

«المركزي»: النظام المالي العُماني متين وقادر على مواجهة الصدمات رغم عدم اليقين العالمي

- 18.8% نسبة كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي.. و195% تغطية السيولة
- تعزيز مستوى المرونة السيبرانية محور رئيس للرقابة والإشراف
- اختبارات التحمُّل تؤكد قدرة المصارف على استيعاب الصدمات المعاكسة
- تأكيد ضرورة استمرار تبني نهج استباقي للحفاظ على الاستقرار المالي
- السياسات المالية الحصيفة نجحت في تعزيز الاستدامة المالية
- تطبيق سياسات احترازية كلية استباقية وتعزيز منظومة رصد المخاطر

مسقط- العُمانية

أكد تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٦ الذي أصدره البنك المركزي العُماني على أن النظام المالي في سلطنة عُمان واصل إظهار متانته وقدرته على مواجهة الصدمات رغم تصاعد حالة عدم اليقين العالمية، مستعرضًا أبرز التطورات الرئيسة في الاستقرار المالي، والمخاطر الناشئة، والسياسات الرامية إلى تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي.

وأشار التقرير إلى أن القطاع المصرفي واصل أداءه القوي وحافظ على قدرته على الصمود، مدعومًا بمستويات قوية من رأس المال والربحية والسيولة، وبجودة عالية للأصول، كما حافظ القطاع المصرفي على نسبة كفاية رأس المال عند ١٨,٨ بالمائة، ونسبة تغطية السيولة عند ١٩٥ بالمائة، فيما بلغت نسبة القروض المتعثرة حوالي ٤,٤ بالمائة، وسجل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ١,٥ بالمائة و١٠,١ بالمائة على التوالي، وتؤكد نتائج اختبارات التحمل على قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات المعاكسة مع المحافظة على مستويات أعلى من المتطلبات الرقابية لكل من رأس المال والسيولة.

كما أبرز التقرير استمرار تحسن البيئة الاقتصادية والمالية الكلية في سلطنة عُمان، مدعومًا بالسياسات المالية الحصيفة، وتحسن المركز الخارجي، وتعزيز الاستدامة المالية. وقد أسهمت هذه التطورات في رفع التصنيفات الائتمانية السيادية لسلطنة عُمان من قبل وكالات التصنيف الدولية، وتعزيز الثقة بصلابة الاقتصاد العُماني وقدرته على مواجهة التحديات.



وفي هذا السياق، واصل مؤشر الاستقرار المالي المركب تسجيل مستويات إيجابية، بما يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية، والأداء القوي للقطاع المصرفي، وانخفاض مستويات المخاطر النظامية، كما أظهرت نتائج استطلاع المخاطر النّظامية استمرار ثقة المشاركين في السوق باستقرار النظام المالي العُماني وقدرته على الصمود، رغم تنامي إدراكهم للمخاطر العالمية والمحلية.

وركز التقرير على استمرار النمو في مختلف مكونات القطاع المالي؛ حيث ارتفعت أصول الصيرفة الإسلامية بنسبة ٩,٩ بالمائة لتشكل ١٩,٦ بالمائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي. وأشار التقرير إلى استمرار الأوضاع الائتمانية عند مستويات مواتية لدعم النشاط الاقتصادي، مع توقع بقاء الطلب على الائتمان الممنوح للشركات والأفراد عند مستويات قوية، واستمرار تطبيق معايير إقراض حصيفة، وفي الوقت ذاته، واصل قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية نموّه؛ إذ ارتفعت أصوله بنسبة ٩,٠ بالمائة، ولكن لايزال حجمه محدود نسبيًّا، وبالتالي، استمرت المخاطر النظامية عند مستويات محدودة على النظام المالي.

وفي ظل التوسع المتسارع في رقمنة الخدمات المالية، أكد التقرير أن تعزيز مستوى المرونة السيبرانية يمثل أحد المحاور الرئيسة للرقابة والإشراف. وفي هذا السياق، يواصل البنك المركزي العُماني تطوير أطره الرقابية وتعزيز جاهزية القطاع المالي لمواجهة المخاطر السيبرانية، بما يسهم في المحافظة على الاستقرار المالي.

وأشار التقرير إلى أن التطورات الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين المرتبطة بسياسات التجارة العالمية، والتهديدات السيبرانية، والمخاطر الخارجية المتزايدة خلال المرحلة المقبلة، تتطلب استمرار تبني نهج استباقي للحفاظ على الاستقرار المالي.

وفي هذا الإطار، يؤكد البنك المركزي العُماني على التزامه بالحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطبيق سياسات احترازية كلية استباقية، وتعزيز منظومة رصد المخاطر، وتطوير إطار تنظيمي ورقابي يستشرف المستقبل، بما يدعم متانة النظام المالي ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

ويقدم التقرير تقييمًا شاملًا لمدى متانة النظام المالي في سلطنة عُمان، ويستعرض أبرز المخاطر التي قد تؤثر في الاستقرار المالي، إلى جانب التطورات الرئيسة في القطاع المالي والسياسات المتخذة للحفاظ على الاستقرار المالي، وأبرز التطورات في الاستقرار المالي، والمخاطر الناشئة، والاستجابات والسياسات الهادفة إلى تعزيز استقرار القطاع المالي.

بما يعادل 6.44% من رأس المال المصدر للشركة

اعتماد نتائج الطرح الثانوي لأسهم «أسياد للنقل البحري» بقيمة 65.4 مليون ريال

مسقط- الرؤية

اعتمدت هيئة الخدمات المالية نتائج التخصيص الخاصة بالطرح الثانوي لأسهم شركة أسياد للنقل البحري، الذي بلغ حجمه الإجمالي بعد الزيادة ٣٣٥,٣١٢,٩١٣ سهمًا، بما يعادل ٦,٤٤٪ من رأس المال المصدر للشركة، وبسعر طرح بلغ ١٩٥ بيسة للسهم الواحد.

وشهدت المرحلة الأولى المخصصة للمستثمرين المؤسسيين طرح ٢٦٠,٤٣٧,٢١٤ سهمًا، بما يمثل ٥٪ من رأس المال المصدر للشركة، لمستثمرين مؤسسيين مختارين عن طريق طرح خاص، حيث نُفذ الطرح من خلال عملية بناء سجل أوامر مسّرعة.

أما شريحة المستثمرين الأفراد، فقد بلغ إجمالي الأسهم المطلوبة ١٩٤,٢٩٣,٩٠٠ سهم، بإجمالي مبالغ مدفوعة بلغت ٣٧,٨٨٧,٣١٠,٥ ريال عُماني، من خلال ١١,٢٠٥ طلبات اكتتاب، فيما بلغت نسبة تغطية الشريحة نحو ٣ مرات قبل زيادة حجم الطرح.

ونظرًا للإقبال على الاكتتاب، تمت زيادة حجم الطرح المخصص للمستثمرين الأفراد بنسبة ١٥٪، من ٦٥,١٠٩,٣٠٤ سهماً، بما يمثل نحو ١,٢٥٪ من رأس مال الشركة، إلى ٧٤,٨٧٥,٦٩٩ سهماً، بما يمثل نحو ١,٤٤٪ من رأس المال، لتبلغ نسبة التغطية بعد الزيادة نحو ٢,٦ مرة.

ووافقت الهيئة على تخصيص حد أدنى قدره ٤,٠٠٠ سهم لكل مكتتب ضمن فئة صغار المستثمرين الأفراد، على أن تخصص الأسهم المتبقية بنسبة وتناسب تبلغ نحو ١٩,٤٪ من رصيد الأسهم المطلوبة بعد التخصيص المبدئي، وفقًا للشروط الواردة في نشرة الإصدار. أما فئة كبار المستثمرين الأفراد، فقد بلغت نسبة التخصيص نحو ٣٠,٨٪ من إجمالي الأسهم المطلوبة.

ويأتي اعتماد نتائج التخصيص تمهيدًا لاستكمال الإجراءات المتعلقة بالمكتتبين والإدراج، بالتنسيق مع شركة مسقط للمقاصة والإيداع وبورصة مسقط.

13 طلبًا استثماريًا بـ23 مليون ريال في «الرسيل الصناعية»

مسقط- العُمانية

استقبلت مدينة الرسيل الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، ١٣ طلبًا استثماريًّا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦؛ وقّعت على سبعة عقود منها لإقامة مشروعات بتكلفة إجمالية تتجاوز الـ ٢٣ مليون ريالٍ عُماني، وتقام على مساحة إجمالية تبلغ ١٢١ ألفًا و٦١٩ مترًا مربعًا.

وقال المهندس فهد بن ناصر الأبروي القائم بأعمال مدير عام مدينة الرسيل الصناعية إن إجمالي حجم الاستثمارات التراكمية في المدينة تجاوز ٧٨٠ مليون ريال عُماني، مشيرًا إلى أن المشروعات المتعاقد عليها خلال النصف الأول من العام الجاري توزعت بين أنشطة صناعية وعقارية وخدمية، منها مشروع لصناعة الأدوات والمستلزمات الطبية باستثمار يبلغ ١٥ مليون ريال عُماني. وأضاف أن المشروعات المتعاقد عليها تضمنت أيضا مشروعًا للتطوير العقاري بقيمة ثلاثة ملايين ريال عُماني، ومعهد دولي بقيمة مليون و٨٠٠ ألف ريال عُماني، ومشروع لصناعة الجرافات والأبدان المسننة بقيمة مليون و٥٠٠ ألف ريال عُماني، وغيرها من المشروعات في قطاعات متنوعة مثل قطع ونشر الرخام، وبيع وتأجير وإدارة العقارات، وورش الحدادة.



وبيّن أن المساحة الإجمالية لمدينة الرسيل الصناعية تبلغ نحو ١١ مليونًا و٣٨ ألف متر مربع، منها نحو سبعة ملايين و١٩٥ ألف متر مربع من المساحات المطورة، فيما تبلغ المساحات غير المطورة نحو ثلاثة ملايين و٨٤٣ ألف متر مربع، موضحًا أن عدد العاملين في مدينة الرسيل الصناعية والمنطقة اللوجستية لعام ٢٠٢٦م يبلغ ٢٢ ألفًا و١٩٦ عاملًا بنسبة تعمين تبلغ نحو ٣٨,٨ بالمائة.

وفيما يتعلق بالمشروعات التطويرية، أكد أن المدينة تواصل العمل على تنفيذ مشروع مجمع مدائن الريادي بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتوفير ورش صناعية جاهزة ومتكاملة لرواد الأعمال، بما يسهم في دعم المشروعات الناشئة وتعزيز بيئة الابتكار، كما أن المدينة تعمل على دراسة وتقييم عدد من المشروعات والمبادرات التطويرية الهادفة إلى رفع مستوى جودة الخدمات والبنية الأساسية، وتحسين تجربة المستثمرين وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية.

ولفت الأبروي إلى أن النصف الأول من العام الجاري شهد تنفيذ برامج ولقاءات مع المستثمرين، تضمنت حلقة حول تطوير مشروعات الطاقة المتجددة وآليات التعاون مع مستثمري المدينة، واجتماعات وزيارات ميدانية لدراسة احتياجات القطاع الغذائي ومتطلباته، إضافة إلى حلقة حول كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية.

زيادة صادرات النفط 2.5%.. و45.31 مليار متر مكعب من الغاز بنهاية سبتمبر

مسقط- العُمانية

ارتفع إجمالي صادرات سلطنة عُمان من النفط بنسبة ٢,٥ بالمائة حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٦، ليبلغ نحو ٢٣٥,٨٤ مليون برميل، مقارنة بـ٢٣٠,١٨ مليون برميل خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥.

وأشارت البيانات الواردة في النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى ارتفاع إنتاج النفط بنسبة ١٢,٣ بالمائة حتى نهاية شهر سبتمبر الماضي، ليبلغ ٣٠٥,١٤ مليون برميل، مقارنة بـ٢٧١,٧٠ مليون برميل خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، كما ارتفع متوسط الإنتاج اليومي بالنسبة نفسها، ليبلغ ١,١٢ مليون برميل يوميًّا، مقابل ٩٩٥,٢ ألف برميل يوميًّا حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٥.

وسجل متوسط سعر النفط العُماني ارتفاعًا بنسبة ١٤,٧ بالمائة، حيث وصل ٨٢,٦ دولار للبرميل حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٦، مقارنة بـ٧٢ دولارًا للبرميل خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وعلى أساس شهري، بلغ إنتاج النفط خلال شهر سبتمبر الماضي نحو ٣٥,١٢ مليون برميل، مقارنة بـ٣٦,٢٢ مليون برميل خلال شهر أغسطس من العام نفسه، فيما سجل متوسط الإنتاج اليومي ١,١٧ مليون برميل خلال سبتمبر ٢٠٢٦، مقابل ١,١٧ مليون برميل خلال أغسطس ٢٠٢٦، وسجل متوسط سعر النفط ٧٦,٤ دولار للبرميل خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٦م، مقارنة بـ٧٩,١ دولار للبرميل خلال شهر أغسطس ٢٠٢٦.

من جهة ثانية، بلغ إجمالي الإنتاج المحلي والاستيراد من الغاز الطبيعي بسلطنة عُمان بنهاية سبتمبر الماضي ٤٥,٣١ مليار متر مكعب بارتفاع نسبته ٦,٣ بالمائة مقارنةً بـ٤٢,٦٢ مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٥.

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى ارتفاع استخدامات الغاز الطبيعي في محطات توليد الطاقة بنسبة ١٣,٥ بالمائة، لتبلغ ١٣,٣٦ مليار متر مكعب، كما ارتفع استهلاك الغاز في المشروعات الصناعية بنسبة ٤,٨ بالمائة، مُسجلًا ٢١,٨٨ مليار متر مكعب، فيما سجل استهلاك الغاز في حقول النفط ارتفاعًا بنسبة ١,٨ بالمائة، مسجلًا ٩,٩٣ مليار متر مكعب.

ترجمة لجهود دعم التنمية المستدامة وتعزيز نمو الأعمال المحلية

«ترك عُمان» تفوز بعقد لمدة 5 سنوات لتقديم خدمات التخزين وإدارة المواد إلى «بي. بي. عُمان»



مسقط- الرؤية

أرست شركة "بي. بي. عُمان" عقدًا لمدة ٥ سنوات لصالح شركة "ترك عُمان" لتقديم خدمات التخزين وإدارة المواد، وذلك في إطار جهودها لدعم التنمية المستدامة للاقتصاد العُماني، وتعزيز نمو الأعمال المحلية وتطوير القدرات الوطنية.

وقّع العقد كلٌّ من نجلاء بنت زهير الجمالي رئيسة بي. بي. عُمان والدكتور محمد بن موسى اليوسف رئيس مجلس إدارة شركة ترك عُمان.

وقالت أريج آل صالح الرئيسة التنفيذية للمشتريات بالإنابة في بي. بي. عُمان: "يعكس هذا الإنجاز مع شركة ترك عُمان التزامنا بضمان عمليات آمنة وموثوقة، وبناء قدرات عُمانية راسخة، وتعزيز المحتوى المحلي المستدام دعما لرؤية عُمان ٢٠٤٠. ونعمل معًا على مواصلة البناء على شراكتنا المتينة لتقديم خدمات لوجستية متكاملة تدعم أعمال بي. بي. في سلطنة عُمان".

من جانبه، أكّد رئيس مجلس إدارة شركة ترك عُمان: "نعتز بشراكتنا الممتدة مع بي. بي. عُمان، ونفتخر بتجديد هذه الثقة لخمس سنوات أخرى، بما يعكس متانة العلاقة المهنية والتجارية التي بُنيت عبر سنوات من التعاون". وأضاف: "يُشكّل المواطنون العُمانيون أكثر من ٩٠٪ من القوى العاملة في هذا العقد، ونحن ملتزمون بمواصلة الاستثمار في تدريب الكفاءات الوطنية وتنمية مهاراتها، عبر برامج تُقدَّم إلكترونيًا وحضوريًا".

بدوره.. قال حمود الهاشمي مدير المواد في "بي. بي. عُمان": "تقوم شراكتنا الممتدة مع شركة ترك عُمان على أسس راسخة من السلامة والموثوقية والتميز التشغيلي. ومع انتقالنا إلى هذه المرحلة الجديدة، سنواصل التزامنا بتطوير الكفاءات العُمانية ودعم مسيرتها المهنية وصولًا إلى المناصب العليا في مجالي التخزين والخدمات اللوجستية، إلى جانب توفير فرص أكبر للشركات العُمانية لتعزيز مساهمتها في المحتوى المحلي".

وقال مانيش دوشي نائب الرئيس التنفيذي لشركة ترك عُمان، والمسؤول عن إدارة علاقة الشركة مع بي. بي. عُمان: "يجسّد هذا العقد القيم الأساسية لشركة ترك عُمان، والمتمثلة في جودة تقديم الخدمات والتميز التشغيلي ورضا العملاء. ونفخر بمواصلة دعم بي. بي. عُمان من خلال تقديم خدمات موثوقة وفعّالة في مجالات التخزين وإدارة المواد".



الربع الثالث ٢٠٢٦م

تقرير رئيس مجلس الإدارة

#٣٠ عاماً في بورصة مسقط

نيابةً عن مجلس الإدارة يسرني أن أقدم لكم البيانات المالية غير المدققة لشركة النهضة للخدمات ش م ع ع لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦م.

ظلت البيئة التشغيلية في المنطقة حافلة بالتحديات خلال الربع الثالث، في ظل استمرار اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف المدخلات وتزايد تقلبات السوق. ومع ذلك، حافظت الإيرادات خلال هذه الفترة على مستويات مقاربة إلى حدٍ كبير للعام السابق، مدعومةً بارتفاع معدلات الإشغال في حلول الإقامة خلال الربع.

وتجاوز الأداء التشغيلي خلال الربع الثالث النتائج المسجّلة خلال النصف الأول من العام، هذا دون احتساب المكاسب من تقييم استثمارات الشركة. وتشير هذه المؤشرات الإيجابية المبكرة إلى أن الجهود المتواصلة المبذولة على مستوى الشركة، ولاسيما تطبيق نموذج التشغيل المستهدف، قد بدأت تؤتي ثمارها.

الأداء المالي

البيانات المالية الموحدة:

	مليون ﷼		مليون دولار أمريكي	
	فترة التسعة أشهر المنتهية في		فترة التسعة أشهر المنتهية في	
	سبتمبر ٢٠٢٦م	سبتمبر ٢٠٢٥م	سبتمبر ٢٠٢٦م	سبتمبر ٢٠٢٥م
الإيرادات	**٨٣.١١**	٨٣.٤٩	**٢١٥.٨٧**	٢١٦.٨٦
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإهلاك	**١١.١٣**	١٤.٣٢	**٢٨.٩١**	٣٧.١٩
أرباح التشغيل	**٤.٥٠**	٧.٥٠	**١١.٦٩**	١٩.٤٨
صافي الأرباح بعد الضرائب	**١.٨١**	٣.٩٨	**٤.٧٠**	١٠.٣٤
صافي الأرباح بعد حقوق الأقلية	**٣.٢٦**	٥.١٥	**٨.٤٧**	١٣.٣٨

حافظت الإيرادات خلال فترة التسعة أشهر على استقرارها النسبي عند ٨٣.١١ مليون ريال عُماني، مقارنةً بـ ٨٣.٤٩ مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من العام الماضي. وأثّرت الضغوط المستمرة الناجمة عن ارتفاع تكاليف المدخلات والظروف التشغيلية الصعبة على الربحية، حيث انخفضت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإهلاك إلى ١١.١٣ مليون ريال عُماني مقارنةً بـ ١٤.٣٢ مليون ريال عُماني، وانخفض صافي الأرباح بعد الضرائب وحقوق الأقلية إلى ٣.٢٦ مليون ريال عُماني مقارنةً بـ ٥.١٥ مليون ريال عُماني.

نظرة على الأداء:

احتفظت الشركة بنسبة ١٠٠٪ من أعمالها القائمة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، بما في ذلك العقود مع العملاء الذين تربطهم بالشركة علاقات طويلة الأمد في قطاعات النفط والغاز والصحة، والتي تشكّل أحد الركائز الأساسية لعملياتها التشغيلية. إلى جانب ذلك حصلت الشركة على ما مجموعه ٤٤ عقداً سواء من العقود الجديدة أو التي تم تجديدها، بقيمة إجمالية بلغت أكثر من ١٨ مليون ريال عُماني. وتوزعت هذه العقود على مختلف قطاعات أعمالها والتي تتضمن خدمات التغذية وخدمات العقود والتموين والخدمات الفنية والصيانة والخدمات العامة، وهو ما يعكس الأسس القوية التي تقوم عليها أعمال الشركة.

وشهدت معدلات الإشغال في محفظة حلول الإقامة تحسّناً ملحوظاً خلال الربع الثالث مقارنةً بالمستويات المنخفضة سابقاً، وهو ما يعكس تعافياً قوياً من تداعيات الاضطرابات الإقليمية التي شهدها شهر مارس، وما شهدناه من تباطؤ في وتيرة مشاريع قطاع الطاقة الجديدة خلال وقتٍ سابق من العام. وارتفعت معدلات الإشغال في كلٍّ من مرافق الإقامة الدائمة للمقاولين وقرية النهضة بالدقم خلال الربع الثالث، مواصلةً بذلك الزخم الإيجابي الذي بدأ يظهر مع نهاية النصف الأول من العام.

وجاء التحسّن في مرافق الإقامة الدائمة للمقاولين مدعوماً ببدء تنفيذ عدد من المشاريع التي طال انتظارها خلال هذا العام. وعلى الرغم من أن معدلات الإشغال في قرية النهضة بالدقم لا تزال أقل من المستويات المتوقعة في بداية العام، إلا أنها تواصل الارتفاع بثبات مع دخولنا الربع الأخير من العام. كما يجري العمل حالياً على إدخال عدد من المشاريع الأصغر حجماً حيز التشغيل، في حين سيسهم تعزيز التواصل على جميع المستويات مع العملاء الحاليين والمحتملين في دعم جهود تطوير الأعمال.

التقدم الاستراتيجي:

إن نموذج التشغيل المستهدف الجديد للشركة، والذي بدأ تنفيذه في بداية العام، بات الآن يشكّل نهج العمل اليومي في النهضة. حيث أصبح لكل وحدة أعمال مسؤولية واضحة ومحددة عن عملائها وعقودها ونتائجها، بينما تتولى الوظائف المركزية وضع معايير موحدة والإشراف عليها. وخلال الربع الثالث استمر العمل على إعادة موائمة عدد من الوظائف والأدوار، بما في ذلك الجودة والصحة والسلامة والبيئة، بما يضمن تقديم دعم مخصص لكل وحدة أعمال ضمن إطار عمل موحد للشركة. كما تواصل النهضة تحولها من الهيكل التنظيمي التقليدي إلى العمل وفق هيكل تنظيمي مصفوفي.



اجتمع كبار المدراء والمسؤولين بالشركة لاستعراض سبل إسهام نموذج التشغيل الجديد في تعزيز التعاون والارتقاء بمستوى جودة الخدمات.

إضافةً إلى ذلك، جرى تطوير مجموعة من الأدوات العملية إلى جانب تحديد مجموعة من السلوكيات القيادية المرتبطة بقيم الشركة لدعم إدارة وحدات الأعمال في إطار نموذج التشغيل الجديد. وقد بدأت النتائج الأولية لهذا التحول تظهر من خلال تعزيز ضبط التكاليف وتسريع عملية اتخاذ القرارات على مستوى المواقع.

وقد أسهم التنسيق الوثيق وسرعة الاستجابة من قِبل قسم سلسلة التوريد ووحدات الأعمال بالشركة في الحد من أثر الارتفاع الحاد في تكاليف المدخلات وذلك من خلال الاستبدال الانتقائي لبعض المنتجات وتنويع مصادر التوريد والطلب المسبق وبناء مخزون بشكلٍ استباقي قبل ارتفاع الأسعار. ومع وجود هذه التدابير إلا أننا حافظنا على معايير صارمة لجودة المنتجات خاصة في بعض البيئات التشغيلية التي يكون مجال استبدال المنتجات فيها محدوداً.

وبلغ معدّل التضخم العام على أساسٍ سنوي نسبة ٣.٢% حتى سبتمبر ٢٠٢٦م، فيما بلغ معدل التضخم في أسعار الغذاء ما نسبته ٨.٤% (المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان). وتشير البيانات التفصيلية الصادرة عن المركز إلى تسجيل زيادات بنسب في أوائل العشرات (نسب منخفضة من خانتين) في أسعار عدد من السلع الغذائية الأساسية، وهو ما يمثل أحد أبرز الضغوط التضخمية التي تؤثر على أداء عقود الخدمات. ومن المتوقع أن يستغرق استيعاب وانعكاس أثر هذه الزيادات في التكاليف بعض الوقت مع إعادة تسعير العقود عند تجديد طرح المناقصات الدورية. وفي ظل هذه الظروف، تتجلى بوضوح قدرة نموذج أعمال الشركة على الصمود، والتي تمثل إحدى المزايا التنافسية الجوهرية للنهضة.

وفي الوقت نفسه، يستمر التقدم بخطىً ثابتة في أعمال دمج سوكات، التي أصبحت شركةً تابعة مملوكة بالكامل لشركة النهضة خلال الربع الثاني، مع التركيز على تحقيق الاستفادة من التكامل بين الشركتين. ومع اقتراب استكمال أعمال الدمج الأساسية، أصبحت سوكات في وضعٍ جيد يمكّنها من الاستفادة من الكفاءات والفرص التي يتيحها انضمامها إلى المجموعة الأوسع.

الأفراد:

تلتزم النهضة بمبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف، وتضم القوى العاملة بالشركة في سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة موظفين من ٢٩ جنسية مختلفة من بينهم ١,٥٣٦ موظفة. ومع وجود أكثر من ٢,٦٨٠ موظفاً عُمانياً، فإنها تعد من أكبر جهات التوظيف للعُمانيين في القطاع الخاص بالسلطنة.

وفي إطار التزامها بتوفير بيئة عمل يُعامل فيها كل موظف باحترام وكرامة، وسّعت النهضة نطاق برنامج الاحترام والسلوك ليشمل الموظفين الرجال بعد الجلسات التي أقيمت للموظفات خلال الربع السابق. حيث بدأت ورش عمل تفاعلية للموظفين الرجال من تقديم مدربة متخصصة من جهة خارجية والتي تتمتع بخبرة واسعة.

ولتعزيز منظومتها التشغيلية ودعم النمو المستقبلي، تستثمر النهضة في إحداث تحولٍ شامل في الموارد البشرية، من خلال الرقمنة وأتمتة العمليات المتكررة وتطوير المهارات، بالإضافة إلى التحول نحو نموذج (شريك أعمال الموارد البشرية) بما يضمن مواءمة أولويات الأفراد بشكلٍ وثيق مع احتياجات الأعمال.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة:

يرتكز التزام النهضة نحو المجتمع على بناء القدرات وإتاحة الفرص التي تمكّن من تطوير الأفراد. حيث نعمل من خلال شراكاتنا طويلة الأمد ومشاركة موظفينا على دعم المبادرات التي تسهم في تنمية المهارات وتعزيز الصحة والرفاه ودعم المجتمعات التي نعمل فيها.

ويتجسد هذا التوجه في دعمنا لبرنامج الإبحار المجتمعي التابع لعُمان للإبحار، حيث يسهم هذا البرنامج في تنمية مهارات الإبحار لدى الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين ٨ إلى ١٠ سنوات من طلبة المدارس الحكومية، وتشجيعهم على اتباع أنماط حياة أكثر صحة. ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى ٩٠٠ طالب سنوياً في مسقط والمصنعة وصور. كما شارك موظفو النهضة في الحملة الوطنية لتنظيف شواطئ رأس مدركة، مساهمين بذلك في معالجة الآثار التي طالت أجزاءً من السواحل العُمانية جرّاء التسرب النفطي الذي وقع في أغسطس.



مشاركة موظفي النهضة في دعم فعالية الجري الخيرية لجمعية البيئة العُمانية

ونظراً لندرة المياه وارتفاع تكاليف الطاقة، تحرص النهضة على إدارة هذين الموردين بكفاءة وعناية بالغتين. ويساهم الاستثمار المستمر في التقنيات ذات الكفاءة العالية إلى جانب مراقبة الاستهلاك عن كثب، في خفض استهلاك الكهرباء والمياه في مختلف مواقعنا. كما تعمل النهضة على التوسّع في استخدامها للطاقة الشمسية في مختلف مواقع الإقامة التابعة للشركة. وتشير التقديرات إلى أن المبادرات المختلفة التي تنفذها الشركة ستوفر أكثر من ١.٣ مليون كيلوواط ساعة من الطاقة خلال عام ٢٠٢٦م.

الذكاء الاصطناعي والرقمنة:

تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي حالياً في تمكين فريق التقنية بالشركة من تطوير واختبار التطبيقات داخلياً بشكلٍ أكثر كفاءة، مما يتيح لنا بناء المزيد من الأدوات والحلول داخلياً وبوتيرةٍ أسرع، مع تقليل الاعتماد على الجهات الخارجية وما يرتبط بذلك من تكاليف للمنتجات والتراخيص وحقوق الملكية. وتشمل هذه الحلول مختلف الخدمات التي نقدمها مع تركيزٍ خاص على تعزيز الوظائف المُساندة لدعم الأعمال بشكلٍ أفضل. كما أننا نستخدم الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحديد مخاطر السلامة المحتملة في مواقعنا، إلى جانب توسّعنا في الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي المُساعدة في أعمالنا اليومية.

وتأتي هذه التطورات مدعومةً بمجموعة من الضوابط والتدابير الوقائية لضمان أمن بيانات النهضة ضمن نطاق بيئتنا، ومع تزايد اعتماد أعمالنا على الحلول الرقمية فإننا نواصل تعزيز حماية أنظمتنا وبياناتنا.

نظرة مستقبلية:

لاتزال البيئة الخارجية مليئةً بالمتغيرات المتسارعة مع صعوبة التنبؤ بآفاق المدى القريب. ومن شأن التطورات الجيوسياسية في المنطقة وخارجها أن تؤثر على نشاط المشاريع ومعنويات المستثمرين وتكلفة ممارسة الأعمال. ومن المحتمل أن تزداد تحديات الأوضاع في المستقبل القريب قبل أن تبدأ في التحسّن. وفي المقابل، يسهم نهج عُمان المتوازن تجاه الشؤون الإقليمية في تعزيز الثقة بالسلطنة، بينما تسهم مستويات أسعار الطاقة في دعم وضعها المالي وقدرتها على مواصلة الاستثمار في التنمية الوطنية.

ويؤثر ارتفاع تكاليف المدخلات على هوامش الربح في جميع القطاعات التي نعمل بها. وقد أسهم الانضباط في عمليات المشتريات وتعزيز الكفاءة التشغيلية في استيعاب جزءٍ من هذه التأثيرات، إلا أن إمكانية تمرير الزيادات في التكاليف إلى العملاء تظل محدودة في ظل العقود طويلة الأجل ذات الأسعار الثابتة.

وانطلاقاً من هذا فإننا نعمل على تكييف أعمالنا مع الظروف الجديدة بدلاً من مجرد انتظار انحسارها. ويوفر هيكلنا التشغيلي الجديد إطاراً يدعم هذا التوجه ويساعدنا على تحقيق المزيد من التحسينات في الوقت الذي نعمل فيه على الاستجابة لارتفاع التكاليف والتقلبات الاقتصادية الكلية.

ومع تحسّن معدلات الإشغال في أعمال حلول الإقامة، ندخل الربع الأخير بتفاؤلٍ حذر. ونعتزم مواصلة التركيز على الجوانب التي تقع ضمن نطاق سيطرتنا والبناء على الزخم الذي تحقق خلال الربع الثالث.

تحية وتقدير:

وفيما تستعد السلطنة للاحتفال باليوم الوطني يسرنا أن نتقدم بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه– وإلى الشعب العُماني بهذه المناسبة العزيزة. وقد أسهمت القيادة الحكيمة لجلالته في ترسيخ دعائم الاستقرار خلال فترة اتسمت بقدرٍ كبير من عدم اليقين على الصعيد الإقليمي، مع مواصلة مسيرة الإصلاحات التي ترسم ملامح ازدهار السلطنة على المدى الطويل. وتفخر النهضة بالإسهام في هذه المسيرة من خلال تطوير الكفاءات العُمانية وتعزيز المشتريات المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للقطاعات التي تدعم مسيرة التنمية في البلاد.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفينا الذين أسهمت جهودهم في تحقيق هذا التقدم خلال عام حافلٍ بالتحديات وإلى عملائنا ومساهمينا وشركائنا على ثقتهم الدائمة ودعمهم المتواصل.



سمير جيمي فانسي
رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي الموحد (غير المدققة)
كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦م

	سبتمبر ٢٠٢٦م	سبتمبر ٢٠٢٥م
	بآلاف ﷼	بآلاف ﷼
الأصول غير الجارية		
ممتلكات ومعدات وآلات	**١٢٠,٠٣٨**	١٢٦,٨١٦
أصول غير ملموسة	**٢,٦٦٠**	١,٩١٥
استثمارات	**٦,٥٩٩**	٥,٢٨٧
أصول الضرائب المؤجلة	**١,٠٦٥**	٨٤٩
	١٣٠,٣٦٢	١٣٤,٨٦٧
الأصول الجارية	**٧٦,٩٠٥**	٦٩,١٩٩
الالتزامات الجارية	**٥٨,٦٣٨**	٥٣,٠٦٨
الالتزامات غير الجارية		
قروض لأجل باستثناء الاستحقاقات الجارية	**٣٦,٠٩٤**	٣٧,٥٤٣
مدفوعات غير جارية أخرى	**١١,٢٤٩**	٩,٧٠١
	٤٧,٣٤٣	٤٧,٢٤٤
صافي الأصول	**١٠١,٢٨٦**	١٠٣,٧٧٤
حقوق المساهمين		
رأس المال	**٢٣,٦٤١**	٢٣,٦٤١
أسهم خزينة لدى شركة تابعة	**(٦,٧٧٢)**	(٦,٧٧٢)
أسهم خزينة لدى مزود السيولة	**(١٨٠)**	(٢٢٦)
علاوة إصدار أسهم	**٢٦,٩٣٦**	٢٦,٩٣٦
احتياطي قانوني	**٩,١٤٥**	٩,١٤٥
احتياطات أخرى	**٢,٤٩٧**	١,٣٨٩
أرباح محتجزة	**٣٠,١٥٠**	٣١,٨٧٦
الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم	**٨٥,٤١٧**	٨٥,٩٨٩
حقوق الأقلية	**١٥,٨٦٩**	١٧,٧٨٥
إجمالي حقوق المساهمين	**١٠١,٢٨٦**	١٠٣,٧٧٤

قائمة الربح والخسارة الموحدة (غير المدققة)
لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦م

	فترة التسعة أشهر المنتهية في	
	سبتمبر ٢٠٢٦م	سبتمبر ٢٠٢٥م
	بآلاف ﷼	بآلاف ﷼
الإيرادات	**٨٣,١١٣**	٨٣,٤٩١
مصروفات التشغيل	**(٧٨,٦١٧)**	(٧٥,٩٩٥)
أرباح التشغيل	**٤,٤٩٦**	٧,٤٩٦
صافي مصروفات التمويل	**(٢,١٥٧)**	(٢,٦٠٤)
الأرباح قبل الضرائب	**٢,٣٣٩**	٤,٨٩٢
الضرائب	**(٥٢٧)**	(٩٠٧)
أرباح الفترة	**١,٨١٢**	٣,٩٨٥
صافي الخسارة المنسوب إلى الحصص غير المسيطرة	**(١,٤٤٨)**	(١,١٦٢)
صافي الربح المنسوب إلى المساهمين في الشركة الأم	**٣,٢٦٠**	٥,١٤٧

ملاحظة:
(١) سيتم إرسال البيانات المالية الكاملة بالبريد إلى المساهمين في غضون ٧ أيام من استلام الطلب.
(٢) يمكن الاطلاع على كافة البيانات المالية عن طريق موقع الشركة www.renaissanceservices.com